عبد التواب مصطفى

نقض شريعة الهيكل
وكيف تعود القدس

سلسلة كتاب
القدس (15)



- الكتاب: نقض شريعة الهيكل وكيف تعود القدس؟
- المؤلـف: د. عبد التواب مصطفى
- السلسلة: كتاب القدس
- قياس الصفحة: ١٤×٢٠
- رقم الإيداع: ٨٢١٥ / ٢٠٠٢

مركز الإعلام العربي

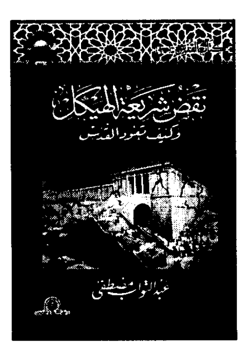
ص. ب ٩٣ الهرم - الجيزة - مصر

- هاتف: ٣٨٣٣٣٦١ / ٠٠٢٠٢
- فاكس: ٣٨٥١٧٥١ / ٠٠٢٠٢
- الموقع على شبكة الإنترنت:

Home Page:www.Resalah4u.com.

- البريد الإليكتروني:

E .Mail:media-c@ie-eg.com



الإخراج الفني:
أحمد عبد المنعم
تصميم الغلاف:
إيهاب عبد الله

- الطبعة الأولى
٢٠٠٣م



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمــة المؤلــف

يحمل هذا الكتاب اسم واحدة من ثلاث دراسات، يضمها ويربطها خيط فكرى واحد فى فصوله الثلاثة.

توجه الدراسة الأولى «نقض شريعة الهيكل» أدلتها العلمية وحججها المنطقية، صوب العماد الفكرى لمنظومة المزاعم اليهودية الصهيونية، تلك المنظومة التى لا يُنَاوِئُها فى الضعف والوَهَن غيرُ بيت العنكبوت، فقد انتهت هذه الدراسة إلى نقض أهم المرتكزات العقائدية للحركة الصهيونية، وهو المرتكز الدينى المتمثل فى اعتقادهم بضرورة اجتماع اليهود على هيكل واحد فى «أورشليم». بل إن هذه الدراسة ذهبت إلى ما هو أبعد، فقدمت الأدلة على ما ينقض شريعة اليهود أو عقيدتهم فى ضرورة وجود هيكل لهم من الأساس.

لقد تكشف لى أن اعتقاد اليهود هذا، لايزيد على كونه مجرد زعم هش، لا يصمد أمام المناقشة العلمية، وإن كانوا قد أتقنوا توظيفه، بوسائلهم القذرة المعتادة، فى تحقيق مطامعهم السياسية، وآن لنا أن نشهد تداعى وانهيار ما بناه هؤلاء اليهود والصهاينة على غير أساس، وما روجوه من بضاعة فكرية فاسدة، وما أدخلوه على أفهام أبناء المجتمعات الغربية، من أوهام وافتراءات، حتى بلغ التضليل اليهودى الصهيونى المسلط على تلك

المجتمعات مداه، وبات أهلها (كالمُسْتَغْفَلين بمزاجهم) أو (السجناء سجنًا اختياريًا) أو (المدمنين الذين يختارون الغياب عن الوعى بإرادتهم).

ولا أبالغ حين أقول إن إشفاقى على الغرب - خاصة الولايات المتحدة - شعوبًا وحكامًا، لا يقل عن إشفاقى على أشقائى فى الأرض العربية المحتلة؛ فقد تمكن اليهود والحركة الصهيونية العالمية من رقاب الغرب، وتمكن النظام العنصرى الحاكم فى تل أبيب من رقاب الأشقاء.

بعد قول كلمة فاصلة فى إشكالية الهيكل المزعوم، يمتد الخيط الفكرى لهذا الكتاب، صوب البُعد الإسلامى للقضية الفلسطينية؛ لتجلى لنا الدراسة الثانية الحقائق المتعلقة بهذا البعد، والتى ران عليها كثير من غبار الكذب والتضليل والافتراء اليهودى الصهيونى، وكادت تتوارى عن الأذهان والأبصار، بعد أن قلب اليهود والصهاينة، الحقائق المتعلقة بأرض فلسطين العربية، ومقدساتها الإسلامية التى لا تحصى.

وفى حين يعلم الجميع، واليهود أنفسهم، أن العرب (كنعانيين ويبوسًا وغيرهم) كانوا هم أول من عمَّر أرض فلسطين، وأن الفلسطينيين كانوا (فى الأرض) كما تقرر التوراة ذاتها قبل أن تطأ تلك الأرض قدما إبراهيم - أبو الأنبياء نفسه - وليس يعقوب وداود وسليمان فحسب، بينما الأمر كذلك، نجد أولئك اللصوص - اليهود والصهاينة - يزيفون حقائق التاريخ، ويتنكرون للتوراة، ويدَّعون أن الأرض أرضهم!

ثم كذلك، بينما تَكَرَّسَتْ ورَسَخَتْ عروبة فلسطين والقدس بعد أن فتحها الأشقاء العرب المسلمون، واستمر الحكم الإسلامى فيها أربعة عشر قرنًا، نجد أولئك اللصوص - اليهود والصهاينة - يواصلون التزييف والتدليس،

ثم التواطؤ مع قُرنائهم من لصوص الحركة الاستعمارية الغربية؛ ويميلون مَيْلةً واحدة على قطعة من قلب العالمين العربى والإسلامى، هى فلسطين؛ ليغرسوا فيها - معًا - أنيابهم وأظْفَارهم، ولا يزالون.

لكن هيهات هيهات لما يَعَضُّ عليه هؤلاء الذئابُ الأشْباه، الذين هم لُمَامَة من أطراف الأرض، ونُفَايةٌ من شتَّى المجتمعات الإنسانية، لفَظَتْهم تلك المجتمعات فى وجوهنا، ولطخت بهم ثوب عروبتنا وإسلامنا، ويومًا - يرونه بعيدًا ونراه قريبًا - سنُطَهِّر ثوبنا من دَرَنِ هؤلاء اللصوص وقرنائهم.

تشد الدراسة الثانية - أيضًا - على أيدى جميع الأشقاء، من رجال الفكر والحركة، فلسطينيين وعربًا ومسلمين، بضرورة نزْع النزاع البَيْنى؛ حتى لا تذهب ريحُنا، أو يتمكن أكثر أعدائنا من رقابنا، ثم تبين الدراسة لهؤلاء جميعًا أن المنظور أو المدخل أو البعد الإسلامى لمعالجة القضية الفلسطينية لا يُعَدُّ بديلاً موازيًا يُسْتَغْنى به عن المدخلين: القومى (العربى) أو القطرى (الفلسطينى) بل هو البديل الضامن المتكامل الذى يعمل فى إطاره - فكريًا وحركيًا - المدخلان الآخران؛ فليس مسلمًا من يتنكر لقوميته، وليس مسلمًا من يفرط فى حقوق وطنه؛ فالقومية و الوطنية تضمنهما وترعاهما مظلة الإسلام، والتى بموجبها يكون لكل فلسطينى، ولكل عربى، على سائر المسلمين حق الموالاة، أى المؤازرة والمناصرة.

هذا، إضافة إلى دلالات أخرى لمفهوم (إسلامية القضية الفلسطينية) توضحها الدراسة.

تأتى الدراسة الثالثة لتجيب عن سؤال: مَنْ للقدس؟ ومَنْ لفلسطين؟

فبعد أن تواترت الأدلة والقرائن والشواهد المريرة، على ضعف الأمل فى

أن تكون للمسلمين - حتى الآن - كلمة نافذة بشأن القدس، أو أن يكون للعرب - مسلميهم ومسيحييهم - يدٌ عُليا على فلسطين، أصبح مُلِحًا وضروريًا، أن نتساءل: مَن للقدس؟ ومَنْ لفلسطين؟

ولا أرى لهذا السؤال غير إجابة واحدة - حتى الآن - هى: للقدس وفلسطين، أهل القدس، وشعب فلسطين، شأنهم فى ذلك شأن كل شعوب الأرض، حين تريد أو تقرر، أن تستقل بأوطانها، وأن تمارس سيادتها على أرضها، وإن أتى دعم من العرب والمسلمين، فبها ونعمت، وإن لم يكن فليس الفلسطينيون - فى هذا الصدد - بأقل قوة، أو أضعف إرادة، من سائر شعوب الأرض.

ثم فى ثَنيَّات هذه الدراسة أيضًا، نبين عن أى قدس نتحدث؛ فقد أحال الصهاينة اللصوص قدسنا العربية الإسلامية، إلى إشلاء ورفات، وإلى بقايا وأطلال، ثم طوقوها، بل خنقوها، بجدار أطماعهم التوسعية الاستيطانية، وكادوا، بل أوشكوا أن يُجْهزوا عليها.

فكيف نعيد زهرة المدائن، وأجملها وأعرقها، إلى ما كانت عليه.. عاصمةً لفلسطين؟

ooo

عبد التواب مصطفى

القاهــرة فى ٢٩ / ١ / ٢٠٠٢م

١٥ / ١١ / ١٤٢٣هـ

ت: ٢٩٧٢٩٧٣ جوَّال: ٠١٠٥١٠٤٣٨١

الفصل الأول

نقض شريعة الهيكل



مقدمـــــة

عَلِقَتْ بالتاريخ العربى الخالص لإقليم فلسطين ومدينة القدس جملة من الشوائب الصهيونية، التى تحاول هذه الدراسة أن تنقى منها تاريخ هذا الإقليم وهذه المدينة؛ ليعود إلى شأنه (العربى الخالص).

فى صدارة هذه الشوائب، ما يدعيه الصهاينة من حق فى فلسطين والقدس، مستندين إلى عدد من المزاعم الدينية اليهودية، والتى أهمها قولهم بالوعد الإلهى، والحق التوراتى، وضرورة اجتماع كل يهود العالم على هيكل واحد، فى أورشليم (القدس).

فى دراسات عديدة سابقة تم البرهان، والتأكيد على أن اليهود لم يعودوا أهلاً للوعد الإلهى؛ فلم يعودوا خير أمة، ولا أهل طاعة، بل أصبحوا أئمة الفساد والضلال فى العالم، ثم إنهم لم يكونوا وحدهم المخاطبين بذلك الوعد، ولا يحق لهم ذلك، باعتبارهم أقلية ضمن نسل أبى الأنبياء إبراهيم (عليه السلام).

ثم أثبتت دراسات أخرى أنه ليست لليهود أية حقوق توراتية فى أرض فلسطين، استنادًا إلى ما ورد فى الكتاب المقدس ذاته، خاصة العهد القديم (التوراة).

وحتى نضع نهاية لمسلك الصهاينة فى (توظيف الدين لخدمة السياسة) تأتى هذه الدراسة، أى: تأتى هذه الدراسة لتنقض - بمعنى تهدم - الزعم الثالث لليهود، وهو قولهم بضرورة اجتماعهم على هيكل واحد، فى أورشليم (القدس). بل إن هذه الدراسة تذهب إلى ما هو أبعد، فتقدم الأدلة على ما ينقض شريعة اليهود أو عقيدتهم فى ضرورة وجود هيكل لهم من الأساس.

الأمر الذى يترتب عليه انهيار جملة المزاعم التى يبنى عليها الصهاينة ادعاءهم بالحق فى فلسطين والقدس تحديدًا، فليست هناك ضرورة شرعية فى الدين اليهودى لوجود هيكل، وليست هناك ضرورة شرعية فى الدين اليهودى لأن يكون الهيكل فى أورشليم.

كذلك، تحرص هذه الدراسة على (تحرير محل النزاع) فى الصراع العربى/ الصهيونى، مؤكدة أنه يتمثل فى (السيادة وليس الزيارة) بمعنى أن جوهر الصراع يتعلق بـ (السيادة) على أرض فلسطين والقدس العربيتين، ولا يتعلق بحق (الزيارة) للمقدسات الدينية، التى توجد على هذه الأرض، باعتبار أن هذا الحق قد كفله الإسلام من قبل، ونظمته المواثيق الدولية لاحقًا، أما (السيادة) فهى حق خالص لأبناء الإقليم وأصحاب الأرض، أى الفلسطينيين؛ فهم أول من عمَّر وسكن هذا الإقليم، وأول من أسس أو أنشأ به مدينة أورشليم، أما

شأن العبرانيين أو اليهود فلا يزيد على كونهم أقلية عبرت - أى هاجرت - إلى بلادنا، وليس لها إلا أن تذوب بين أبناء الإقليم، أى أن تعبر - تهاجر - إلى مهجر أو بلاد أخرى.

ولقد حدانا إلى إعداد هذه الدراسة ثلاثة أمور هى:

١ - أهميتها التى تكمن فيما تستهدفه من ضرب للحركة الصهيونية بنقض أهم مرتكزاتها، وهو المرتكز الدينى، الذى ثبت أنه مجرد زعم هش، يوظفه الصهاينة لخدمة أغراضهم السياسية، ولا يصمد أمام المناقشة العلمية، ويتمثل بعض هذه الأهمية - أيضًا - فى قول كلمة حاسمة فى قضية فرعية (الهيكل والحائط الغربى) لإعادة توجيه جهودنا وتكثيفها نحو القضية الأساس فى صراعنا مع الصهاينة، وهى قضية السيادة على فلسطين العربية والمدينة المقدسة بها.

٢ - إن الأدبيات السابقة التى تناولت أطرافًا من الموضوع - سواء ما كتب فى الدوريات المتخصصة أو المؤلفات الموضوعية أو الموسوعات - لم يتحقق فيها الهدفان الأساسيان لهذه الدراسة: الأول هو (تحرير محل النزاع) المتمثل فى (السيادة وليس الزيارة) والثانى هو (نقض شريعة الهيكل).

٣ - الجديد الذى تقدمه الدراسة ويتمثل فى جملة **الأدلة** -

المستخرجة من المصادر اليهودية - الطاعنة فى شريعة عقيدة الهيكل وتعدديته، وفيما أتصور، فإنه بنقض مثل هذه العقيدة، التى تعد بمثابة المرتكز الدينى للحركة الصهيونية، يمكن - حسب نظرية الدومينو - أن تنهار، وتتهاوى بقية المرتكزات التاريخية والسياسية والاستيطانية للحركة الصهيونية؛ باعتبار هذه المرتكزات قائمة، بدرجات متباينة، على المرتكز الدينى، أو - على الأقل - فهى تجعله فى صدارتها.

أخيرًا، تعتمد الدراسة - فى إطار المنهجية - أسلوبًا جديدًا، فحواه: (أن نُثْبِتَ لهم من كتبنا، ونثبت عليهم من كتبهم) بمعنى أننا لن نتردد فى أن نقر لليهود بحق ما، ولو كان الدليل مستخرجًا من كتبنا، وعلى الجانب الآخر، سنحرص على أن نستخدم - فى الغالب - أدلة مستخرجة من كتبهم عند محاولتنا إثبات فساد عقيدةٍ ما لديهم أو عند إثبات بطلان ادعائهم بحق ما.

وفيما يلى بيان موجز بأهم الأفكار أو العناوين الفرعية التى تضمها هذه الدراسة:

١ - بدء علاقة بنى إسرائيل بالقدس.

٢ - هيكل سليمان.

٣ - هدم هيكل سليمان.

٤ - نقض شريعة وحدة الهيكل.

٥ - نقض شريعة إقامة الهيكل .. من الأساس.

٦ - الهيكل الثانى ... بناه الفرس وهدمه الرومان.

٧ - الحائط الغربى.

٨ - أكثر من هيكل واحد ... وأكثر من أورشليم.

٩ - الهيكل المزعوم.

١٠ - حائط البراق أم حائط المبكى ... سواء لدينا.

١١ - القدس ... الزيارة لليهود، والسيادة للعرب.

١٢ - المسلمون بريئون من عقائد اليهود وعقدهم.

ooo

١ - بدء علاقة بنى إسرائيل بالقدس

تبدأ علاقة أبناء يعقوب - بنى إسرائيل - ببيت المقدس منذ لحظة نزول الوحى على نبى الله يعقوب فى تلك البقعة المباركة، حيث نذر يعقوب أن يبنى فيها معبدًا لله، فعاود ملكُ الوحى يعقوب، وبشره باسمه الجديد (إسرائيل) تكريمًا لما عزم عليه من النذر. وتنفيذًا لنذره، اشترى يعقوب تلك البقعة من أورشليم، وبنى المعبد وسماه (بيت إيل) أى بيت الله، وبنى مذبحًا نسبه أيضًا لإله إسرائيل (إيل)[١].

عندما خرج النبى موسى ببنى إسرائيل من مصر، وأقاموا فى التيه بسيناء، أمره الله أن يتخذ قبة من خشب ... فصنع القبة، ووضع فيها تابوت العهد الذى فيه ألواح الشريعة ... وأقام مذبحًا عندها ... ونصبوا تلك القبة بين خيامهم، فى أول يوم من أيام سنتهم، وهو أول أيام الربيع، فكانوا يُصَلّون إليها، ويتقربون فى المذبح أمامها، ويتعرضون للوحى عندها، وعُرفت بقبة الزمان، وظلت هى قبلتهم حتى دخل بهم النبى يوشع بن نون بيت المقدس، فنصب هذه القبة على صخرة بيت المقدس، فلما بادت صلّوا إلى محلّها - الصخرة - وظلت الصخرة قبلة الأنبياء حتى زمن النبى محمد[٢].

كانت تلك القبة رمز الحضور الإلهى وسط بنى إسرائيل، وقد ورد

فى التوراة: (كلم الربُ موسى قائلاً: كلم بنى إسرائيل أن يأخذوا لى تقدمة ... فيصنعون لى مقدسًا لأسكن فى وسطهم)[٣]، (وتقيم المسكن كرسمه الذى أظهر لك فى الجبل)[٤]، (وتصنع خيمة على المسكن)[٥]، (حيث أجتمع بكم لأكلمك هناك، وأجتمع ببنى إسرائيل فيقدس بمجدى)[٦].

بعد قَتْل طالوت - ملك بنى إسرائيل - ووفاة ابنه، الذى خَلَفه فى المُلْك، نودى بالنبى داود ملكًا على إسرائيل، وهو أول من جمع الله له المُلْك والنبوة من بنى إسرائيل، وكان لا يزال يعيش فى حبرون - بحكم عشيرته - التى لم تكن تصلح عاصمة للمملكة، ولذا خرج داود إلى حصن أورشليم[٧].

كان داود - ككل الأنبياء - على علم بمنزلة بيت الله الحرام فى مكة، فكان يجله ويقدسه، وتمنى أن يكون لبنى إسرائيل بيت مقدس فى أورشليم عوضًا عن خيمة الرب التى كانت قد شُدت من جلود البقر وبادت، لكن استغراقه فى العبادة شغله عن تحقيق أمنيته، فعهد بها إلى ابنه سليمان، فبنى سليمان ذلك البيت لأربع سنين من ملكه، ولخمسمائة من وفاة موسى، واستمر قائمًا ثمانمائة حتى غزا (بختنصر) ملكُ بابل أورشليم، فحرقها، وهدم الهيكل[٨] كما سيأتى تفصيلاً.

٢ - هيكل سليمان

اشتهر بيت الله الذى بناه النبى سليمان فى أورشليم بهيكل سليمان، وكان الغرض الأساسى من بنائه هو عبادة الله سبحانه، وكان مسجدًا للموحِّدين المؤمنين، ورمزًا لقوة الدولة(٩)، وبرغم ذلك كان الهيكل بمثابة معبد خاص ملحق بقصر سليمان، فقد كانت مساحة جناح واحد فى القصر تعدل أربعة أضعاف مساحة الهيكل كله(١٠).

يبدو أن النبى سليمان لم يكن يحقق أمنية أبيه - فحسب - ببنائه ذلك الهيكل، بل إنه كان - أيضًا - يريد أن يجعل منه رمزًا وشاهدًا على عهده.

كان عهد النبى سليمان عهد سلام بحق، أفادت منه عاصمته أورشليم: حتى جعل الفضة فيها كحجارة الشوارع من كثرتها، واعتزم أن يزينها بمعبد جديد لـ (يهوه)، وبقصر جديد له هو، وأعلن فى الناس أن الهيكل يرحب بتبرعات المواطنين، واختير لتشييده مكان فوق ربوة، وقامت جدرانه كأنها امتداد للمنحدرات الصخرية، وبُنى على الطراز الذى نقله الفينيقيون عن مصر، وعلينا أن نلتمس العذر للعبرانيين حين يعدون هذا الهيكل إحدى عجائب العالم؛ فهم لم يروا هياكل طيبة، وبابل، ونينوى، التى لا يعد هيكلهم - حسب وصفه المتداول - شيئًا إلى جانبها(١١).

يذكر أنه نظرًا لكثرة الذبائح التى قدمها سليمان عند تدشين الهيكل، فإن المذبح لم يسع هذا العدد الضخم (١٤٢٠٠٠ ذبيحة) ولذا فقد استخدموا وسط الدار التى أمام الهيكل بجوار المذبح لتحرق عليها ذبائح السلامة - أى القرابين - وترتب على ذلك أن قدَّس سليمان هذا الجزء الذى استخدم للإحراق، كما فى: (ملوك الأول ٦٤:٨ وأخبار الأيام الثانى ٧:٧)(١٢).

أصبح الهيكل فيما بعد مركزًا عامًا لعبادة العبرانيين التى تأثرت طقوسها بما كان متبعًا من أساليب لدى الكنعانيين، بل كانت زخارف الهيكل مستوحاه من النماذج الكنعانية، وحتى كلمة (هيكل) ذاتها مستوحاه من المفردات الكنعانية(١٣).

كان سليمان قد جعل أحد أروقة ذلك الهيكل رمزًا للتعايش السلمى مع سائر الشعوب وسماه (رواق الأمم)، ويعلق الأب متى المسكين فى مؤلفه (تاريخ إسرائيل) على ذلك قائلاً: (إن رواق الأمم كان أهم مافى الهيكل، بالنسبة لله وللعالم، وإن كان أقل أهمية فى نظر إسرائيل، وكأن الله قد أقام الهيكل بواسطة اليهود ليرثه العالم كله، لا من حيث البناء والشكل، ولكن من حيث هدفه، وجوهر رسالته كبيت للصلاة)(١٤).

وقد ورد فى التوراة: (لأن بيتى بيت صلاة يُدْعَى لجميع الشعوب)(١٥).

وقد وضع سليمان على الهيكل نجمة داود - تسمى أيضًا نجمة سليمان - وهى عبارة عن مثلثين متداخلين، لترمز إلى اندماج الروح بالإيمان[١٦].

٣- هدم هيكل سليمان

لم يمض على موت سليمان إلا زمن قليل حتى استولى (شيشنق) ملك مصر على أورشليم، وسلمت له كل ما جمعه سليمان من ثروة(١٧).

كان ملك مصر (نخاو) قد حاول أن يمر بفلسطين فى زحفه على سوريا، فتعرض له الملك اليهودى (يوشيا) عند (مجدو) حيث كانت الواقعة القديمة المشهورة، ولكنه هُزم وقُتل، وبعد بضع سنين انتصر ملك بابل (نبوخذ نصر) على (نخاو) فى قرقميش، واستولى على يهوذا وجعلها ولاية تابعة لبابل، ثم استولى على أورشليم وحرقها عن آخرها، وهدم هيكل سليمان، وعاد إلى بلاده بعشرة آلاف أسير من اليهود[١٨]، وكان هدمه فى التاسع من آب/ أغسطس عام ٥٨٦ ق.م[١٩].

اشتهر هذا السَّبْى اليهودى إلى بابل؛ لأنه ارتبط بهدم هيكل سليمان، وهو يعد السبى الثانى، حيث سبقه سَبْىٌ أول حينما تعرضت دولة يهوذا لغزو بابلى بقيادة الملك (سرجون) الذى أسر من شعب

يهوذا الكنعانى واليهودى إلى بابل أعدادًا كبيرة، أصبح لهم نفوذهم وأموالهم وعبيدهم فى ذلك المنفى قبل أن يحدث السبى الثانى على يد (نبوخذ نصر) [٢٠].

جاء تخريب القدس وهدم الهيكل عقوبة إلهية إزاء إفساد بنى إسرائيل وطغيانهم وفسقهم، وهذا ما سجله القرآن والتوراة.

قال تعالى: ﴿وقضينا إلى بنى إسرائيل فى الكتاب لتفسدن فى الأرض مرتين ولتعلُن علوًا كبيرًا. فإذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عبادًا لنا أولى بأس شديد فجاسوا خلال الديار وكان وعدًا مفعولاً﴾[٢١].

وقد سجل القرآن أن اللعنة حلت على بنى إسرائيل على ألسنة أنبيائهم أنفسهم إزاء فسادهم: ﴿لُعن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون. كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون﴾[٢٢].

كما كان (إرميا) أشد أنبياء اليهود نقمة على قومه لفسادهم، متهمًا إياهم بأنهم بلهاء معاندون، منافقون، يأتون الهيكل متظاهرين بالتقى والصلاح، ومعلنًا أن بابل هى سوط عذاب فى يد الله، وقائلاً على لسان ربه: «الآن قد وقعت كل هذه الأراضى ليد نبوخذنصر ملك بابل عبدى» وذلك إبان أزمة الأسر البابلى، وظل يندد بما انتشر بينهم من

فساد بألفاظ من نار لا يعدلها فى شدتها إلا خطب القديسين فى جنيفا واسكتلندا وإنجلترا، فى عهد الإصلاح الدينى فيما بعد، وكم من مرة تنبأ لهم بتخريب أورشليم، ورثى لما سيحيق بالمدينة التى يسميها (بنت صهيون) من قضاء محتوم(٢٣).

وكثيرًا ما استشهدت دراسات وبحوث بما ورد عن إرميا فى هذا الصدد(٢٤)، كقوله: «لا تتكلموا على قول الكذب قائلين: هذا هيكل الرب، هيكل الرب، هيكل الرب»، وقوله: «أفَصارَ هذا البيتُ الذى دُعى باسمى مغارة لصوص أمام عيونكم؟! بل هذا ما رأيت أنا، يقول الرب».

فى تلك الأثناء أيضًا ظهر خطيب آخر فى بابل هو (حزقيال) الذى كان قد سُبى ضمن الكهنة اليهود فى أيام السبى الأول، وأخذ يندد - كما فعل أشعياء الأول وإرميا، بما شاع فى أورشليم من وثنية فى الدين وانحلال فى الأخلاق، وشبه أورشليم بالزانية، ووضع ثبتًا طويلاً بمعاصى أورشليم، ثم قضى عليها بالتخريب والسقوط فى أيدى الأعداء(٢٥).

٤ - نقض شريعة وحدة الهيكل

عرفنا فيما مضى أن هيكل سليمان لم يكن أكثر من معبد خاص ملحق بالقصر الملكى، الأمر الذى يعنى - منطقيًا - وجود معابد -

هياكل - أخرى عديدة فى أنحاء المملكة؛ لسائر اليهود.

وكان اليهود - قبل سليمان - يقدمون قرابينهم لـ (يهوه) فى هياكل محلية أو فى هياكل ساذجة فوق التلال[٢٦].

بعد انقسام المملكة عمل (يربعام) حاكم الشطر الشمالى (إسرائيل) عجلين من الذهب، وضع أحدهما فى بيت إيل، والآخر فى بيت داق، ليصرف الأسباط الذين تحت حكمه عن الحج إلى بيت المقدس فى الشطر الجنوبى (يهوذا) خوفًا من عودتهم إلى عدوه (رحبعام) حاكم يهوذا، وأقام يربعام هيكلاً منافسًا لهيكل أورشليم، وقال للأسباط: «كثير عليكم أن تصعدوا إلى أورشليم، هذه آلهتكِ يا إسرائيل التى أصعدتكِ من مصر»[*].

ثم عندما تفرق اليهود شيعًا، بنى السامريون، وهم فرقة يهودية تقدس جبل جرزيم قرب نابلس - هيكلاً آخر منافسًا لهيكل أورشليم حوالى ٣٢٨ ق.م، واستند السامريون فى إقامته إلى ما ورد فى سفر تثنية الاشتراع (١١/٢٧) من قوله: «وأمر موسى الشعب فى ذلك اليوم: هؤلاء يقفون على جبل جرزيم ليباركوا الشعب بعد عبوركم الأردن»[٢٧].

كذلك تنبأ سفر أشعياء بإقامة هيكل يهودى فى مصر فى عهد البطالمة هو هيكل أونيا، الذى أقيم فى ليونتوبوليس قرب هليوبوليس،

أريد به أن يكون بديلاً عن هيكل فلسطين، وقد بناه الكاهن أونيا الذى فرت أسرته من فلسطين التى كانت خاضعة للسلوقيين حكام منطقة الشام ومنافسى البطالمة حكام مصر، فى مقابل تكوين فيلق يهودى يحارب فى جيش البطالمة، وبالطبع كان ذلك مخالفًا لمبدأ أو شريعة وحدة الهيكل، التى تزعم ضرورة وجود هيكل واحد لجميع يهود العالم، بل نقضًا صريحًا لها.

يقول أشعياء: «... يكون مذبح للرب فى داخل أرض مصر ونصب بجانب حدودها»(٢٨).

٥ - نقض شريعة إقامة الهيكل... من أساسها

لم يقف الأمر عند حد نقض أنبياء بنى إسرائيل أنفسهم لشريعة وحدة الهيكل فحسب، بل إن منهم من رأى ألا ضرورة لوجود أو بناء هيكل من الأصل؛ خاصة بعد أن فقد وجود الهيكل معناه لديهم، ولم يعودوا أهلاً لمثل هذه المبانى الطاهرة، فقد دنسوا هياكلهم تباعًا، بل إنهم جعلوا من هيكل سليمان نفسه مغارة للصوص، وانخرطوا فى المعاصى.

تمثل نبوءة النبى ناتان الواردة فى الفصل السابع من سفر صمويل الثانى أساس التيار المعارض - من البداية - لبناء الهيكل، حيث كان ناتان يرى المحافظة على التقليد القديم المتمثل فى التابوت دون بناء الهيكل؛ لأنه كان على مثال ما كان من هياكل فى أرض كنعان، ولكن تم

حل هذه المشكلة بجعل التابوت فى الهيكل الذى بناه سليمان(٢٩).

إلى جانب هذا السبب الشكلى تأتى أسباب موضوعية عديدة لنقض شريعة بناء الهيكل، فى مقدمتها عدم تحقق المقصود من بناء الهيكل، وهو العبادة والتقوى والإحسان.

انتقد أشَعْيَاء اهتمام بنى إسرائيل بالشعائر داخل الهيكل، دون أن ينعكس ذلك على أسلوب حياتهم: «فحين تبسطون أيديكم، أستر عينى عنكم، وإن كثرتم الصلاة، لا أسمع لكم؛ لأن أيديكم ملآنة دماء، اغتسلوا وتنقوا واعزلوا شر أعمالكم من أمام عينى، وكفوا عن فعل الشر، تعلموا فعل الخير، اطلبوا الحق...»(٣٠).

ثم إن النبى إرميا الذى شهد سقوط أورشليم ٥٨٧ ق.م، يرى أن الهيكل وحده غير كاف لإنقاذ الشعب؛ لأن الله يمكن أن يهجره، ويروى الإصحاح ٢٦ من سفر إرميا أن هذا النبى تعرض لتهديدات عديدة، بسبب انتقاداته اللاذعة لليهود فى شأن الهيكل.

واستنكارًا لإعادة بناء الهيكل بعد العودة من السبى، يقول أشعياء - الإصحاح ٦٦: «هكذا يقول الرب: السماء عرشى، والأرض موطىء قدمى، فأى بيت تبنون لى».

لم يكن الهيكل الجديد - بعد إعادة بنائه - أسعد حظًا، بل لقى على أيدى اليهود ما لقيه سابقه، وأحالوه مغارة لصوص من جديد،

وجعلوا منه مرتعًا للباعة والصيارفة، كما شهد عليهم بذلك آخر أنبيائهم يسوع المسيح: «ودخل يسوع إلى هيكل الله، وأخرج جميع الذين يبيعون ويشترون في الهيكل، وقلب موائد الصيارفة، وكراسى باعة الحمام، وقال لهم: مكتوب بيتى بيت الصلاة يدعى، وأنتم جعلتموه مغارة لصوص»(٣١).

ولما أنكر اليهود رسالة المسيح، أنذرهم بأن القدس ستهدم، ولن يبقى في مسجدها (الهيكل) حجر على حجر جزاء ما يقترف أهلها من ذنوب: وقال: «لا يهلك الله حجرًا قائمًا بهذا المسجد إلا بذنوب أهله»(٣٢)، وهذا ما حل بالقدس والهيكل على أيدى الرومان وبعض اليهود أنفسهم.

لذا، لم يكن غريبًا أن يكون فى مقدمة من شاركوا فى هدم هذا الهيكل الثانى (٧٠م) يهودى مشهور فى عصره هو «تيبريوس جوليوس إلكسندر» والذى كان رئيسًا للأركان ومستشارًا لنائب الإمبراطور الرومانى، فقد شارك ذلك اليهودى فى حصار أورشليم وهدم الهيكل(٣٣).

٦- الهيكل الثانى ... بناه الفرس وهدمه الرومان

سمح (قورش) ملك الفرس لليهود بالعودة إلى فلسطين ٥٣٧ ق.م، وسمح لهم بإعادة بناء الهيكل، وأعطاهم جميع آنية الهيكل عدا

التابوت، الذى ضاع، ولم يظهر له أثر[٣٤].

ثم البناء بعهد (عزير) نبى بنى إسرائيل بإعانة (بهمن) ملك الفرس، الذى حد لهم فى بنائه حدودًا دون بناء سليمان، ثم تداولهم ملوك يونان والفرس والروم، واستفحل المُلْك لبنى إسرائيل فى هذه المدة، ثم لبنى خسمان من كهنتهم، ثم لصهرهم (هيرودوس) ولبنيه من بعده، وبنى هيرودوس بيت المقدس على بناء سليمان (عليه السلام) وتأنق فيه، حتى أكمله فى ست سنين[٣٥].

تنسب المصادر المسيحية الأرثوذكسية هذا الهيكل إلى «زربابل» قائد أول مجموعة من يهود السبى رجعت إلى إسرائيل (عزرا ٢:٢) وهو الذى تولى إرجاع أوانى الهيكل المنهوبة (عزرا ٥: ١٤،١٥) وكان من القادة الذى بنوا هذا الهيكل، وأسهموا فى تنظيم العبادة فيه (عزرا ٣:٢)، (عزرا ٥:١٦)، (زكريا ٤:٩)، (عزرا ٣: ٣-١٦) ثم كان واليًا على يهوذا (حجى ٢:٢١) وهو نفسه - أى هذا الهيكل - نسب فيما بعد إلى هيرودس الكبير المعين من قبل روما، والذى ولد السيد المسيح فى أواخر أيامه؛ لأنه قام بترميم هذا الهيكل، الذى تداعى بسبب طول الزمن(٣٦) وقد وسعه هيرود، وبنى حوله سورًا عاليًا، إبان عملية الترميم، ثم حطمه الرومان ثانية فى التاسع من آب عام ٧٠م[٣٧].

كانت أورشليم قد عادت يهودية شيئًا فشيئًا، منذ أن أذن ملك

الفرس لأمير بابل أن يعيد بناء الهيكل[٣٨] فلما جاء طيطس - ملك الروم - وغلب اليهود وملك أمرهم، خرب بيت المقدس ومسجدها - أى الهيكل - وأمر أن يزرع مكانه، ثم لما اعتنق الروم دين المسيح، وتولى الإمبراطور قسطنطين، وتنصرت أمه هيلانة، وارتحلت إلى بيت المقدس، فخربت ما وجدت من عمارته، وأمرت بوضع القمامة على الصخرة جزاء ما فعله اليهود بقبر المسيح، على ما تعتقد[٣٩].

عندما ارتقى يوليان عرش الإمبراطورية أنقذ اليهود، وسأل زعماءهم عن سبب امتناعهم عن تقديم الضحايا الحيوانية، فأجابوه بأن شريعتهم تحرم عليهم التضحية إلا فى هيكل أورشليم، عندئذ أمر أن يعاد بناء الهيكل - الثالث - من مال الدولة، وأعيد فتح أورشليم لليهود، وبينما كانوا يحفرون لوضع الأساس خرج لهيب من باطن الأرض، أحرق عددًا من العمال، وتكررت الظاهرة، فتوقف العمل وثبطت همة القائمين بالمشروع، فحزن اليهود، وفرح المسيحيون؛ إذ بدا لهم أن الله غير راض عن إعادة بناء الهيكل، وبعد وفاة يوليان، حرم على اليهود مرة أخرى دخول أورشليم، وألغيت الحاخامية (٤٢٥م)، وتخلت فلسطين عن زعامة العالم اليهودى (٦١٤م) [٤٠].

وظل اليهود فى أعقاب ذلك، يتنقلون إلى البلاد الواقعة حول البحر المتوسط، فانتشروا ما بين (بلاد فارس وما بين النهرين - الشام -

آسيا الوسطى - القسطنطينية - الجزيرة العربية - الحبشة - شمال إفريقية - أوروبا الغربية)[٤١].

٧- الحائط الغربى

برغم إشارة بعض المصادر الأمهات[**] إلى أن سائر أجزاء الهيكل الثانى لم يبق منها شىء على الإطلاق، وأن (تيطس) - ملك الروم - أمر بعد تخريبه ذلك الهيكل أن يحرث مكانه ويزرع، إمعانًا فى التأكيد على إزالته التامة، أقول: برغم هذا فمن الممكن قبول أن يكون جزء من الجدار الغربى للحرم القدسى هو بالفعل جزء من بقايا سور الهيكل الثانى؛ فليس هذا أمرًا معجزًا أو مخالفًا للمنطق أو مستبعدًا تاريخيًا أو دينيًا، وفى حال ثبوته - عند الأخذ بالطرف الآخر للروايات التاريخية - فهو لا يمثل أية مشكلة، ولن يزيد الأمر على كون الحائط أثرًا يراه اليهود مقدسًا لديهم، ولهم علينا - كما يقرر الإسلام والمواثيق الدولية المعاصرة - أن نقرهم أو نؤمنهم على زيارتهم إياه، والصلاة عنده ليس أكثر، أى لا يصح أن يترتب على هذا الحق الدينى حق سياسى، فالحق السياسى «السيادة» هو شأن خالص لأبناء الإقليم وأصحاب الأرض، أى الفلسطينيين.

والتزامًا بما سبقت الإشارة إليه - منهجيًا - فسوف ننقل عن المصادر العربية والإسلامية والدولية، ما يُعَد الرأى السائد، فى اعتبار

أن جزءًا من الحائط الغربى للحرم القدسى هو من بقايا الهيكل الثانى، وأن ذلك الجزء من الحائط مقدس عند اليهود.

يحقق ذلك ثلاثة أهداف:

١ - تأكيد موضوعية البحث وصدقيته.

٢ - تأكيد هامشية قضية الحائط الغربى، باعتباره من جملة المقدسات الدينية.

٣ - التفرغ لقضية (السيادة) على فلسطين والقدس، باعتبارها جوهر صراعنا مع الصهاينة.

فى مقدمة تلك المصادر، تقرير اللجنة الدولية المقدم إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٠(٤٢).

يذكر مصدر آخر أنه لما تم هدم الهيكل الثانى أيام الملك يهوذا، لم يبق منه سوى حائط، وأن الرومان كانوا يسمحون لليهود بأن يأتوا من أسْرهم فى روما إلى أورشليم مكبلين فى الأصفاد، لزيارة الحائط والبكاء عنده على هيكلهم المهدم، ومن وقتها سمى «حائط المبكى»(٤٣).

وجاء فى «موسوعة القدس»(❖) أن ذلك الحائط جزء من سور أورشليم القديم، وأنه الحائط الخارجى للهيكل الذى رممه هيرودس، ودمره تيطس.

وهذا ما تذكره - أيضًا - موسوعتان عربيتان أخريان، متخصصتان فى هذا الشأن.

تذكر الأولى أن حائط المبكى هو كل ما تبقى من السور الذى بناه هيرود، بل ومن الهيكل كله، وأن خراب الهيكل أصبح صورة أساسية راسخة فى الوجدان اليهودى، فهو يذكر عند الميلاد والموت والزواج، حيث يتم تحطيم كأس فارغ أمام العروسين لتذكيرهم بتحطيم الهيكل، وتوجد صلاة خاصة تتلى فى منتصف الليل، من أجل أن يعجل الله بإعادة بناء الهيكل، وعند كل وجبة، وفى كل صلاة فى الصباح يتذكر أتقياء اليهود الهيكل، ويصلون من أجل أن تتاح لهم فرصة العودة إلى الأراضى المقدسة، والاشتراك فى بناء الهيكل، ويُحتفل بذكرى تحطيم الهيكل فى التاسع من آب/ أغسطس فى كل عام، وقد شبه الحاخام الصهيونى كوك الاستيطان الصهيونى بعملية إعادة بناء الهيكل، وشبه الصهاينة اللادينيين والملحدين بالعمال الفينيقيين، الذين كانوا مجرد أداة طيعة فى يد الصهيونية الدينية التقليدية، وتشير بعض الصحف الإسرائيلية إلى إسرائيل باعتبارها الهيكل الثالث[٤٤].

وتذكر الثانية[٤٥] أن «حائط المبكى» هو ترجمة للتعبير الإنجليزى ((wailing wall ويقابله فى العبرية «كوتيل معْرافى» أى «الحائط الغربى»، وهو يعتبر من أقدس الأماكن الدينية عند اليهود فى الوقت

الحاضر، وسمى «حائط المبكى» لأن الصلوات حوله تأخذ شكل عويل ونواح، ولقد جاء فى الأساطير اليهودية أن الحائط نفسه يذرف الدموع فى التاسع من آب/ أغسطس، وهو التاريخ الذى هدم فيه تيتوس الهيكل، وقالت: «يبدو أن حائط المبكى قد أصبح محل قداسة خاصة ابتداء من ١٥٢٠م فى أعقاب الفتح العثمانى» ولم تفسر ادعاءها هذا.

كرست هذه الموسوعة استخدام تعبير «حائط المبكى» فورد تسع مرات فى صفحتين كتبتهما عنه، بل وتحت عنوان الحائط الغربى ((western wall كتبت «الحائط الغربى» هو «حائط المبكى»، ولا ندرى علة هذا التوجه من جانب هذه الموسوعة، أهو خدمة للثقافة اليهودية أم للثقافة الإنجليزية.

يذكر أن تعبير «الحائط الغربى» هو المستخدم فى الخطاب الرسمى الإسرائيلى[٤٦].

٨ - أكثر من هيكل واحد ... وأكثر من أورشليم

لم يقف الأمر عند حد نقض أو انهيار نظرية الهيكل، على أيدى أنبياء بنى إسرائيل أنفسهم، إثر عدم تحقق الغاية منه، وتحوله إلى مغارة لصوص.

ولم يتوقف عند حد تعدد الهياكل تبعًا لانقسام مملكتهم، وإثر تشتتهم، بل نجده يصل إلى حد تخليهم عن أورشليم كلية، ماداموا قد وجدوا البديل الحياتى الذى يوفر لهم الأمن المادى والنفسى، وبالفعل كان هناك أكثر من أورشليم.

يذكر المؤرخ الأمريكى أولمستد، أنه عندما فُكَّ الأسر المفروض على اليهود فى بابل، رفض كثير منهم العودة إلى فلسطين؛ لأنهم تملكوا الأرض فى بابل، وأصبح لهم فيها الأموال والعبيد والنفوذ(٤٧).

وفى ٣٠ من تموز/ يوليو ١٦١٩ اجتمع أول فوج من المستوطنين البروتستانت فى العالم الجديد - أمريكا - فى كنيسة جيمس تاون لوضع قوانين ونظم مستعمرة فرجينيا، وفى العام التالى وصل الفوج الثانى إلى شاطىء نيوانجلند، ووقعوا فيما بينهم عهدًا حددوا فيه أسس المجتمع المثالى فى أورشليم الجديدة، أو كنعان الجديدة «أمريكا»(٤٨).

كذلك فعل اليهود الإصلاحيون الذين أقاموا معبدًا جديدًا فى ١٨٤١ فى «تشارلستون» بولاية وست فريجينيا الأمريكية، وجاء فى كلمة افتتاحه: «إن هذا المعبد هو هيكلنا، وهذه المدينة هى أورشليمنا، وهذه الأرض السعيدة هى فلسطيننا»(٤٩).

ولا يعرف اليهود - متدينون وعلمانيون - أى قداسة لما يسمونه

بالهيكل، وهم مستعدون دائمًا لقبول أى بديل حياتى مادى.

وكما سبقت الإشارة، فقد شبَّه الحاخام الصهيونى كوك عملية الاستيطان فى أرض فلسطين بعملية إعادة بناء الهيكل، وأشارت بعض الصحف الإسرائيلية إلى إسرائيل باعتبارها الهيكل الثالث(٥٠).

٩- الهيكل المزعوم

يقصد بالهيكل - على الإطلاق - هيكل سليمان.

ويقصد بـ (المزعوم): أى الذى يزعم اليهود وجود بعض بقاياه تحت المسجد الأقصى، أو ضمن الحرم القدسى الشريف، حتى الآن.

ويعتقد كثيرون أن الحرم القدسى الشريف هو الموقع الذى بنى به هيكل سليمان، ثم الهيكل الثانى(٥١).

وإذا كان من الممكن - فى ضوء بعض الشواهد أو الأدلة غير المستبعدة - قبول القول بأن جزءًا من الجدار الغربى للحرم القدسى الشريف هو بعض بقايا سور أورشليم القديم، أو السور الذى بناه هيرودس أثناء ترميمه للهيكل الثانى. وإذا كان أمرًا غير ذى بال - بالنسبة لنا - أن يسمى اليهود هذا الجزء (بالحائط الغربى) أو أن يسميه لهم الآخرون (بحائط المبكى أو Wailing wall).

إذا كان الأمر ممكن القبول إلى هذا الحد فحسب، فإن من

المستحيل قبول الادعاء بأن ذلك الجزء من الحائط هو من بقايا هيكل سليمان، أو الادعاء بأن أحجاره السفلى تنتمى لذلك الهيكل[٥٢]، ويكون من الأحرى إنكار الادعاء بأن بقايا هيكل سليمان تقع تحت المسجد الأقصى. وتظل هذه الادعاءات مجرد مزاعم، أى أكاذيب وافتراءات بينة.

فى بحثه عن (الأصول الكنعانية للهيكل) قال جان باتيست أومبير - - عالم الآثار بالمدرسة «التوراتية» والأثرية الفرنسية فى القدس -: إن هيكل سليمان يعتبر (لغزًا)؛ فلم يبق منه حجر واحد يرى، و(ربما) تكون هناك بقايا منه تحت ساحة قبة الصخرة، ولكن علماء الآثار قد انتهوا فى بحوثهم إلى مجرد (تخمينات) فى محاولاتهم لتحديد مكان للهيكل، وقال كذلك: إن وصف سفر الملوك للهيكل يتعلق بمبنى متأخر فى الزمان عن هيكل سليمان، وأن وصف حزقيال للهيكل يعتبر وصفًا رمزيًا ويتعلق بفترة متأخرة أيضًا[٥٣].

والآن: تجاوز الأمر (الألغاز) و(ربما) (التخمينات)، وهذه هى الأدلة القاطعة على زيف ادعاءات اليهود، ونقض مزاعمهم:

١ - لم يعثر اليهود على أى أدلة أثرية، لما يزعمون، من خلال الحفريات التى قاموا بها منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن[٥٤].

٢ - أصدر القضاء البريطانى عام ١٩٣٠ - أثناء الانتداب على

فلسطين - حكمه بعدم صحة ادعاء اليهود أن الحائط الغربى للمسجد الأقصى هو أحد أسوار هيكل سليمان(٥٥).

٣ - أثبت الأثرى الفرنسى - دى سولسى - فى كتابه (تاريخ الفن اليهودى) أن هناك اختلافًا بين هيكل سليمان والحرم القدسى، من حيث المساحة والاتجاه، حيث يأخذ الحرم الإسلامى شكل المستطيل المتجه من الشمال إلى الجنوب مستقبلاً مكة المكرمة، بينما يأخذ معبد سليمان شكل مستطيل يتجه من الغرب إلى الشرق مستقبلاً الشمس كعادة كل المعابد القديمة، فى بابل ومصر وسائر أقطار الشرقين الأدنى والأقصى(٥٦).

٤ - ثم كان آخر ما توصلت إليه الباحثة الأثرية (كافين كينيون) أن المدينة اليبوسية التى هدمت أسوارها وأعيد بناؤها أربع مرات - كان آخرها على يد البابليين أيام السبى الشهير - كانت تقع شرق أسوار الحرم الشريف على سفح منحدر إلى وادى (قدرون)، ولم تكن على جبل (فريا) حيث يوجد الحرم الآن، ولهذه النتائج أهمية خطيرة، إذ تؤكد أن هيكل سليمان لم يكن تحت الحرم فى جبل فريا، ولم يكن فى الجزء الجنوبى الغربى منه، حيث يتم مخطط الحفريات الإسرائيلية منذ الستينيات من القرن العشرين(٥٧).

٥ - عندما فتح المسلمون القدس ألح كبير بطاركتها على عمر بن

الخطاب فى عدم السماح لليهود بالعودة إليها فوافقه عمر[٥٨]. ولو وجد عمر أن لليهود مقدسات يؤدون فيها شعائرهم بالمدينة المقدسة، لما وافق على طلب البطريرك، فاليهود فى نظر الإسلام كالمسيحيين، أهل كتاب يجب تأمينهم على عقائدهم ومقدساتهم، ولا يصح أن يحال بينهم وبينها، وهذا ما عهد به عمر للمسيحيين لما لهم فى المدينة، ولم يفعله لليهود؛ لأنه لم يجد لهم شيئًا مقدسًا بالمدينة.

١٠ - حائط البراق أم حائط المبكى.. سواء لدينا

ألم يفرض الإسلام على المسلمين الإيمان بكل الأنبياء، وكتبهم المقدسة؟

ألم يقل القرآن الكريم: ﴿لا نفرق بين أحد منهم﴾؟

ألم يقل رسول الإسلام محمد (صلى الله عليه وسلم): «نحن أحق بموسى منهم»؟

بلى، كل هذا صحيح.

وعليه، فنحن – المسلمين – أحرص أتباع الديانات السماوية الثلاث على تقديس مهابط الوحى، التى شهدت حديث السماء إلى الأنبياء، وفى مقدمتها مكة والمدينة والقدس وطور سيناء.

ثم، ألم يأمر الإسلام أتباعه بأن يوفروا الأمن لأهل الكتاب –

اليهود والمسيحيين - على عقائدهم ومقدساتهم ودور عبادتهم؟ بلى، لقد أمر.

فهل بعد كل هذا، نكون أسرى لنزاع على حائطٍ، يقدسه اليهود، وهو جزء من حرم كله مقدس لدينا؟

إن القضية ليست قضية الحائط، فنحن أولى وأحق بالحائط وتقديسه منهم، كما كنا ولا نزال، أولى وأحق بموسى وسليمان منهم.

وإذا كانوا يرون فى هذا الحائط أثرًا مقدسًا، وبقيةً من بعض معابدهم، فلهم علينا حق تأمينهم على تقديسهم إياه، وتأمينهم على صلاتهم بجواره.

إن قضية نزاعنا مع اليهود أكبر من ذلك بكثير.

إنها قضية السيادة السياسية على مدينة بأكملها، أسسها العرب، وخضبوها بدمائهم، جيلاً بعد جيل، مدافعين عنها فى مواجهة موجات الغزاة، الذين كان اليهود والصهاينة بعضًا منهم، ثم راحوا - الصهاينة - يدعون أنها عاصمة موحدة أبدية، لدولتهم التى أسسوها، على أرض لم تكن لهم، ولم يكونوا - يومًا - عليها أكثر من أقلية عابرة مهاجرة، ليس لهم إلا ما يكون للأقليات المهاجرة فإما أن يذوبوا مع السكان الأصليين لهذه الأرض، وإما أن يواصلوا هجرتهم إلى أرض أخرى.

يملى هذا السياق ضرورة إعادة التأكيد على نقطتين غاية فى البداهة والوضوح، ذلك؛ لأننا نخاطب (يهودًا) احترفوا أن يجعلوا من البداهة ألغازًا، ومن الوضوح غموضًا.

ولكى نُعرِّى منطقهم الفاسد، وطريقتهم المعوجة، نطرح السؤالين التاليين، ونجعلهما فى حق أنفسنا؛ تحريًا لأقصى درجات الدقة والموضوعية، وهما:

السؤال الأول: هل يحق للعرب (أو المسلمين) أن يعلنوا سيادتهم على لندن أو واشنطن أو نيويورك لمجرد أن جالية عربية أو إسلامية أنشأت لها مسجدًا أو مركزًا إسلاميًا فى أى من هذه المدن؟

السؤال الثانى: هل يحق للعرب أو المسلمين أن يعيدوا إعلان سيادتهم على أسبانيا بدعوى أن ملوكًا - كثيرين منهم - غزوا تلك البلاد ذات يوم وأقاموا بها قصورًا ومساجد.

الإجابة القاطعة بالنفى على هذين السؤالين تؤكد أولى النقطتين البدهيتين اللتين أشرت إليهما، وهى انعدام أحقية اليهود فى إعلان سيادتهم على مدينة القدس بدعوى أن أحد ملوكهم (النبى سليمان) بنى معبدًا (هيكلاً) ملحقًا بقصره فى المدينة المذكورة، أو بدعوى أنه حكمها عدة سنوات منذ ثلاثة آلاف عام! وما بالنا وقد دَرَس ذلك القصر، وذلك المعبد، وبادوا منذ تلك الآلاف الثلاثة من الأعوام؟!

وفى كل يوم تبنى قصور ومعابد وكنائس ومساجد، ثم تَدْرُس وتبيد، ولم يذكر لنا التاريخ أو القانون أو السياسة، أن شيئًا من هذا كان دليلاً لإعلان السيادة لأصحاب هذه الديانة أو تلك الأقلية، أو تلك الجالية، حتى لو لم تكن تلك المبانى قد درست أو بادت.

وإذا كانت الأقلية العبرانية اليهودية التى هاجرت إلى القدس منذ تلك الآلاف من السنين، قد تمكنت من الانقضاض على السلطة، وحكمت المدينة عددًا من السنوات، فإن ذلك لا ينزع عنها صفتها الأساسية، وهى أنها أقلية غريبة وافدة، مآلها أو مصيرها الطبيعى هو الطرد من السلطة، لكى تعود هذه السلطة (الحكم) إلى أصحابها الأصليين، باعتبارهما حقًا طبيعيًا ملازمًا لهؤلاء الأصحاب، المواطنين العرب والفلسطينيين - مؤسسى هذه المدينة (أورشليم - القدس) وأول من عمر تلك البقعة من الأرض منذ فجر التاريخ.

ثم - أيضًا - إذا كان انقضاض الغزاة على الحكم، لا يكسبهم حقًا فى إعلان سيادتهم على الأقاليم التى غزوها، ويكون - دائمًا - مآلهم الطرد، كذلك فإن التردد على دار عبادة أو مكان مقدس لدى أتباع دين ما لا يكسبهم الحق فى إعلان سيادتهم على الإقليم الذى به هذه الدار أو ذلك المكان، وتظل السيادة حقًا خالصًا وشأنًا خاصًا بأبناء الإقليم، أى شعبه وسكانه الأصليين.

إن المواثيق الدولية الخاصة بحماية المقدسات الدينية، وتنظيم حق زيارتها أو الحج إليها وأداء الشعائر بها، لم ترتب على هذا الحق حقًا آخر، كأن يعلن أصحاب هذا الدين أو ذاك سيادتهم على الإقليم الذى يقع به هذا الحرم أو ذاك المكان المقدس، بل تظل هذه السيادة حقًا خالصًا لأبناء الإقليم، كما سبقت الإشارة[٥٩].

ثم إن مليار مسلم ويزيد، يمارسون حقهم فى الزيارة والحج إلى الحرمين المكى والمدنى، ولم يَدَّعِ - وليس له - أى شعب مسلم أن له حق السيادة السياسية على إقليم الحجاز، غير شعب الإقليم، شعب المملكة العربية السعودية.

وكذلك، فإن مليارى مسيحى ويزيد، يمارسون حقهم فى الزيارة والحج إلى مقدساتهم بالقدس، ولم يدع أى شعب مسيحى أن له حق السيادة السياسية على إقليم فلسطين، غير شعب الإقليم - الفلسطينيين - ويوم غالط بعض مسيحيى الغرب أنفسهم، وغزوا هذا الإقليم فيما عرف بالحروب الصليبية، كان مصيرهم - بعد مائتى عام من مقاتلتنا إياهم - الطرد المخزى والمهين.

وهكذا يتضح، بل يتأكد انعدام حق اليهود فى الادعاء بالسيادة على القدس، ويبقى أن نوضح، ونؤكد النقطة الثانية، وهى ما كفله الإسلام لليهود من حق تأمينهم على عقيدتهم ومقدساتهم وأداء شعائرهم فى

دور العبادة الخاصة بهم، فى البلاد الإسلامية.

١١ - القدس... الزيارة لليهود والسيادة للعرب

غير منطقى، ومنافٍ للشرائع السماوية الثلاث، أن يدعى أىٌّ من أتباع هذه الشرائع ملكية المقدسات ودور العبادة، فملكيتها خالصة لله، منذ أول يوم تبنى فيه، هى وما يرصد لها من الأوقاف لرعايتها، وقد عرفت الأمم على اختلاف أديانها نظام الوقف على دور عبادتها(٦٠).

ولذا، يجب أن نسجل - بدايةً - عدم جواز ادعاء المسلمين ملكية الحرم القدسى، وعدم جواز ادعاء اليهود ملكية جزء من جداره، الغربى، ولا يصح أن يقولوا: (الحائط حائطنا) على سبيل ادعاء الملكية، ولكن يصح قولهم هذا على سبيل المطالبة بتمكينهم من زيارته وأداء الصلاة عنده؛ باعتباره أثرًا مقدسًا (فيما يعتقدون) كما أن المسلمين متمكنون من زيارة الحرم كله - بما فيه الجدار الغربى طبعًا - باعتبار الحرم كله مقدسًا لديهم(*).

لكن - كعادتهم فى التحايل على شريعة السماء - ادعى اليهود أنهم (أجزاء من الله) كما يقرر لهم التلمود، وعلى ذلك، اعتبروا أنفسهم مالكين لكل ما فى الأرض بالنيابة عن الله، وتحت هذا الزعم أباحوا لأنفسهم كل رذيلة يأباها المنطق والأخلاق والدين، فأجازوا سرقة غير

اليهود وغشهم[٦١].

ولذا، فليس غريبًا أن يقول اليهود (الحائط حائطنا) على سبيل ادعاء الملكية، ولكن هيهات هيهات أن نمكنهم من هذا، أو - حتى - أن نجاريهم فيه، فأورشليم وفلسطين لم تكن لهم عبر آلاف السنين أكثر من قبلة أو مركز روحى، وإن تمكنوا من حكمها عقودًا قليلة - فقط - من جملة هذه الآلاف من السنين، فلن يمنحهم ذلك - يومًا - حق الملكية أو السيادة.

فلولا ظهور الصهيونية المسيحية (البروتستانتية)، إثر حركة الإصلاح الدينى(*).

ولولا أن عمداء الحركة الاستعمارية الغربية قد زينوا الأطماع الاستعمارية فى أعين اليهود واتخذوا منهم أداة، بل شريكًا، فى الزحف الاستعمارى صوب فلسطين - قلب منطقة الشرق الأوسط وذروة أطماعهم آنذاك(**)، لولا ذلك، ما فكر اليهود - وكانوا قد تفرقوا فى البلدان والأقطار المختلفة وأصبحوا مواطنين فيها - فى العودة إلى فلسطين، واتخاذها وطنًا قوميًا(***)، ولظلت أورشليم مجرد مركز روحى - كشأنها دائمًا بالنسبة لهم - يتجهون إليه بقلوبهم أو يحجون إليه؛ باعتباره أثرًا مقدسًا (فيما يعتقدون).

يؤكد أحد مزاميرهم - رقم ١٣٧ - أن أورشليم فى قلوبهم يذكرونها

ولا ينسونها، وأنه لا يمكن أن تؤدى العبادة بعيدًا عنها.

فأورشليم هنا بالنسبة لليهود مثل مكة والمدينة بالنسبة للمسلمين، وهذا شىء والسيادة السياسية على المدينة أو الإقليم شىء آخر، كما سبق التوضيح.

وكما سبق – أيضًا – فقد ذكر المؤرخ الأمريكى (أولمستد) أنه عندما تم فك الأسر البابلى الشهير، ظل كثير منهم فى بابل، التى كانوا قد تملكوا فيها الأرض والأموال والعبيد، وأصبح لهم فيها نفوذ، ورفضوا العودة إلى فلسطين، وظلت أورشليم مجرد قبلة روحية لهم، ولم تكن هى ولا فلسطين، بالوطن الذى لا يمكن استغناؤهم عنه بآخر(٦٢).

ثم كان البروتستانتيون هم المدافعين (الوحيدين) بإصرار عن أن فلسطين تخص اليهود، وظلوا يحثون اليهود على الهجرة إلى هناك، والعيش منفصلين عن العامة (جنتيل)، ولمدة قرن ونصف، فإن المسيحيين قادة الحركة الاستعمارية الغربية لم يحصلوا على دعم من اليهود فى حركتهم الصهيونية غير اليهودية، ولم يُظهر يهود أوروبا سوى القليل جدًا من الرغبة لترك أوطانهم والهجرة إلى فلسطين(٦٣).

وفى اليهودية تيار قوى يعارض إنشاء دولة لليهود، وأبرز شخصيات هذا التيار (جماعة الحسيديون) أى الأتقياء المعادون للصهيونية، وهو تيار قديم يُعنَى بالعبادة والزهد، وقد جدد هذه النزعة الصوفية

(إسرائيل إليعازر) المعروف باسم (بعل شم توبى) ١٧٠٠ - ١٧٦٠م.

وتأتى معارضة هذا الاتجاه للصهيونية، انطلاقًا من إيمانهم بأن اليهود لابد أن يبقوا فى حالة الشتات حتى ظهور المسيح المخلص، الذى - فى رأيهم - ينشئ الدولة اليهودية الشرعية، وإيمانهم بأن استعجال الخلاص بالأسباب المادية والسياسية والعسكرية كما يفعل الصهاينة، يتعارض مع وصايا التوراة[٦٤].

كذلك فإن الحركة اليهودية الإصلاحية ترفض الصهيونية السياسية، على أساس أن اليهودية رسالة عالمية - كما يعتقدون - تقوم على غرس الأخلاق، التى دعا إليها الأنبياء، ورفضوا الهجرة اليهودية بأعداد كبيرة إلى فلسطين، وعندما اضطروا إلى التعاون مع الصهيونية، ظلوا مصرين على ألا يتعدى هدف تعاونهم أكثر من جعل فلسطين ملاذًا ومركزًا روحيًا لليهود، واعتبار العالم كله وطنًا لليهود، كما هو وطن لغيرهم من أصحاب الديانات الأخرى[٦٥]، وقد سبقت الإشارة إلى أنهم اعتبروا تشارلستون هى أورشليمهم، بعد أن بنوا فيها معبدًا - ١٨٤١ - واعتبروه هيكلهم.

وفى أعقاب صدور وعد بلفور صدرت دراسات عديدة تؤكد أنه استهدف إنشاء ملاذ لليهود وليس دولة، وأن بلفور نفسه فسر عبارة (وطن قومى) بأنها مركز روحى ثقافى، وأن «الدولة اليهودية لم تكن

فى برنامج الصهيونية»، وأن تنكير عبارة (وطن قومى) تعنى فتح الباب لتعدد مثل هذا الوطن أو الملاذ أو المركز، وأنه ليس الوحيد المطلق، فأينما تكون مصالحهم فيما بعد يمكن أن يكون لهم ملاذ بديل أو مركز ثقافى آخر. ولم يتم ذلك عفوًا أو عرضًا من جانب مَن أصدروا الوعد، فقد أراد حاييم وايزمان أن تكون العبارة (فلسطين بوصفها الوطن القومى للشعب اليهودى)، ولكن تم تغييرها، وصدر النص بعبارة (وطن قومى فى فلسطين) مع عدم المساس بحقوق غير اليهود فى فلسطين(٦٦).

ثم إن المشهور والمتواتر أن الأقاليم البدائل التى طرحت - نهاية القرن ١٩ - ليكون واحد منها وطنًا قوميًا لليهود، كانت عديدة، ولم تكن فلسطين إلا إحداها. بل إنه عندما تم اختيار فلسطين، لتنفيذ ذلك المخطط الاستعمارى، لم يكن الاختيار على أساس دينى، بل تم على أساس جيوبولوتيكى(٦٧)، الأمر الذى يؤكد أن فلسطين لا تمثل بالنسبة لليهود أكثر من مركز روحى، وأما الوطن أو الملاذ أو المأوى الحياتى، فيمكن أن يكون فى أى أرض يتحقق لهم فيها أمنهم المادى والنفسى، كما حدث قديمًا فى بابل لأسلافهم، وكما هو متحقق حاليًا فى نيويورك وواشنطن لأحفادهم؛ فأسلافهم رفضوا العودة إلى فلسطين بعد أن أصبح لهم فى بابل النفوذ والأموال والعبيد، وكما يرى العالم كله اليوم، فاليهود تمكنوا من عنق الاقتصاد الأمريكى

ومؤسسات صنع القرار السياسى هناك، وأصبح لهم فى أمريكا مثل ما كان لأسلافهم فى بابل، النفوذ والأموال والعبيد، ولذا فإن هؤلاء اليهود الأمريكيين يرفضون العودة إلى فلسطين.

فأىُّ وطن هذا الذى يطالب به اليهود فى أورشليم وفلسطين؟! إن الوطن لديهم دائمًا هو المال والعبيد والنفوذ، فأينما وجد المال والنفوذ يكون وطن اليهود، وأما أورشليم وبقايا الهيكل فلا يزيدان على كونهما قبلة روحية للحج والصلاة.

١٢ - المسلمون بريئون من عقائد اليهود وعقدهم

يستمد اليهود عقائدهم ومزاعمهم من كتبهم، وبالطبع ليس منها القرآن ولا السنة المحمدية، وكذلك فإن ما ترسخ فى أعماق اليهود من عقد نفسية، ومرارة اضطهاد، كان أثرًا لتراكم معاناتهم على أيدى جبابرة الأرض، وآخرهم هتلر، ولم يكن من أولئك الجبابرة - يومًا - حاكم مسلم. بل إن اليهود يشهدون بأنهم لم ينعموا فى ظل نظام حكم أو حضارة إنسانية، مثلما نعموا فى ظل الحضارة الإسلامية.

مع ذلك، تحاول بعض الأقلام العربية - ذات الأغراض والخصومات الفكرية - أن تحمل المسلمين، والعثمانيين خاصة، إثم بعض المشاعر التى يعانيها اليهود، الأمر الذى يستقطب، ثم يستنفد

جهودنا، فى الرد على بعضنا البعض، تاركين قضايانا الجوهرية فى صراعنا التاريخى مع اليهود والصهاينة؛ وفى مقدمتها قضية السيادة على فلسطين والقدس.

فبرغم تعلق اليهود روحيًا ووجدانيًا بأورشليم، وتقديسهم لصهيون، ولما كان لهم فيها من أطلال، يمثل شأنًا خاصًا ملازمًا لهم، وضاربًا فى أعماق تاريخهم، منذ الأسر البابلى الأول، نجد أن إحدى الموسوعات العربية - سبقت الإشارة إليها - تدعى أن «حائط المبكى قد أصبح محل قداسة خاصة لدى اليهود ابتداءً من ١٥٢٠م فى أعقاب الفتح العثمانى»، الأمر الذى يوحى بأن الفتح العثمانى كان وراء اختلاق أو ظهور تلك القداسة للحائط لدى اليهود، وكأن تلك المشاعر لم تكن لدى اليهود تجاه أطلالهم بأورشليم منذ سنوات طويلة، قبل أن يظهر الإسلام ذاته، وليس العثمانيون فحسب!

وجاء هذا الادعاء متجاهلاً عدة حقائق لا علاقة للإسلام بها، أهمها: ما سجلته المزامير والتوراة المتداولة، عن علاقة اليهود بفلسطين وأورشليم وصهيون، وما ترسخ فى أعماق اليهود بشأنها، ثم ما كان لليهود فى فلسطين من دويلات استمرت بعض الوقت - أثناء غزوهم للقدس وفلسطين، خاصة أيام داود وسليمان - وقد خلفت بعض الأطلال التى يقدسونها، من قبل أن يكون هناك إسلام أو

مسلمون أو عثمانيون.

ثم يأتى مصدر آخر فيقول: إن العثمانيين (هم الذين منحوا) اليهود حق التعبد والصلاة فى مكان محدد عند الحائط الغربى[٦٨]، الأمر الذى يوحى بأن العثمانيين هم الذين وضعوا أقدام اليهود فى القدس أو فلسطين، أو أن (تلك كانت بداية النكبة). هذا؛ برغم ما اشتهر عن تصدى الدولة العثمانية لمطامع اليهود فى فلسطين حتى كانت نهايتها على أيديهم، انتقامًا لموقفها هذا.

وقد جاء هذا الادعاء أيضًا متجاهلاً ما سجله التاريخ عن التصريحات العديدة التى كان يصدرها الحكام الأجانب المتعاقبون على حكم أورشليم وفلسطين - قبل الفتح الإسلامى - يسمحون فيها ليهود الشتات بزيارة أطلالهم فى أورشليم والبكاء والصلاة عند الحائط المذكور، بل كان الأمر يصل أحيانًا إلى فرض رسوم على اليهود مقابل ذلك.

وقد أشارت مصادر عديدة إلى تنظيم تلك الزيارة من جانب كل من حكموا القدس قبل العثمانيين[*]، الأمر الذى يؤكد أن العثمانيين لم يمنحوا اليهود ولم ينشئوا لهم حقًا جديدًا. وكل ما فعلوه هو إعادة تنظيم تقليد متبع من قِبَل حكام سابقين للقدس وفلسطين، خاصة وأن الإسلام يقره ضمن حقوق أهل الكتاب على المسلمين، وقد نظمته

أيضًا المواثيق الدولية المعاصرة.

وهذا التقليد - زيارة المقدسات الدينية - فى جملته لا يمثل أكثر من أمر أو شأن دينى عقائدى شعائرى، ليس محل جدل، ولا يمثل قضية محورية مع اليهود والصهاينة، فقضيتنا المحورية معهم، هى شأن سياسى سيادى، يتمثل فى ضرورة عودة السيادة العربية على القدس وفلسطين؛ باعتبار العرب هم أصحاب الأرض، وأول من سكنوها وعمروها، وباعتبارهم أول من أسس مدينة (أورشليم - القدس) وأمضوا تاريخهم جيلاً بعد جيل مدافعين عنها بأرواحهم، ولم ينقطع الوجود العربى فيها يومًا.

أما الصهاينة الذين غزوا فلسطين اليوم بالاستيطان والهجرة فلا يختلف شأنهم عن شأن أسلافهم الذين غزوها بالأمس، وجودهم عابر وعارض، وسنظل نقاتلهم حتى يغادروا بلادنا .. القدس وفلسطين.

○○○

الهوامش

(١) ابن كثير، قصص الأنبياء، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د.ت، ص ص ١٩٥-١٩٨.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

و: ابن خلدون، المقدمة، الإسكندرية، دار ابن خلدون، د.ت، ص٢٤٩.

(٣) سفر الخروج، الإصحاح ٢٥، الآيتان ١،٨.

(٤) الخروج: ٣٠/٢٦.

(٥) الخروج: ٧/٢٦.

(٦) الخروج: ٤٢/٢٩-٤٣.

(٧) ابن كثير، مرجع سابق، ص٤١٨.

و: محمود الشرقاوى، الأنبياء فى القرآن، القاهرة، دار الشعب، ١٩٨٢، ص ص ١٥٣-١٥٤.

(٨) محمود الشرقاوى، مرجع سابق، ص ص ١٥٣ - ١٥٤.

و: ابن كثير، مرجع سابق، ص٤١٨، و: ابن خلدون، مرجع سابق، ص٢٤٩.

(٩) أحمد بهجت، أنبياء الله، ط١٤، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٧، صفحات: ٢٧٧-٢٩١.

(١٠) ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، المجلد ١، الجزء ٢، ص٣٣٦.

(١١) المرجع السابق، ص ص ٣٣٢-٣٣٥.

(١٢) ناجى ونيس، البقرة الحمراء - هل هى بداية الهيكل اليهودى ونهاية العالم؟، ط٢، القاهرة، مطبعة الأنبا رويس، ١٩٩٨، ص ص ٢٥ - ٢٨.

(١٣) سامى محمد عبد الحميد، القدس فى اليهودية والمسيحية والإسلام، ط١: القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠١، ص ص ٩٠ - ٩١.

(١٤) المرجع السابق، ص١٢، ٨٩.

(١٥) سفر أشعياء، الإصحاح ٥٦، الآية ٧.

(١٦) د. أحمد محمد عوف، المؤامرة الخفية ضد الإسلام والمسيحية، ط١، القاهرة،

الزهراء للإعلام العربى، ١٩٩٢، ص ١٠٨.

(١٧) ول ديورانت، مرجع سابق، ص٣٤٩.

(١٨) ول ديورانت، مرجع سابق، ص ص ٣٥٦ - ٣٥٧.

(١٩) د. عبد الوهاب محمد المسيرى (تأليف وإشراف) موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية - رؤية نقدية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥، ص٤٢٥.

(٢٠) د. أحمد محمد عوف، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٢١) الصابونى، محمد على، صفوة التفاسير، دمشق - بيروت، مكتبة الغزالي، سورة الإسراء، الآيتان ٤،٥.

(٢٢) المصدر السابق، سورة المائدة، الآيتان ٧٨، ٧٩.

(٢٣) ول ديورانت، مرجع سابق، ص ص ٣٥٨ - ٣٦٠.

(٢٤) سامى محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص٧٣.

(٢٥) ول ديورانت، مرجع سابق، ص٣٦١.

(٢٦) المرجع السابق، ص٣٣٤.

(❖) وللمزيد راجع:

- سفر الملوك الأول، وسفر الأخبار الثانى.

- سامى محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص٨٩، ص ص ١١١ - ١١٥.

(٢٧) سامى محمد عبد الحميد، السابق، ص ٨٠، ٩٨.

(٢٨) الإصحاح ١٩، الآية ١٩. والمرجع السابق، ص٧٩، ٨٩.

وللمزيد، راجع: د. عبد الرازق قنديل، المعابد اليهودية فى مصر، رسالة المشرق (دورية محكمة) جامعة القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، ١٩٩٣، ص ص ٣٠٩ - ٣٢٦.

(٢٩) المرجع السابق، ص٧٢.

(٣٠) الإصحاح الأول، الآيات ١٥ - ١٧.

(٣١) إنجيل متى، الإصحاح ٢١، الآيتان ١٢، ١٣.

(٣٢) ابن كثير، مرجع سابق، ص ٥٣٠.

(٣٣) سامى محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص٧٣.

(٣٤) المرجع السابق، ص٩٠.

(٣٥) ابن خلدون، مرجع سابق، ص٢٤٩.

(٣٦) ناجى ونيس، مرجع سابق، ص ص ٢٨-٢٩.

(٣٧) المسيرى، مرجع سابق، ص٤٢٥.

(٣٨) ول ديورانت، مرجع سابق، ص٣٦٥.

(٣٩) ابن خلدون، مرجع سابق، ص٢٤٩.

(٤٠) ول ديورانت، مرجع سابق، المجلد ٧، الجزء ١٤، ص ص ٦-٧.

(٤١) المرجع السابق، ص ٧-٩.

(❖❖) منها:

- ول ديورانت، مرجع سابق، المجلد الأول، الجزء الثانى، ص٣٣٥.

- ابن خلدون، مرجع السابق، ص ٢٤٩.

- د. رأفت عبد الحميد، تقديمه لكتاب: د. عادل حسن غنيم، حائط البراق أم حائط المبكى؟، القاهرة، دار قباء، ٢٠٠١، ص ص ٧-١٠.

(٤٢) د. غنيم، مرجع سابق، ص ٤٢، ٦٠.

(٤٣) د. عوف، مرجع سابق، ص١٠٨.

(❖) أسطوانة ليزر «نشر إلكترونى» القاهرة، شركة سفير، ٢٠٠١، ملف «أماكن: ٧ - حائط البراق».

(٤٤) المسيرى، مرجع سابق، ص ٤٢٥.

(٤٥) د. عبد الوهاب محمد المسيرى، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ط١، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٩، المجلد٤، ص ص ١٦٩ - ١٧٠، والأغلفة الداخلية للمجلدين ١، ٧.

(٤٦) http://www.mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAHO 18Z0, (11-11-01).

(٤٧) د. أحمد محمد عوف، مرجع سابق، ص ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٤٨) رضا هلال، تفكيك أمريكا، طبعة خاصة، القاهرة، الشركة الإعلامية للطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص٩٩.

(٤٩) سامى محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص ١٨ - ١٩.

(٥٠) د. المسيرى، موسوعة المفاهيم، مرجع سابق، ص ٤٢٥.

(٥١) جاءت الإشارة إلى هذا الاعتقاد فى:

http://www.al-aqsa.com/ History.html, (11- 11- 01).

(٥٢) ورد هذا الادعاء فى: إيمانويل هيمان، الأصولية اليهودية، ترجمة سعد الطويل، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص ٢٣٦.

(٥٣) سامى محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص ٩٥ - ٩٧.

(٥٤) للتفاصيل، راجع: شوقى شعث، «أضواء على الأبحاث الأثرية فى فلسطين»، «بحث مقدم إلى الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية، جامعة حلب، ١٩ - ٢٤/ ٩/ ١٩٨١م.

- موسوعة القدس، مرجع سابق، ملف (مقالات: ٣ - د. محمد السيد على بلاسى، هيكل سليمان، والهيكل المزعوم).

- زئيف هرتسوج، الحفريات أنهت أسطورة التوراة، قراءة: فيصل الخيرى، العصور الجديدة (القاهرة)، أبريل ٢٠٠٠، ص ص ٢٣٢ - ٢٤٩.

- زئيف هرتسوج، علماء آثار إسرائيليون: اليهود لم يحتلوا فلسطين، هآرتس (تل أبيب) ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٩م.

- د. رشاد الشامى، الأثريون الإسرائيليون يكشفون زيف الادعاءات الدينية والتاريخية لليهود فى فلسطين، الهلال (القاهرة)، تشرين ثان/ نوفمبر ٢٠٠٠، ص ص ٨ - ١٣.

- يديعوت أحرنوت، (تل أبيب)، ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٠م.

- بواكيم مبارك، القدس القضية، ترجمة مها فرح الخورى، بيروت، مجلس كنائس الشرق الأوسط، ١٩٩٦م، ص ٧.

- عادل حسن غنيم، وثيقة خطيرة أهملها السياسيون، سطور (القاهرة)، كانون ثان/ يناير ٢٠٠٠م.

- محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها، دمشق، دار يعرب، د.ت، ص ٧٨.

(٥٥) موسوعة القدس، المرجع السابق ذكره بالهامش (٥٠).

- و: د. عادل حسن غنيم، حائط البراق، مرجع سابق، الوثائق الملحقة به.

(٥٦) موسوعة القدس، المرجع السابق ذكره بالهامش (٥٠).

(٥٧) بيسان عدوان، الهيكل الثالث فى الحرم القدسى، مختارات إسرائيلية (القاهرة)، أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠١، ص ص ٨٩ - ٩٢.

(٥٨) بواكيم مبارك، القدس - القضية، ترجمة مها فرح الخورى، ط خاصة، بيروت، مجلس كنائس الشرق الأوسط، ١٩٩٦، ص٢٢.

(٥٩) للمزيد، راجع:

د. جعفر عبد السلام، المركز القانونى الدولى لمدينة القدس، هدية مجلة الأزهر (القاهرة)، شعبان ١٤١٦هـ، ص ص ٤٩ - ٥٦.

و: د. عادل حسن غنيم، مرجع سابق، الوثائق الملحقة.

(٦٠) د. محمد الدسوقى، الوقف ودوره فى تنمية المجتمع الإسلامى، القسم الأول، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سلسلة قضايا إسلامية، عدد (٦٤)، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م، ص ص ٣٣ - ٣٩، ص ص ٥٣ - ٥٥.

(❖) ومن الوارد - عندما تخلص نيات الطرفين - أن يتم تنظيم حق اليهود فى الزيارة، بما لا يتيح احتكاكًا بينهم وبين المسلمين، هذا الاحتكاك الذى يجب أن يكون مستبعدًا أصلاً؛ فالزائرون من الجانبين جاءوا ليتعبدوا فى مكان مقدس لا ليقتتلوا فى ساحة حرب، ويجب أن يظلهم الود والتسامح فى هذا المكان، ولكن تحسبًا لما قد يصدر عن ضعاف الإيمان من الجانبين وجب هذا التنظيم، مع مناشدة المسلمين أن يتعففوا عن التزاحم بجوار الحائط الغربى؛ فلديهم متسع من بقية الحرم.

(٦١) د. أحمد شلبى، مقارنة الأديان: ١ - اليهودية، ط ٧، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٤، ص ٢٦٩.

(❖) فى دراسة قادمة نتناول (المشروع الصهيونى البروتستانتى - الأنجلو أمريكى) الذى اشتهر خطأ بـ (الصهيونية المسيحية)، موضحين سَبْقَه - تاريخيًا وتنظيميًا - على المشروع الصهيونى اليهودى بما يزيد على ثلاثة قرون، وموضحين أنه بروتستانتى خالص، حيث لا علاقة لبقية المسيحيين به، فالكاثوليك والأرثوذكسى تتمنيان، بل تعملان على إبادة إسرائيل، وموضحين سر التأييد الأعمى البريطانى والأمريكى لإسرائيل وكيفية مواجهتها.

(❖❖) للتفصيل، راجع: عبد التواب مصطفى، نكبة فلسطين ومسئولية المجتمع الدولى، ط١، غزة، المركز القومى للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٢م.

(❖❖❖) فى إطار ما اشتهر - على الإطلاق - بالمشروع الصهيونى، مقصودًا به (المشروع الصهيونى اليهودى).

(٦٢) د. عوف، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٦٣) جريس هالسل، النبوءة والسياسة، ترجمة محمد السماك، ط٤، القاهرة، دار

الشروق، ١٩٩٨، ص ١٠٦.

(٦٤) د. جعفر هادى حسن، اليهود الحسيديم، ط١، دمشق، دار القلم، ١٩٩٤، ص: ٥، ١٥، ٢٣٦.

(٦٥) سامى محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص ١٨ - ١٩.

(٦٦) سامى محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص ٢١ - ٢٢.

(٦٧) للتفصيل، راجع: عبد التواب مصطفى، مرجع سابق.

(٦٨) راجع نص المزمور (١٣٧) الذى تكمن فيه بذرة التفكير الصهيونى لدى اليهود، وفيه: (على أنهار بابل جلسنا، بكينا عندما تذكرنا صهيون... إن نسيتك يا أورشليم تنسنى يمينى، ليلتصق لسانى بحنكى إن لم أذكرك).

(٦٩) د. عادل حسن غنيم، مرجع سابق، ص ٢٩.

(❖) على سبيل المثال:

١ - بينما كان اليهود لا يزالون فى المنفى، حصل نبيهم (نحميا) على إذن من ملك الفرس، لإعادة بناء سور أورشليم، كما وردت تفاصيل ذلك فى سفر (نحميا)، فى الإصحاحات (١ - ٧).

٢ - كان الرومان يُحضرون اليهود - من الأسر فى روما - مكبلين فى أصفادهم، ليبكوا على هيكلهم المدمر، ومن يومها أطلق على الحائط المتبقى حائط المبكى، كما سبقت الإشارة.

٣ - ذكر ديورانت فى (قصة الحضارة، ج ١٤، ص ٥) أنه بعد أن أخفق اليهود فى استعادة حريتهم فى عهد أنطونيس بيوس (١٣٥ - ١٦١) حرم عليهم أن يدخلوا المدينة المقدسة إلا فى ذكرى تدميرها، وفى مقابل (جُعْل) معين كانوا يؤدونه، فكانوا يأتون فى يوم تلك الذكرى المؤلمة ليبكوا أمام جدران الهيكل المهُدم.

٤ - ما فعله العثمانيون فى هذا الشأن، ورد فى د. غنيم، مصدر سابق، ص ص ٢٧ - ٣٣.

ooo



البُعد الإسلامى للقضية الفلسطينية

مقدمــــة

عرف تاريخ القضية الفلسطينية تصورات متباينة، ونما هذا التباين، حتى تحول إلى صراع مكشوف مدمر، وامتد مع الزمن حتى أضعف المواقف، وسهل عمليات التنازل، وفتح أبواب المساومة، وتطويع إرادة قطاعات من الأمة الإسلامية، حتى أصبحت القضية الفلسطينية مجرد شأن وطنى، أو قطرى، وانحسر عنها التصور الإقليمى - العربى - ومن قبل كان، ولا يزال، منحسرًا عنها التصور الإسلامى.

لا أعنى بانحسار التصور الإسلامى غياب الإدراك النظرى، أو المعرفى بإسلامية القضية، بقدر ما أعنى تهميش التناول الإسلامى لها على أرض الواقع فى صراعنا مع العدو الصهيونى.

ذلك، برغم ما تكشفه هذه الدراسة من إمكانية تقدم فاعلية توظيف البعد الإسلامى فى معالجة القضية، على فاعلية توظيف البعدين: القومى (العربى)، والقطرى (الفلسطينى)؛ باعتبار الإجماع الإسلامى على مركزية قضية فلسطين (عقائديًا)، وقلما يتوفر مثل هذا الإجماع الإسلامى (سياسيًا).

إن مليارًا ومائتى مليون مسلم يعتقدون بقداسة أرض فلسطين، وتتعلق قلوبهم بالحرم القدسى، بدرجة لا تقل عن تعلقها بالحرمين المكى والمدنى، وهذه العقيدة هى الورقة الوحيدة (الباقية)، التى يمكن بها توحيد إرادة الأمة الإسلامية، تجاه إحدى قضاياها ذات الشأن الخاص - القضية

الفلسطينية - بعد أن تمزقت إرادتها تجاه قضاياها التقليدية، مثل قضايا كشمير والشيشان، والبوسنة.

ثم إن فلسطين وطن تاريخى لقطاع من أبناء هذه الأمة، هو الشعب الفلسطينى، وعلى بقية شعوب الأمة واجب مؤازرة هذا الشعب الشقيق، فى دفاعه عن وطنه، باعتبار الدفاع عن الوطن (الأرض، والشعب، والعرض، والثروات) جزءًا من السياسة الشرعية الإسلامية، وباعتبار أن للمسلمين بعضهم على بعض حق الموالاة (المؤازرة والتناصر).

كذلك فإن القضية الفلسطينية ليست مجرد قضية تحرير أرض، أو تقرير مصير شعب، بل إنها تمثل الضربة المسددة - سياسيًا - إلى قلب العالم الإسلامى من جانب الحركتين: (الإمبريالية الغربية) و(الصهيونية العالمية) اللتين تحالفتا ضد مصالح العالم الإسلامى، وعليه أن يرد هذا العدوان، وعند إدراك قادة العالم الإسلامى هذه الحقيقة نكون بصدد الإجماع السياسى الإسلامى الذى طال غيابه.

أخيرًا، يصبح تبنى المدخل الإسلامى لمعالجة القضية الفلسطينية مُلِحًا أكثر كلما تأملنا الخسائر الجسيمة، أو النتائج الهزيلة التى هى - حتى الآن - محصلة إعمال، أو توظيف البعدين القومى، والقطرى، فشواهد التمزق العربى غير خافية، وفى متناول أيدى الجميع، ما اتخمت به الكتب، والبحوث، والوثائق، عن الهزائم العربية، وما وراءها من عمالة، وخيانة، وتبعية، وتعلق النظم والحكام بعروشهم، على حساب المصالح القومية للشعوب.

وغير خافٍ أيضًا ما نراه من نتائج مؤسفة للحلول المنفردة، التى انتهت

إلى استلال القضية الفلسطينية من الدوائر اللائقة بخطورتها وجسامتها، مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى، وهيئة الأمم المتحدة، وأسلم كل ذلك القضية الفلسطينية إلى ما يعرف بالمسار الثنائى الفلسطينى - الإسرائيلى، الأمر الذى تخلت بإقراره - الأمتان العربية والإسلامية عن مسئوليتهما السياسية والدينية تجاه فلسطين.

وعليه، فإن هذه الدراسة تستهدف غايات ثلاث:

الأولى - استنهاض إرادة الأمة الإسلامية، التى أصابها الشلل شبه التام، وتم تجميدها فى أدراج مكاتب ما يعرف بمنظمة المؤتمر الإسلامى، التى أنشئت من أجل القدس وفلسطين، ولم يزدَدْ أمر القدس وفلسطين منذ إنشائها، إلا سوءًا وتدهورًا.

والثانية - التأكيد على أن المدخل الإسلامى لمعالجة القضية الفلسطينية لا يعد بديلاً موازيًا يُستغنى به عن المدخلين القومى، أو القطرى، بل هو البديل الضامن المتكامل الذى يعمل فى إطاره - فكريًا وحركيًا - المدخلان الآخران، فليس مسلمًا من يتنكر لقوميته، وليس مسلمًا من يفرط فى حقوق وطنه، فالقومية والوطنية تضمنهما وترعاهما مظلة الإسلام، التى بموجبها يكون لكل فلسطينى، ولكل عربى على سائر المسلمين حق الموالاة والمناصرة.

الثالثة - تبرير مخاوف بعض القوى السياسية - عربية أو فلسطينية - من تبنى المدخل الإسلامى فى تناول قضية فلسطين، وإزالة توهمهم بأن ذلك سيحصر القضية فى دائرة السجال الدينى (العقائدى، أو الروحى)، ويتيح لليهود التمسك بدعاواهم الدينية فى فلسطين بالمقابل.

سيتضح لإخواننا هؤلاء أن الطرح الإسلامى هنا يستند إلى المفهوم

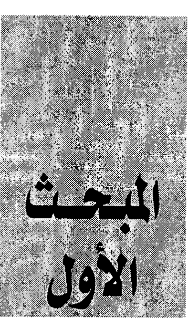
الحضارى المتكامل للإسلام، الذى يستوعب السياسة، والاقتصاد، والأمن، والعسكرية، وغير ذلك، الأمر الذى يوفر كل ضمانات الدفاع عن القضية، باعتبار كل هذه الأبعاد مكونات أساسية لمعنى إسلامية القضية الفلسطينية، وما البعد الروحى أو العقائدى، إلا أحد أبعاد معنى إسلامية القضية، ثم إنه - فرضًا جدليًا - لو اعتمدنا البعد الروحى أو العقائدى وحده لإسلامية القضية، فإن له من القوة ما يمحو به كل ادعاء دينى مقابل من جانب اليهود، فتعلق المسلمين دينيًا بفلسطين حقيقة نعيشها، منذ أربعة عشر قرنًا، ولدينا شواهد وممارسات تترسخ يومًا بعد يوم، بينما ادعاءات اليهود ليست إلا أوهام وأساطير، تتبدد يومًا بعد يوم.

لقد كان أول معول هدم لادعاءات اليهود الدينية فى فلسطين مصاحبًا لأولى خطوات تحركهم لإنشاء وطن قومى لهم، منذ تطلعت أنظار قادتهم نحو كل من الأرجنتين، وأوغندا وسيناء، وفلسطين، لاختيار (أى منها) ليكون وطنًا قوميًا، ثم إنهم يوم اختاروا فلسطين، لم يكن الاختيار إلا لأسباب اقتصادية، وسياسية، وجغرافية، ولم يكن لأسباب دينية[1].

وتتوالى أدلة انهيار الدعاوى الدينية لليهود فى فلسطين، حتى كان أحداثها ما انتهت إليه بحوث وحفريات علماء الآثار من عدم وجود دليل أثرى دينى يكسب دعاواهم أية قوة أو مصداقية[2].

وفيما يلى معالجة للبعد الإسلامى للقضية الفلسطينية بمدخليه: العقائدى، ثم السياسى.

○○○



المدخل العقائدى

لإسلامية القضية الفلسطينية

أولاً ـ مكانة فلسطين فى العقيدة الإسلامية

كما يقرر القرآن الكريم والحديث النبوى، فإن أرض فلسطين - وليس القدس فحسب - أرض مقدسة ومباركة، وانعقد الإجماع على أنها أمانة فى أعناق المسلمين جميعًا.

لم يرد تعبير «الأرض المقدسة» فى القرآن الكريم إلا مرة واحدة، مقصودًا به أرض فلسطين[٣].

وأثبت أو قرر القرآن خصوصية البركة لأرض فلسطين ببعديها التاريخى والجغرافى، فتاريخيًا أرض فلسطين مباركة قبل أن تطأها قدما سيدنا إبراهيم (عليه السلام) وبركتها وقداستها موضع تقدير وإجلال من الكافة، يقول - تعالى - فى شأن هجرة إبراهيم إلى أرض فلسطين: ﴿ونجيناه ولوطًا إلى الأرض التى باركنا فيها للعالمين﴾[٤].

وكذلك يقرر القرآن أن فلسطين - بكل قراها ومدنها - أرض مباركة، فى قوله ﴿وجعلنا بينهم وبين القرى التى باركنا فيها قرى ظاهرة﴾[٥].

والتعبير القرآنى «باركنا حوله» فى قوله تعالى: ﴿سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله﴾[٦] يفيد أن البركة محيطة بالحرم القدسى، أى واقعة حواليه، وليست مقصورة عليه.

ثم إنه من الظلم لأرض فلسطين أن نقف بمعنى البركة فيها عند حد الزيادة الإنتاجية أو الوفرة الاقتصادية، فإن دلالات هذه البركة هناك مطلقة ومتعددة، وأهمها البركة التاريخية السياسية، فهى أرض مباركة تاريخيًا، حيث سجل التاريخ عددًا من أخطر منعطفاته على صفحات هذه الأرض، وهى مباركة سياسيًا؛ لأنها أرض ابتلاء وتمحيص متتاليين، فهى تنفض عنها كل فاسد من الشعارات والقيادات والأنظمة الحاكمة(٧).

إضافة، كما هو معلوم، لم يشهد الإسلام لفلسطين بالبركة والقداسة فحسب، بل جعل المسجد الأقصى فى قدسها الشريف مسرى رسول الإسلام ومنطلق معراجه إلى السماء، وأولى القبلتين فى الصلاة، وأوصى الرسول - صلى الله عليه وسلم - المسلمين بشد الرحال إليه، والقيام على عمارته، والإهداء إليه، بل وشهد لأهل هذه البقاع الطاهرة بأنهم أهل ابتلاء وجهاد، على ما فصلته كتب السنة.

ومنذ تسلم عمر بن الخطاب مفاتيحها قبل أربعة عشر قرنًا، وهى فى أعناق المسلمين يحفظون مقدساتها، ويرعون أهلها، ويذودون عنها ضد الطامعين، وفى سبيل ذلك ارتوت أرضها مرارًا بدماء آلاف الشهداء من المسلمين، الأمر الذى رسخ مكانتها فى قلوبهم، وأكد معنى كونها أمانة فى أعناقهم.

وما سجله التاريخ عن جهود المسلمين للحفاظ على فلسطين

والقدس إبان الحروب الصليبية يعفينا من تكرار الحديث عنه هنا، وعن كونه تم من منطلق إيمانى وعقائدى.

ثم كان كذلك موقف الخلافة العثمانية تجاه فلسطين والقدس، حتى فى سنوات ضعف تلك الخلافة، وإبان سنوات أفولها، استشعارًا للمسئولية الدينية للخلافة تجاه هذه الأراضى المقدسة(٨).

ورث الأزهر الشريف عن مؤسسة الخلافة المسئولية - تجاه فلسطين - فى شقها العقائدى، وامتدادًا لما قررته العهدة العمرية يأتى الموقف المعلن - غالبًا - للأزهر باعتبار فلسطين والقدس أمانة دينية فى أعناق المسلمين، عليهم واجب حمايتها، والذود عنها بكل الأساليب الجهادية.

غير أنه مما يؤسف له أن هذا الموقف المعلن للأزهر قد أخذ فى التراجع، متأثرًا بالمواقف السياسية المعلنة للحكومة المصرية بدايةً، ثم لبعض الحكومات العربية، تباعًا، حيث جاءت هذه المواقف السياسية متأثرة بالضربات القاصمة التى تلقتها القضية الفلسطينية ثم الدول العربية المجاورة، وخاصة ما وقع إبّان نكبة ١٩٤٨، ثم نكبة ١٩٦٧، ثم الحلول السلمية المنفردة مع العدو الصهيونى، الأمر الذى كرس الواقع الملموس للكيان الإسرائيلى، وعلى التوالى كان موقف الأزهر يأخذ فى التراجع مع كل مرحلة يستوقى فيها الكيان الإسرائيلى، ويتزايد الاعتراف به من جانب الحكومات العربية.

والمتتبع لموقف الأزهر من خلال بياناته الرسمية(٩) منذ ثورة البراق، وإبان محاولات تقسيم فلسطين، وإبان النكبة وبعدها، وقبل النكسة وبعدها، ومنذ بدء عملية التسويات السلمية مع العدو الصهيونى، وحتى انتفاضة الأقصى الأخيرة، سيلمس بوضوح منحنى التراجع فى مضمون الخطاب الدينى ومفرداته فى تلك البيانات والمفردات، فبينما كان ذلك الموقف يتحدث عن استرداد فلسطين كلها فى بدء الصراع، نجده هبط الآن إلى مجرد الحديث عن المسجد الأقصى أو القدس - وفلسطين لمامًا - موجهًا خطابه أحيانًا إلى الكيان الإسرائيلى باعتباره طرفًا يفرضه واقع هذا الصراع حاليًا.

وإذا كانت المواءمة السياسية قد غلبت على البيانات والقرارات الرسمية الصادرة عن مؤسسة الأزهر فى الفترة الأخيرة، فإن الموقف الدينى الخالص تجاه فلسطين كلها، لا يزال مستقرًا فى أفئدة علماء الأزهر، ولا يضل طريقه إلى الإعلان كلما فرض السياق ضرورة هذا الإعلان من خلال الفتاوى الشرعية التى تصدر عن هؤلاء العلماء بصفاتهم الشخصية، أو من خلال المؤسسات الفرعية التى تربطهم بالأزهر الشريف(١٠)، وأقصد بالموقف الدينى الخالص أى الذى لا تشوبه المواءمة السياسية؛ فهو حكم شرعى ثابت أو مستقر، سواء استطاع المسلمون تنفيذه حاليًا أم لم يستطيعوا، فتظل عقيدتهم تجاه فلسطين أنها أرض إسلامية وأمانة فى أعناق المسلمين، عليهم بذل جهدهم وطاقتهم لاستردادها.

ثانيًا ـ مبدأ الدفاع عن الأوطان فى العقيدة الإسلامية

باعتبار المبدأ العام - بداية - الذى يقرر أن الأرض لأصحابها أيًا كانت ديانتهم، تكون فلسطين لليبوسيين الكنعانيين العرب، الذين هاجروا إليها من عمق الجزيرة العربية فى موجات متلاحقة عبر التاريخ، فعمروها، وأسسوا مدنها وقراها، وفى مقدمتها يبوس أو أورسالم، التى هى القدس حاليًا، وسواء أقَبِلَ هؤلاء اليبوسيون الكنعانيون العرب الدخولَ فى دين النبى داود يوم غزا عاصمتهم يبوس أم لم يقبلوا، فالأرض أرضهم، ويبوس «القدس» هى مدينتهم كنعانية عربية، شأنها شأن بقية مدن فلسطين وقراها(١١).

ويوم استقبل أهل فلسطين إخوانهم العرب الفاتحين باسم الإسلام تأكدت بدرجة أكبر عروبة فلسطين، بل فى ظل الإسلام، أصبح الدفاع عنها فريضة، والموت دونها صورة من صور الشهادة، فحماية الوطن (الأرض والعرض والثروات) جزء من العقيدة الإسلامية، كما فصلت كتب الفقه والسنة والفكر السياسى الإسلامى، وتقع مسئولية الدفاع عن هذا الوطن أو ذاك، من أراضى شعوب الأمة أو العالم الإسلامى، على الشعب المقيم بهذا الوطن أو الإقليم، وسائر إخوانه من شعوب الأمة أو العالم الإسلامى إعمالاً لمبدأ أو واجب المناصرة والموالاة بالنفس والمال، الذى قرره الإسلام على سائر المسلمين تجاه بعضهم البعض، وذلك أيضًا مفصل فى كتب الفقه والسنة والفكر السياسى الإسلامى(١٢).

ثالثا - بطلان دعوى اليهود بـ «أرض الميعاد» و«الحق التاريخى»

تقرر المصادر اليهودية والصهيونية - قبل الإسلامية والدولية(١٣) أنه ليس لليهود فى فلسطين أكثر من حقى «اللجوء السياسى» و«الزيارة الدينية» وهما حقان مؤقتان يمنحهما أو يمنعهما مَنْ يباشر السيادة السياسية، أى أصحاب الأرض.

بدايةً، جاء سيدنا إبراهيم إلى فلسطين مهاجرًا، وطيلة إقامته المتقطعة فيها ظل مدركًا حقيقة غربته بأرض فلسطين.

تقول التوراة (تكوين/ ١٢:٥): «فأخذ إبرام ساراى امرأته ولوطًا ابن أخيه وخرجوا ليذهبوا إلى أرض كنعان، فأتوا إلى أرض كنعان».

وتقول: (تكوين/ ١٢:٦): «وكان الكنعانيون حينئذٍ فى الأرض».

وتقول - على لسان إبراهيم مخاطبًا أهل حبرون عندما توفيت زوجته - (تكوين/ ٢٣:٤): «أنا غريب ونزيل عندكم، أعطونى ملك قبر معكم لأدفن ميتى».

كذلك تذكر التوراة أن إسحاق بن إبراهيم لم يولد فى فلسطين، وإنما ولد وأقام فى جرار، وكذلك يعقوب - إسرائيل - ولد وتزوج خارج فلسطين، وأنجب جميع أبنائه خارجها، وعندما نزلها - راحلاً غير مقيم - لم يطل مكثه بها، حيث رحل وكل نسله إلى مصر.

تقول التوراة (تكوين/ ٢٠: ١-٢): «وانتقل إبراهيم من هناك إلى

أرض الجنوب .... وتغرب فى جرار».

وتقول (تكوين/ ٢٦:٦): «فأقام إسحاق فى جرار».

وتقول (تكوين/ ٢٨: ١-٢): «فدعا إسحاق يعقوب وباركه وأوصاه وقال له: لا تأخذ زوجة من بنات كنعان، قم فاذهب إلى فدان أرام»(١٤).

وتقول (تكوين/ ٤٧:٧): «وجاؤا إلى مصر يعقوب وكل نسله معه».

وتقول (خروج/ ١٢:٤): «وأما إقامة بنى إسرائيل التى أقاموها فى مصر فكانت أربع مئة وثلاثين سنة».

كذلك فإن الآية التوراتية التى يزعم اليهود أن الله وعدهم بها أرض فلسطين محل شك ونظر باعتبار ما ورد فى آيات توراتية أخرى تناقضها.

تقول آية الوعد المزعوم تلك (تكوين/ ١٧: ٧-٨): «وأقيم عهدى بينى وبينك وبين نسلك من بعدك فى أجيالها عهدًا أبديًا لأكون إلهًا لك ولنسلك من بعدك، وأعطى لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك، كل أرض كنعان ملكًا أبديًا، وأكون إلههم».

هكذا تتحدث الآية على لسان الله مخاطبًا سيدنا إبراهيم، كما يقولون.

وأقول: كيف يكون إبراهيم قد أخذ كل أرض كنعان، كما ورد فى

الآية السابقة، بينما تذكر التوراة نفسها أن إبراهيم لم يكن يملك من تلك الأرض أية مساحة، ولو كانت «ملك قبر» تكفى لدفن امرأته؟ كما قرأنا فى آية توراتية سابقة (تكوين/ ٢٣:٤) خاصة أن واقعة الدفن تلك كانت فى نهاية مشوار إبراهيم، ويفترض - حسب زعمهم - أن الأرض كانت ملك يمينه آنذاك.

ولو افترضنا - جدلاً - صحة هذا الادعاء بدرجة واحد فى الألف، فلماذا يُختص بهذا الوعد أبناء إبراهيم من سارة؟ أليس أبناء إبراهيم من زوجاته الثلاثة - نسله - شركاء فى (أرض الميعاد)؟

تذكر الآية (تكوين/ ١٦:٥) أن زوجته السيدة (هاجر) ولدت له إسماعيل. وتذكر الآية (تكوين/ ٢١:٣) أن زوجته (سارة) ولدت له إسحق، وتذكر الآيتان (تكوين/ ٢٥: ١-٢) أن زوجته (قطورة) ولدت له ستة أبناء آخرين.

ويضيف ابن كثير فى (قصص الأنبياء) أن هذه الزوجة الثالثة كانت كنعانية، وأنه تزوج بعدها برابعة هى (حجون بنت أمين) فولدت له خمسة. يعنى ذلك كله أن أبناء إبراهيم بلغوا ثلاثة عشر، كان إسحق أحدهم.

كذلك بالنسبة إلى دعوى (من النيل إلى الفرات).

فهذه الدعوى وعد توراتى آخر يزعمه بنو إسرائيل خاصًا بهم، وهم

كاذبون كعادتهم؛ لأن التوراة تقرر أن هذا الوعد لكل نسل إبراهيم.

تقول التوراة (تكوين/ ١٥:١٨): «قطع الرب مع إبرام ميثاقًا قائلاً: لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات».

وفى مقدمة أبناء إبراهيم يأتى إسماعيل الذى تتحدث عنه التوراة وعن أمه بكل احترام، فهى ليست زوجة لإبراهيم فحسب، بل تنزلها منزلة الأنبياء الذين يكلمهم ملاك الرب، تقول التوراة (تكوين/ ١٦: ٣-١١): «فأخذت ساراى امرأةُ إبرام هاجرَ المصرية، وأعطتها لإبرام رجلها زوجة له.. وقال لها ملاك الرب تكثيرًا أكثر نسلك فلا يعد من الكثرة، وقال لها ملاك الرب ها أنت حبلى فتلدين ابنا وتدعين اسمه إسماعيل .. ودعا إبرام اسم ابنه الذى ولدته هاجر إسماعيل».

ثم بآيات التوراة نفسها نفند دعوى اليهود بأن الصخرة التى بالحرم القدسى الشريف هى التى شهدت حادث الفداء الشهير، بعد أن طلب الله من إبراهيم أن يذبح ابنه، ودعواهم بأن ذلك الفداء كان خاصًا بإسحاق.

فالتوراة تقرر أن إسماعيل ولد قبل إسحاق، وتصف الابن محل الابتلاء - الذبح - بالابن الوحيد، وبالطبع لا ينطبق هذا الوصف إلا على إسماعيل قبل إسحاق، وبالتالى فليس لإسحاق أية علاقة بموضوع الفداء من الأساس، ومن ثم ليست له علاقة بالصخرة، راجع: (تكوين/ ١٧:٢٤، ٢٦، ٢٢: ٢، ١٢ و٢١:٥) على التوالى.

من ناحية أخرى، وبرغم أن النبى موسى خرج ببنى إسرائيل من مصر قاصدًا فلسطين فارًا بهم من مذلة المصريين، طامعًا فى جوار الفلسطينيين، فلم يشأ الله أن يصل موسى إلى فلسطين البتة.

تقول التوراة (خروج/ ٣:١٧): «فقلت أصعدكم من مذلة مصر إلى أرض الكنعانيين والحيثيين والأموريين والفرزيين والحويين واليبوسيين، إلى أرض تفيض لبنًا وعسلاً.

ثم تقول (تثنية/ ٤:٣٤): «... قد أريتك إياها بعينيك، ولكنك إلى هناك لا تعبر».

وتقول (تثنية/ ٦:٣٤): «... ولم يعرف إنسان قبره إلى هذا اليوم».

أخيرًا .. ماذا عن موقف التوراة من القدس؟

تعتبر التوراة مدينة القدس المدينة «العاصية - الردية - المضرة للملوك»، وتنفر منها بنى إسرائيل، وبرغم ذلك يدعى يهود اليوم، خاصة الصهاينة، أن القدس عاصمتهم الأبدية المقدسة: فكيف يقدسون شيئًا تبغضه التوراة إليهم أو تكرههم فيه؟! وتفاصيل ذلك فى (عزرا/ ١٢:٤) و(عزرا/ ١٥:٤).

رابعًا ـ تصريحات زعماء الصهيونية التى تعرى أطماعهم من الصبغة الدينية

ليست آيات التوراة وحدها هى التى تبطل دعوى (أرض الميعاد) وتنزع عنها أية مسحة أو صبغة دينية، بل إن تصريحات زعماء الحركة

الصهيونية تؤكد خلو دعوتهم من هذه الصبغة الدينية، وتؤكد أن أطماعهم فى فلسطين هى استعمارية واستيطانية محضة.

فى مونتريال ١٩٤٧، صرح ناحوم جولدمان - الذى أصبح فيما بعد رئيسًا للمنظمة الصهيونية العالمية - بقوله: «كان ممكنًا لليهود أن يحصلوا على أوغندا أو مدغشقر أو غيرها لينشؤا هناك وطنًا قوميًا لهم، ولكن اليهود لا يريدون سوى فلسطين، ليس لاعتبارات دينية، أو لسبب إشارة التوراة إلى فلسطين، وليس لأن البحر الميت يمكن أن يعطى عن طريق التبخر ما قيمته خمسة آلاف مليار دولار من المعادن، وليس لأن تربة فلسطين الجوفية تحتوى على كميات من البترول تزيد - كما يقولون - على احتياطى الأمريكتين، فحسب، بل لأن فلسطين هى ملتقى الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، ولأنها هى المركز الحقيقى للقوة السياسية العالمية، والمركز العسكرى الاستراتيجى للسيطرة على العالم»(١٥).

من قبل، أرسل هرتزل نفسه إلى س. رودس - أحد صانعى الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية - يقول: «برنامجى هو برنامج استعمارى، وعلى الصهاينة أن يكونوا جزءًا من متراس قلعة أوروبا ضد أسيا، ومركزًا للثقافة الغربية يوصلها إلى آسيا(١٦).

إلى جانب هذا السفور الاستعمارى للحركة الصهيونية، هناك تصريحات يهودية فردية وتنظيمية ذات توجه استعمارى مؤازر للحركة

الاستعمارية الغربية مستهدفًا فلسطين أيضًا.

يذكر أن المليونير اليهودى الأيرلندى توماس كوربت أرسل عام ١٧٩٨ رسالة إلى عضو حكومة المديرين بول باراراس ينصح فيها الفرنسيين المتطلعين إلى استعمار الشرق بالعمل على خلق جسر لهم فى فلسطين، وذلك بجعلها وطنًا قوميًا لليهود(١٧).

كذلك عندما ذهب وفد المنظمة الصهيونية العالمية إلى باريس لعرض المسألة الصهيونية على «مؤتمر السلام» - فى ٨/ ٢/ ١٩١٩ - أصدر بيانًا تفصيليًا بما أسماه «الحق التاريخى لليهود فى فلسطين» تحدث عن مقومات الدولة المرتقبة لهم بأنها يجب أن تكون قادرة على خدمة الحركة الاستعمارية جزاء ما أسدته هذه الحركة من تأييد لتمكين الصهيونية من تحقيق خططها فى فلسطين(١٨).

ooo

الهوامش

١ - هذا مضمون ما صرح به ناحوم جولدمان - أحد قيادات المنظمة الصهيونية العالمية - فى مونتريال، عام ١٩٤٧، كما ورد فى: خيرى حماد، الوجود الإسرائيلى فى المخطط الاستعمارى، ضمن كتاب: المعركة بين العرب وإسرائيل، القاهرة، دار الكاتب العربى، د.ت.ص٩.

٢ - للمزيد، راجع:

محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها، دمشق، دار يعرب، د.ت.، ص٧٨.

و: عادل حسن غنيم، وثيقة خطيرة أهملها السياسيون، سطور (القاهرة)، يناير ٢٠٠٠.

و: زئيف هرتسوج، الحفريات أنهت أسطورة التوراة، قراءة: فيصل الخيرى، العصور الجديدة. (القاهرة)، إبريل/ نيسان ٢٠٠٠، ص٢٣٢-٢٤٩.

و: فيصل الخيرى، ردًا على هرتسوج، الطريق إلى جنازة التوراة، العصور الجديدة (القاهرة)، مايو/ أيار ٢٠٠٠، ص ص ٢٣٨-٢٤٩.

و: د. رشاد الشامى، الأثريون الإسرائيليون يكشفون زيف الادعاءات الدينية والتاريخية لليهود فى فلسطين، الهلال (القاهرة)، نوفمبر/ تشرين ثانى ٢٠٠٠، ص ص ٨-١٣.

و: زئيف هرتزوج، علماء آثار إسرائيل: اليهود لم يحتلوا فلسطين، هارتس (تل أبيب) ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٩.

و: يديعوت أحرنوت (تل أبيب) فى ٢٩/٤/٢٠٠٠.

و: يواكيم مبارك، القدس القضية، ترجمة مها فرح الخورى، بيروت، مجلس كنائس الشرق الأوسط، ١٩٩٦ ص٧.

٣ - فى الآية ٢١ من سطورة المائدة يحث النبى موسى بنى إسرائيل على اللجوء إلى فلسطين فرارًا من عبودية الفراعنة إياهم، قائلاً (يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة).

٤ – سورة الأنبياء الآية: ٧١.

٥ – فى الآية ١٨ من سورة سبأ تحدث القرآن عن ثلاثة مجموعات من القرى: الأولى مجموعة قرى سبأ فى اليمن (وجعلنا بينهم) والثانية مجموعة قرى فلسطين بالشام (القرى التى باركنا فيها) والثالثة مجموعة قرى الحجاز المنتشرة على طول المسافة بين اليمن والشام (قرى ظاهرة).

٦ – سورة الإسراء، الآية الأولى، وقد ورد فى الحديث الصحيح أن مدة ما بين بناء المسجد الحرام وبين بناء المسجد الأقصى أربعين سنة. وذلك البناء بمعنى التأسيس الأول، وسواء، أكان المؤسس هو سيدنا آدم أم سيدنا إبراهيم، فالذى يعنينا أن المسجدين سابقان (فى موضعيهما) على أى بناء آخر.

٧ – د. صلاح الخالدى، فلسطين والحقائق القرآنية، ط٢، القاهرة، المركز العربى الإسلامى للدراسات، ١٩٩٨، ص ص ١٤٣–١٤٥.

٨ – للمزيد راجع:

د. محمد حرب (إعداد)، مذكرات السلطان عبد الحميد الثانى، ط٢، القاهرة، دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال، أكتوبر ١٩٨٥، ص٩٤ (وبها مقتطفات من مذكرات هرتزل فى الموضوع ذاته).

و: د. نادية محمود مصطفى (إشراف) العصر العثمانى من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ط١: القاهرة، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦، ص٣٠٨، (وبها إشادة بموقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية – وكيف كان العثمانيون احرص على فلسطين من العرب أنفسهم؛ حيث لم يتعد موقف الشريف حسين من وعد بلفور أكثر من تقديم استيضاح إلى بريطانيا).

و: د. السيد محمد الدقن، دراسات فى تاريخ الدولة العثمانية، القاهرة، المؤلف، ١٩٩٣، ص١١٧، ١١٨ (وفيهما بيان كيف كانت مؤامرات اليهود ضد السلطان عبد الحميد ردًا على عدم تفريطه فى فلسطين، ومنعه الهجرة اليهودية الجماعية إليها، وإصداره فرمانًا بتحديد إقامة زائريها من اليهود.

و: د. مصطفى محمد رمضان، العالم الإسلامى فى التاريخ الحديث والمعاصر، د. ن،

١٩٨٥، ص ١٦٨، ١٦٩ (وفيهما إشارة إلى دور يهود الدونمة فى انقلاب الاتحاديين وخلع السلطان عبد الحميد).

٩ - يمكن مراجعة هذه المقررات أو البيانات فى:

د. محمد على حلة، جهود الأزهر الشريف فى دعم قضية فلسطين والقدس، هدية مجلة الأزهر (القاهرة)، أغسطس ١٩٩٧.

و: عادل خفاجة وآخرون (إعداد) دور الأزهر فى الدفاع عن القدس، هدية مجلة الأزهر (القاهرة) ديسمبر ٢٠٠٠.

و: كتب المؤتمرات الدورية لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.

١٠ - راجع هذه الفتاوى فى:

جواد رياض (إعداد وتوثيق وتعليق)، فتاوى الأزهر فى وجوب الجهاد وتحريم التعامل مع الكيان الصهيونى (٤٨ - ١٩٩٨)، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث، ١٩٩٨.

و: فتوى علماء المسلمين بتحريم التنازل عن أى جزء من فلسطين (فهرسة دائرة المكتبات والوثائق الوطنية)، الأردن (عمان)، دار الفرقان للنشر والتوزيع ١٩٩٠.

١١ - برغم أن عروبة فلسطين باتت من المسائل المتواترة علميًا، فلا تزال أبواق الدعاية الصهيونية ودوائر السياسة الإسرائيلية تخوض وتتمادى فى دعاواها، الأمر الذى فرض علىّ ضرورة توثيق هذه المسألة مستندًا إلى المصادر اليهودية قبل العربية لتفنيد المزاعم الصهيونية والإسرائيلية، وبإيجاز، راجع.

- الكتاب المقدس: العهد القديم، طبعة دار الكتاب المقدس فى الشرق الأوسط، توزيع: معهد الدراسات القبطية بالمقر البابوى بالقاهرة، أسفار: (التكوين ص ص ٣-٨٧).

(الخروج ص ص ٨٧ - ١٥٧)، (التثنية ص ص ١٧٧ - ٣٣٧)، (يشوع ص ص ٣٣٧ - ٣٧٨)، (القضاة ص ص ٣٧٩ - ٤١٩)، (صمويل الأول ص ص ٤٢٦ - ٤٨١)، (عزرا ص ص ٧٣٨ - ٧٥٤).

دائرة المعارف اليهودية UJE,Vol. 8,p. 358 نقلا عن : ظفر الإسلام خان، تاريخ فلسطين القديم، ط٦، بيروت، ١٩٩٢، دار النفائس، ص١٥٣.

- جوزيف موسى حجار، القدس - ماضيها وحاضرها، دمشق، د.ن، ١٩٩٥، ص٨.

– د. حامد زياد غانم (إشراف وتقديم) أعمال ندوة فلسطين عبر عصور التاريخ الجيزة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات التاريخية، ١٩٩٦.

– د. عبد الوهاب الكيالى، تاريخ فلسطين الحديث، ط١٠، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠، (يتناول المحاولات الاستعمارية لضرب عروبة فلسطين من خلال الوثائق الصهيونية والبريطانية والأمريكية).

– محمد أحمد أبو الفوارس، هل لبنى إسرائيل حقوق توراتية فى فلسطين العربية، ط٢، القاهرة بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

– د. هند أمين البديرى، أرض فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ (دراسة وثائقية) القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٩٨.

– وليم فهيم، الهجرة اليهودية إلى فلسطين القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص ص ٦٧-٩٥.

– مبارك، مرجع سابق، ص٧.

– رجاء جارودى، فلسطين أرض الرسالات الإلهية، ترجمة د. عبد الصبور شاهين، القاهرة، دار التراث، ١٩٨٦، ص١٨٧.

– كيث وايتلام، اختلاق إسرائيل القديمة – إسكات التاريخ الفلسطينى، ترجمة د. سحر الهندى، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد (٢٤٩) سبتمبر/ أيلول ١٩٩٩.

١٢ – راجع:

– أبو الأعلى المودودى، نظرية الإسلام السياسية، القاهرة، دار الاعتصام، د.ت.

– د. أحمد شلبى، السياسة فى الفكر الإسلامى، ط٥، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٨.

– جمال البنا، الفريضة الغائبة، ط١، القاهرة، دار ثابت للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.

– د. حورية مجاهد، الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦.

– د. سعيد عبد الله حارب المهيرى، العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، ط١،

بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٥.

- د. عباس شومان، العلاقات الدولية فى الشريعة الإسلامية، ط١، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، ١٩٩٩.

- عبد التواب مصطفى، العلاقات الدولية والسياسة الخارجية فى الإسلام، ط١، القاهرة، شركة الملتقى للإنتاج الفنى والثقافى، ١٩٩٤.

- عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية، القاهرة، دار الأنصار، ١٩٧٧.

- على بن محمد حبيب البصرى الماوردى، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط١، القاهرة، دار الفكر، ١٩٨٣.

- د. فتحية النبراوى ود. محمد نصر مهنا، تطور الفكر السياسى فى الإسلام (جزءان) ط١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢.

- محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية فى الإسلام، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٩٥.

- محمد شهاب الدين الندوى، أهمية الجهاد لنهضة العالم الإسلامى، ط١، الهند (بنلجور) الأكاديمية الفرقانية، ١٩٩٩.

- د. مصطفى كمال وصفى، النبى والسياسة الولية، ط١، القاهرة، دار الشعب، ١٩٧٥.

- د. نادية محمود مصطفى (اشراف) الأصول العامة للعلاقات الدولية فى الإسلام وقت السلم، ط١ القاهرة، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦.

- د. نادية محمود مصطفى (اشراف) العلاقات الدولية فى الإسلام وقت الحرب، ط١، القاهرة، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦.

- د. نصر فريد محمود واصل، الحقوق والعلاقات الدولية فى الفقه الإسلامى، ط١، د.ن، ١٩٨٩.

١٣ - راجع حاشية رقم (٢).

و: وضع القدس، إعداد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف، نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩٧، ص٣، و: د. جعفر عبد السلام، المركز القانونى الدولى لمدينة القدس، هوية مجلة الأزهر، شعبان/ ١٤١٦هـ.

١٤ - فدان آرام على الحدود السورية التركية. انظر خريطة الشرق الأوسط فى العهد القديم المنشورة فى: الكتاب المقدس (الغلاف - داخلى) مصدر سابق.

١٥ - شيريب سبيريد وفيتسن، حكومة العالم الخفية، ترجمة مأمون سعيد، ط٩، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٠، ص٣٤.

و: خيرى حماد، الوجود الإسرائيلى فى المخطط الاستعمارى، ضمن كتاب: المعركة بين العرب وإسرائيل، القاهرة، دار الكتب العربى، د.ت، ص٩.

١٦ - ليوتيل داريانى، الصهيونية على لسان قادتها، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨، ص٢٦.

١٧ - عونى عبد المحسن فرسخ، مخطط التفتيت، ط١، القاهرة، دار المستقبل العربى ١٩٨٥، ص٢٦.

١٨ - د. محمود منسى، فرنسا وإسرائيل، القاهرة د.ن، ١٩٩٤، ص٥٨، وص. ٢٦

و: د. عائشة راتب، الصهيونية، دراسة ضمن كتاب (الصهيونية العالمية وإسرائيل)، القاهرة، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، ١٩٧١، ص ص ٩٦ - ٩٧.

ooo



المدخل السياسى

لإسلامية القضية الفلسطينية



تعنى هذه الدراسة «بالمدخل السياسى لإسلامية القضية الفلسطينية» كل ما يتعلق بحماية مصالح العالم الإسلامى (حدوده/ أمنه/ مقدرات شعوبه) ومواجهة ما يتهدد كل ذلك، باعتبار هذا العالم الإسلامى نظامًا إقليميًا مركزه أرض فلسطين، الأمر الذى يجعل من قضية فلسطين قضية محورية تمس هذا النظام كله، ويكون الصراع على أرضها ليس صراعًا تقليديًا كغيره، يستهدف الاستقلال (تحرير الأرض وتقرير مصير الشعب) فحسب، بل إنه صراع استراتيجى حضارى، يخوضه هذا النظام كله ضد عدويه التقليديين المتحالفين (الاستعمار الغربى والصهيونية العالمية) على أرض فلسطين.

يتناول هذا المبحث النقاط الثلاث التالية:

● تعرّف أبعاد الخطر الصهيونى، والقوى الداعمة خلفه؛ لبيان (ضرورة) الاستعداد المناسب لردع هذا الخطر.

● إبراز ما يترتب على هذا الخطر من تهديد مباشر للأمن القومى للنظام الإقليمى الإسلامى؛ الأمر الذى يترتب عليه (ضرورة) الإجماع السياسى بين دول هذا النظام الإقليمى لمواجهة هذا التهديد.

● رصد ما تم من تحركات فى هذا الاتجاه، من جانب دول النظام الإقليمى الإسلامى (حكوميًا وشعبيًا)؛ لبيان (ضرورة) اتخاذ ما يلزم لخوض بقية مراحل هذا الصراع (الإسلامى - الصهيونى).

أولاً - أبعاد الخطر الصهيوني

ليس ثمة مبالغة إذا قلت: إن الخطر الصهيوني، بأبعاده المختلفة، أصبح يهدد العالم كله، وليس النظام الإقليمي الإسلامي فحسب، وبإيجاز، يمكن تعرف حجم هذا الخطر وأبعاده بالوقوف على خصائصه التالية:

١ - أن الخطر الصهيوني خطر تراكمي، تتوفر للقائمين عليه (اليهود ثم الصهاينة) وفرة ونضج في الخبرة التاريخية، المتمثلة في مقدرة هؤلاء على التحالف مع الأقوياء في كل عصر - ولو كانوا أعداءهم - في سبيل تحقيق الأحلام اليهودية، ثم الأطماع الصهيونية. لقد تعاونوا ذات يوم مع الفرس، وذات يوم مع العثمانيين، وكذلك مع اليونان والإسبان، ولم يمنعهم عداؤهم للنازية من أن تكون لهم اتصالات تعاون مع الخارجية الألمانية. ومع عملاء الفاشية، إبان صعود نجم دول المحور في الحرب العالمية الثانية خاصة عامي ١٩٤٠، ١٩٤١، كذلك فإن تعاونهم وتواطؤهم مع عمادَىْ الحركة الاستعمارية (فرنسا وإنجلترا) أمر متواتر علميًا وتاريخيًا. وأخيرًا، هذه هي الولايات المتحدة - وريثة الحركة الاستعمارية - تعقد تحالفًا استراتيجيًا معلنًا مع إسرائيل - رأس حربة الحركة الصهيونية[١٩].

٢ - أن الخطر الصهيوني خطر متنام باستمرار - حتى الآن - لدرجة يمكن القول معها بأن الحركة الصهيونية (ربيبة الاستعمار، ثم

أداته، ثم حليفته) باتت تمثل مناوئًا له، بل تجاوزت أطماعها أطماع الاستعمار التقليدى، وباتت تفكر فى صهينة الحضارة الإنسانية، وحكم العالم(٢٠).

٣ - للخطر الصهيونى قدرة فائقة على اختراق أصعب الدوائر السياسية والدينية، ثم السيطرة عليها، وابتزازها، وتوجيهها فى مسار خدمة وتحقيق الأطماع الصهيونية(٢١).

إن قدرة اليهود ثم الصهاينة على التحالف والاستقواء والاختراق قد مكّن إسرائيل من استنزاف رموز الحركة الاستعمارية، ولعبت المساعدات الخارجية من جانب هؤلاء لإسرائيل دورًا حاسمًا فى تضخمها سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وإعلاميًا(٢٢). وأصبح على النظام الإقليمى الإسلامى مواجهة كل هذه التحديات التى من جملتها يتبلور أو يتكون الخطر الصهيونى.

٤ - إن الخطر الصهيونى خطرٌ مستشْرٍ، ليس سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا فحسب، بل ثقافيًا واجتماعيًا كذلك، من خلال منظومة عمل متكاملة، تتحرك خلف ستار الأنشطة الثقافية والاجتماعية، تتمثل فى شبكات المحافل الماسونية العالمية، وأندية الروتارى والليونز، والمحافل البابية والبهائية والقاديانية، وكلها تعمل بدرجات متفاوتة وبتنسيق محكم مع الحركة الصهيونية العالمية، على هدم بنية النظام الإقليمى الإسلامى، عقائديًا وأخلاقيًا وثقافيًا واجتماعيًا.

وفى أحيان كثيرة كانت خطط تلك المحافل وتحركاتها، تستهدف مباشرة تعزيز التحرك الصهيونى تجاه فلسطين، بل وتتخذ من فلسطين مركزًا لأنشطتها التى تعزز الوجود اليهودى، والمؤسسات الصهيونية على أرض فلسطين.

وأبعاد ومستويات التحركات المشتركة بين الصهيونية وتلك المحافل لم تعد محل شك، أو ضربًا من التفسير التآمرى، بل مثبتة من خلال الوثائق والدراسات العلمية المتخصصة(*).

٥ - إن الخطر الصهيونى صِنْوٌ لخطر آخر، لا يقل عنه قوة، ويتوافق معه فى الاتجاه نفسه، هو خطر الحركة الاستعمارية الغربية، فقد استقوى أحدهما بالآخر، واستهدفا معًا العالم الإسلامى، وقلبه أو مركزه - فلسطين - وتواطآ على رسم خطط، وتوظيف آليات واحدة، فى غالب الأحيان، الأمر الذى يضاعف التهديدات الناشئة عن توافق هذين الخطرين تجاه النظام الإقليمى الإسلامى، وفى الوقت ذاته يضاعف مسئولية هذا النظام الإقليمى فى صراعه مع هذين العدوين الشرسين.

وهذا ما رأيت أن أفرد له النقطة التالية فى هذا المبحث.

ثانيًا ـ التهديد الصهيونى للأمن القومى الإسلامى

١ - مع توافق أهداف الحركتين: (الاستعمارية الغربية والصهيونية

العالمية) وتوافق خططهما وتحركاتهما العدوانية تجاه النظام الإقليمى الإسلامى، يمكن الحديث عن الخطر الصهيونى باعتباره خطرًا مضاعفًا أو مزدوجًا، علمًا بأن الازدواجية تأتى هنا فى جانبها الإيجابى لصالح الخطر الصهيونى، فهى ليست ازدواجية تنافس أو تنافر، بل هى ازدواجية تواطؤ وتكامل وتحالف.

هذا من ناحية القائمين على توجيه هذا التهديد، أو مَنْ هم وراءه(٢٣).

٢ - يكمن منطلق هذا التهديد فى رغبة القائمين عليه، ونيتهم المبيتة على تمزيق العالم الإسلامى، أو - على الأقل - إضعافه، واستنزاف ثرواته، والسيطرة على شعوبه، فهو منطلق استعمارى محض، وإنْ تخفَّى أحيانًا وراء دعاوى أخرى.

كانت الحروب الصليبية حركة استعمارية استيطانية تمثل السابقة الأوروبية الأولى، لمحاولة استعمار العالم العربى وضرب الإسلام، استمرت أحداثها قرابة قرنين على أرض فلسطين، ولأنها كانت ولا تزال من المنعطفات التاريخية المهمة فى تاريخ الغرب الأوروبى، والعالمين العربى والإسلامى، فإنها لا تزال تحكم توجهات المفكرين ورجال السياسة فى الغرب فى تعاملهم مع العرب والمسلمين حتى اليوم[٢٤].

ثم بعد تسوية الأوروبيين للصراعات التى تأججت بين القوميات الأوروبية الناشئة، وحول مستعمراتهم فى الهند والعالم الجديد، وبعد أن عقدوا صلح وستفاليا ١٦٦٨م الذى أنهى حروبهم الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت، تفرغوا لاستئناف توجههم الاستعمارى نحو العالم الإسلامى مرة أخرى[٢٥].

كذلك كانت «المسألة الشرقية»، التى انبعثت فى القرن التاسع عشر، إحدى بقايا الحروب الصليبية؛ لأنها كانت بمثابة تفاهم بين الدول الاستعمارية على تركة الرجل المريض - الإمبراطورية العثمانية فى مرحلتها الأخيرة[٢٦].

أسهمت تلك الضربات العنيفة المتلاحقة من جانب الاستعمار الغربى فى إضعاف بنية النظام الإقليمى الإسلامى، ومهدت الطريق لانقضاض اليهود، ثم الحركة الصهيونية، على أنقاض هذا النظام، لتحقيق أطماعهم الاستعمارية متسترين بدعوى أرض الميعاد، كما تسترت الأطماع الاستعمارية الأوروبية من قبل بدعوى أو بشعار الصليب، وتحرير مهد المسيح[٢٧].

٣ - كان ذلك المنطلق الاستعمارى (الصهيونى/ الغربى) محاطًا بدرجة عالية من الوعى بأهم مقومات بنية النظام الإقليمى الإسلامى، التى يجب البدء بضربها، ليتبع ذلك انهيار هذا النظام، وفى مقدمة هذه المقومات: الدين الإسلامى الذى يُعد العماد الأساس لبنية هذا

النظام، والعرب، كأمة أو نظام فرعى أخذ على عاتقه دائمًا حماية النظام الإسلامى.

أدرك هذه الحقيقة، أو كان على تلك الدرجة من الوعى بها رواد ومفكرو الحركتين (الصهيونية العالمية والاستعمارية الغربية)، ولم يدخروا جهدًا فى الإفصاح عما يضمرونه للعالم الإسلامى، وقلبه - أو مركزه - فلسطين أو الأرض المقدسة.

وهذا ما تنطق به أو تؤكده تقاريرهم وخططهم وتحركاتهم العدوانية تجاه الإسلام وأهله، يومًا بعد يوم، ولم يقف الأمر عند حد التصريحات.

بينما كان الاستعمار الغربى يطارد المسلمين فى جنوب شرق آسيا، خطب القائد البرتغالى (البوكرك) فى جنوده، وذلك إبان معركة (مالقا) عام ١٥٠٩م، قائلاً: «إذا استطعنا تخليص (مالقا) ستنهار القاهرة وبعدها تنهار مكة»، وبعد أن سقطت مالقا عام ١٥١٥م أقيم فى روما قداس شكر، قال فيه أحد خطبائهم: (إن هذه المعركة ستسهل استعادة القدس)[٢٨].

وهكذا، فأينما كانت المعركة، ومع مَن من شعوب العالم الإسلامى تكون، فإن عيون الاستعمار شاخصة تجاه القدس.

وعندما سقطت القدس فى يد المارشال اللنبى فى الحرب العالمية

الأولى، خطب قائلاً: «الآن انتهت الحروب الصليبية».

وفيما بعد. قال راندولف تشرشل: «لقد كان إخراج القدس من السيطرة الإسلامية حلم اليهود والمسيحيين على السواء.. إن سرور المسيحيين لا يقل عن سرور اليهود، إن علينا - كما يقول بن جوريون - واجبًا مقدسًا فى الحيلولة بين الإسلام والحياة. إنه واجب مقدس فى الغرب المسيحى كما هو واجب مقدس فى إسرائيل، وعلينا أن نبذل معًا أقصى الجهود فى منع ظهور أى «محمد» جديد».

أخيرًا، يقول يوجن روستو - مستشار الرئيس الأمريكى الأسبق «جونسون» -: «إن الشواهد التاريخية تؤكد أن أمريكا جزء مكمل للعالم الغربى، وذلك يجعلها تقف معادية للعالم الشرقى الإسلامى بفلسفته وعقيدته، ولا تستطيع أمريكا إلا أن تقف هذا الموقف، فى الصف المعادى للإسلام، وإلى جانب العالم الغربى والدولة الصهيونية؛ لأنها إن فعلت غير هذا فإنها تتنكر للغتها وفلسفتها وثقافتها ومؤسساتها(٢٩).

٤ - يتجلى التهديد الصهيونى للأمن القومى الإسلامى بشكل أوضح من خلال توافق الخطط وآليات التحرك العدوانى - تجاه فلسطين - بين كل من الحركتين (الاستعمارية الغربية والصهيونية العالمية)، كما تؤكد ذلك السطور التالية، سواء ما جاء من هذا التوافق عَرَضًا، وما جاء مخططًا.

تعود أولى بوادر التحرك الاستعماري الاستيطاني المشترك - بين الغرب الصليبي واليهودي - نحو فلسطين، إلى منتصف القرن السابع عشر، حيث كانت هناك صلة تربط بين الطبقة الحاكمة في إنجلترا والأراضي المنخفضة- التي كانت تمثل أيضًا قوة اقتصادية، وتضم كبار التجار ورجال الأعمال - وبين أثرياء اليهود هناك. فشكلت جماعة من أبناء الطبقة الحاكمة في إنجلترا - البيوريتانيين - حركة بهدف مساعدة اليهود في تحقيق أحلامهم وأطماعهم في «أرض الميعاد».

وقدمت تلك الحركة عام ١٦٤٩ عريضة إلى الحكومة الإنجليزية، جاء فيها «إن الأمة الإنجليزية مع سكان الأرض المنخفضة سيكونون أول الناس وأكثرهم استعدادًا لنقل أبناء إسرائيل وبناتها على سفنهم إلى الأرض الموعودة لأجدادهم، إبراهيم وإسحاق ويعقوب، كي تصبح إرثًا دائمًا لهم»[٣٠].

ثم صارت الصلة أقوى وعلى نطاق أوسع بين الرأسمالية الغربية والبرجوازية اليهودية، وترتب عليها طرح غربي - فرنسي إنجليزي - للعديد من مشاريع الاستيطان اليهودية في فلسطين، وكانت فرنسا أول من طرح بشكل جدي فكرة توطين اليهود في فلسطين، حين أعدت الحكومة الفرنسية عام ١٧٩٨ خطة سرية لإقامة كومنولث يهودي في فلسطين حال نجاح الحملة الفرنسية في احتلال مصر والمشرق العربي، وذلك في مقابل تقديم اليهود قروضًا مالية للحكومة

الفرنسية، والإسهام فى تمويل الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت[٣١].

هناك أمثلة كثيرة للدور الذى لعبته الحكومة الفرنسية لصالح اليهود، فى تلك المرحلة، انطلاقًا من الصراع الأوروبى - الأوروبى، وطمعًا فى الحصول على مكاسب، خاصة من بريطانيا، التى كانت تحتل مراكز متقدمة ومناطق شاسعة من الأراضى العثمانية[٣٢].

وكان نابليون يريد عدم التقاء مصر وسوريا، عربيًا وإسلاميًا، عن طريق زرع جسم غريب فى نقطة التقائهما عند مركز الزاوية الجنوبية الشرقية للبحر المتوسط، ومات نابليون، ولم تمت رؤيته الاستراتيجية التى تبنتها بريطانيا، فى وقت لاحق، وحققتها[٣٣].

هذه الرؤية الاستراتيجية ذاتها، أقرها أو نص عليها، أو توصل إليها، التقرير الاستعمارى المشهور المعروف بتقرير بارمان، الصادر عام ١٩٠٧، عن ممثلى الدول الاستعمارية: فرنسا، إنجلترا، بلجيكا، هولندا، إسبانيا، البرتغال وإيطاليا، بشأن الوسائل التى يمكن بها الحيلولة دون انهيار الاستعمار الأوروبى، حيث رأى ضرورة إقامة حاجز بشرى بين شطرى الأمة العربية التى تجمعها وحدة التاريخ والدين واللغة والآمال، لإعاقة وحدة هذه الأمة التى - حالَ اتحادِها - ستمثل أكبر تهديد، بل ستكون على يديها الضربة القاضية للإمبراطوريات الغربية الاستعمارية، لذلك نصح التقرير بأن يمثل هذا

الحاجز أو الإسفين الغريب مصدر قلق دائم فى المنطقة، وسببًا للتدخل الدائم فى شئونها، أى لابد أن يكون عدوًا لأبناء المنطقة وصديقًا للاستعمار(٣٤).

أقر رئيس الوزراء البريطانى آنذاك - كامبل بانرمان - ذلك التقرير، وكذلك وزارة الخارجية البريطانية التى أحالته بدورها إلى وزارة المستعمرات، وأصبح ورقة عمل للأوروبيين بصفة عامة. وللدبلوماسيين منهم خاصة، يعملون فى ضوئها فى منطقة الشرق العربى(٣٥).

وفى إطار المساومات الاستعمارية التى تمت إبان الحرب العالمية الأولى تم الاتفاق أوائل ١٩١٦ بين إنجلترا وفرنسا وروسيا، على أن تكون السواحل الممتدة من الحدود المصرية إلى حيفا فعكا منطقة نفوذ إنجليزى، أما بقية فلسطين فقد اتفق على جعلها دولية. وبعد أن احتلت القوات الإنجليزية القدس فى ٩/ ١٢/ ١٩١٧ أخذ الإنجليز يضغطون على فرنسا، بعد الهدنة، مستعينين باليهود حتى اضطروهم إلى التسليم للإنجليز بالسيطرة على فلسطين - بدلاً من الإدارة الدولية - وإدخالها تحت انتدابهم، وسيطرتهم النهائية(٣٦).

وبالرغم من تعدد الوعود التى منحتها القوى الاستعمارية الطامعة فى فلسطين، لليهود ثم للحركة الصهيونية العالمية، سواء ما كان من

هذه الوعود من جانب الفرس قديمًا، ثم الفرنسيين فالإنجليز فالأمريكان، حديثًا، يظل «وعد بلفور» الذى منحته الحكومة الإنجليزية للحركة الصهيونية فى ٢/ ١١/ ١٩١٧ أكبر تلك الوعود أثرًا فى إيقاع نكبة العرب والمسلمين عام ١٩٤٨؛ لما وفره من حماية لليهود فى فلسطين، ولإسهامه فى تأمين هجرتهم المكثفة إليها، وتكريسه لالتزام بريطانيا أمام الحركة الصهيونية حتى تم إدراج ذلك الوعد فى «صك الانتداب» الصادر عن عصبة الأمم عام ١٩٢٢ خاصًا بانتداب بريطانيا على فلسطين.

وهناك كتابات عديدة فى مناقشة تفسيرات ذلك الوعد وتبعاته، وكذلك تبعات الانتداب(٣٧).

ما كان من جانب عميدة الحركة الاستعمارية الغربية - بريطانيا - تجاه الحركة الصهيونية، تكرر من جانب وريثة بريطانيا فى عمادة الحركة الاستعمارية - الولايات المتحدة؛ فكما أصدرت بريطانيا وعد بلفور، وبذلت وسعها فى تضمينه صك الانتداب صادرًا عن عصبة الأمم الممثلة للمجتمع الدولى، كذلك فعلت الولايات المتحدة حين أصدرت وعد بولتيمور (آيار/ مايو ١٩٤٢)، وبذلت وسعها فى تطبيقه واقعيًا، من خلال قرار التقسيم وقرار الاعتراف الصادرين تباعًا عن هيئة الأمم المتحدة، الممثلة للمجتمع الدولى، وذلك فى سباق لاهث وفج لاسترضاء الصهيونية العالمية والرأسمالية اليهودية العالمية؛ لسطوتها

البالغة، ليس على الدول الاستعمارية الكبرى فحسب، بل على المنظمة الدولية التى يعتبرها البعض ليست أكثر من دمية فى يد الحركة الصهيونية، كما كانت من قبل عصبة الأمم.

وما بين وعد بلفور ووعد بولتيمور، وما بين صك الانتداب وقرارى تقسيم فلسطين والاعتراف بالدولة اليهودية، هناك مؤامرات مشتركة تستهدف أرض فلسطين، وهناك كتب بيضاء كاذبة عديدة، وهناك نكوث متتالية لوعود بريطانية، ومشاريع تقسيم بريطانية أمريكية، تغنينا المراجع ذات الصلة عن سردها، أو الخوض فى تفاصيلها.

أما الذى لابد من ذكره، والتأكيد على خطورته، هو أن التحدى أو الصراع الإسلامى الصهيونى قد أصبح أشد قسوة وصعوبة مع تضخم الشريك المؤازر للحركة الصهيونية، فلم يعد ممثلاً فى هذه الدولة أو تلك من الدول الاستعمارية فحسب، بل ممثلاً فى منظمة دولية بكاملها، تضفى على مؤازرة تلك الدول الاستعمارية لإسرائيل صبغة قانونية دولية، فتضيف إلى التأييد السياسى والاقتصادى والعسكرى تأييدًا قانونيًا دوليًا.

يترتب على كل ذلك تزايد ثقل المسئولية المنوطة بالطرف الإسلامى العربى الفلسطينى تجاه هذه التحديات المركبة، فماذا فعل العالم الإسلامى؟ هذا ما ستبينه النقطة التالية.

ثالثا ـ جهود العالم الإسلامى فى مواجهة الخطر الصهيونى تجاه فلسطين

سبقت الإشارة إلى موقف العالم الإسلامى من قضية فلسطين، حتى آخر عهد دولة الخلافة الإسلامية (الدولة العثمانية)، وكان ذلك الموقف متضمنًا المدخلين أو الجانبين العقائدى والسياسى للقضية؛ باعتبار الخليفة منوط به - شرعًا - إقامة الدين وسياسة الدنيا أو الدولة.

وكذا تمت الإشارة إلى أن الأزهر الشريف، قد ورث عن الخلافة المسئولية الإسلامية - فى جانبها العقائدى - تجاه فلسطين، باعتبارها - فلسطين - أمانة فى أعناق المسلمين، ولها مكانتها، التى تقررت فى القرآن والسنة وإجماع الأمة.

أما المسئولية الإسلامية فى جانبها السياسى، تجاه فلسطين، فقد أصبحت منوطة بالدول الإسلامية - شعوبًا وحكومات - باعتبار أن مجموعة هذه الدول تشكل أو تكون نظامًا إقليميًا يتهدد أمنه القومى ومصالحه السياسية بما يهدد فلسطين؛ مركز هذا النظام.

ويمكن متابعة ممارسة هذه الدول مسئوليتها السياسية تجاه فلسطين عبر مرحلتين:

أولاهما - مرحلة ما قبل إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى (١٩٢٤ - ١٩٦٩).

ثانيهما - مرحلة ما بعد إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى (١٩٦٩ - حتى الآن).

وبيان ذلك فيما يلى:

١ - مرحلة ما قبل إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى:

كان العالم الإسلامى مشغولاً خلال تلك المرحلة بإعادة بلورة بنائه الذى تمزق إبان سنوات أفول دولة الخلافة، وإثر سقوطها.

ظل العالم الإسلامى مشغولاً بهذا الهم، وما تفرع عنه من هموم قطرية، فكل بلد إسلامى تحت ربقة الاستعمار، كان يرى أن واجبه الأول، هو تحرير أرضه، ونيل استقلاله، ثم التفرغ لإعادة بنائه من خلال عملية التنمية بأبعادها المختلفة، ثم - بعد كل ذلك - يوجه اهتمامه خارج حدوده القطرية.

وبتجاوز هذه الحدود القطرية، بدا هناك تباين فى التوجهات والأولويات والمحددات التى ترسم السياسة الخارجية لكل من هذه الأقطار، فمنها من رأى قوته فى قوة أشقائه من الدول الإسلامية، ومنها من رأى غير ذلك. وكانت تلك مرحلة تطلبت جهودًا متواصلة لإعادة التنسيق بين الرؤى السياسية لمجموعة الدول الإسلامية، واستغرق كل ذلك ما يقرب من نصف قرن، منذ إسقاط الخلافة حتى ظهور منظمة المؤتمر الإسلامى.

فى ظل انشغال الدول الإسلامية بقضية التئام نظامها الإقليمى، وتنسيق سياستها تراجعت اهتمامات وقضايا أخرى، منها قضية فلسطين والقدس، التى لم تكن تظهر على خريطة اهتمامات تلك الدول آنذاك إلا عَرَضًا.

أدى هذا الاهتمام العَرَضى بالقضية الفلسطينية، من جانب حكومات الدول الإسلامية، إلى ظهور أنشطة جهادية طوعية شعبية، فى بعض هذه الدول، وداخل فلسطين بالطبع، منطلقة من مرتكزات الموقف الإسلامى - العقائدى - تجاه فلسطين والقدس، ورأى القائمون بهذه الأنشطة ضرورة أن يؤدوا دورهم فى الدفاع عن هذه القضية، وبما أتيح لهم من وسائل جهادية.

وعلى ذلك، فيمكن رصد جهود العالم الإسلامى فى مواجهة الخطر الصهيونى تجاه فلسطين، إبان مرحلة ما قبل ظهور منظمة المؤتمر الإسلامى، من خلال نقطتين فرعيتين هما:

- رصد جهود دول العالم الإسلامى فى اتجاه التضامن، وبناء نظامه الإقليمى، الأمر الذى يصب مباشرة فى خدمة قضايا الأمة، وفى مقدمتها القضية الفلسطينية.
- رصد أهم الجهود الطوعية الشعبية الإسلامية فى الدفاع عن القضية الفلسطينية.

أ - جهود الدول الإسلامية فى اتجاه التضامن وبناء النظام الإقليمى الإسلامى:

برغم كل ما نزل بالأمة الإسلامية - شعوبًا ومؤسسات حاكمة - على أيدى القوى الخارجية الاستعمارية، أو إثر الفتن والصراعات الداخلية، ظلت قيمة التضامن الإسلامى راسخة ومتوهجة فى ضمير الأمة.

كان توهج هذه القيمة فى قلوب أبناء الأمة عامة، وفى عقول مفكريها خاصة، ولدى القوى السياسية النشطة فى المجتمعات الإسلامية، دافعًا قويًا يحفز القادرين منهم على الدعوة إلى ترجمة هذه القيمة إلى واقع معين، فترددت وتنامت هذه الدعوة خلال سلسلة من اللقاءات الفكرية والمؤتمرات السياسية، حتى أسهمت بشكل ملموس - وبقدر ما سمحت به ظروف البلدان الإسلامية الواقعة، فى غالبها، تحت السيطرة الاستعمارية - فى بلورة أولية للنظام الإقليمى الإسلامى.

وأقصد بـ (بلورة أولية للنظام الإقليمى الإسلامى) ظهور منظمات إقليمية إسلامية تجمع أطراف هذا النظام، وهى إن لم تكن حكومية، ولم تعبر عن سياسات رسمية، فإنها مهدت الطرق، بل ودعت إلى لقاءات إسلامية حكومية، وأسهمت فى إنجاحها، وتعزيز جهودها.

إلى ذلك، وبالرغم من تباين درجات المصداقية بين كل من هذه الجهود (اللقاءات والمؤتمرات)، يظل الفضل مُسندًا إلى كل منها - بقدر درجة مصداقيته - فى الإبقاء على قيمة التضامن الإسلامى، والارتفاع بدرجة الوعى السياسى بها.

وفيما يلى عرض موجز لأهم هذه الجهود:

(١) فى ٢٣ من آذار/ مارس ١٩٢٤، وبعد أربعة أيام فقط من تاريخ إلغاء الخلافة، عقد فى رحاب الأزهر اجتماع برئاسة شيخ الأزهر، أعلن فى بيانه الختامى رفض قرار إلغاء الخلافة، ودعا إلى مؤتمر موسع آخر لبحث مستقبل الخلافة، ومن يتولاها، وقرر إصدار نشرة شهرية للدعاية لهذه الفكرة[٣٨].

وفى موسم الحج من العام نفسه - ١٩٢٤ - نظم الشريف حسين مؤتمرًا، حدد مهمته فى رفع مستوى الوعى بين المسلمين، مؤكدًا على أن الوحدة العربية هى أساس الوحدة الإسلامية. وكان الشريف يطمع فى دعم المؤتمر لمطالبته بالخلافة الإسلامية، ولكنه لم يتمكن من ذلك[٣٩].

(٢) فى شهر آيار/ مايو ١٩٢٦ عقد بالقاهرة مؤتمر إسلامى برئاسة الشيخ أبو الفضل الجيزاوى شيخ الأزهر، وأعلن إمكانية تنصيب خليفة حسب تعاليم الشريعة، لكن يترك هذا الأمر إلى مؤتمر

يضم كل ممثلى العالم الإسلامى؛ حيث لم يكن ذلك متحققًا فى هذا المؤتمر[٤٠]. واكتفى المؤتمر بإصدار قرار بأن تستمر هيئة مجلسه الإدارى فى مصر، وأن ينشأ لها شعب فى البلاد الإسلامية بهدف الاتصال لعقد مؤتمرات متوالية[٤١].

(٣) فى الشهر التالى - حزيران/ يونيو ١٩٢٦ - عقد فى مكة المكرمة مؤتمر العالم الإسلامى، تحت رئاسة الملك عبد العزيز بن سعود، وبرعاية مصر والسعودية وبعض مسلمى شبه القارة الهندية[٤٢].

فى ذلك المؤتمر تعاهد ممثلو الأمة على العمل على وحدة المسلمين، وقرروا إنشاء هيئة عرفت بـ (مؤتمر العالم الإسلامى) برئاسة الحاج أمين الحسينى - مفتى فلسطين - ونائبيه: محمد إقبال عن آسيا، ومحمد علوية عن أفريقيا[٤٣]، واختير شكيب أرسلان أمينًا عامًا للمؤتمر، وانتخبت له لجنة تنفيذية عالمية، وتقررت له ميزانية، وتقرر أن يعقد دورات سنوية فى مكة المكرمة، ولكن لم تنعقد له دورات حتى ١٩٣١[٤٤].

(٤) فى الأول من كانون أول/ ديسمبر ١٩٣١م الموافق ٢٧ من رجب ١٣٥٠هـ عقد فى القدس مؤتمر إسلامى عام من أجل قضية فلسطين، انبثقت فكرته من قضية البراق، وأطماع اليهود فى الأماكن المقدسة، إثر حوار بين الزعيمين التونسى عبد العزيز الثعالبى والفلسطينى

أمين الحسينى، وعلى مدى أسبوعين استمرت أعمال المؤتمر الذى شاركت فيه كل دول العالم الإسلامى، سواء بالوفود أم البرقيات ورسائل التأييد، لإعلان قدسية حائط البراق، ثم ذهب وفد عن المؤتمر إلى بعض الدول الإسلامية لجمع التبرعات لإنشاء جامعة باسم المسجد الأقصى، ولإنقاذ الأراضى من الغزو اليهودى، لكن الإنجليز عرقلوا نشاط ذلك الوفد، باعتبارهم أصحاب الأمر فى تلك البلاد(٤٥).

تشير بعض المصادر إلى أن فكرة مؤتمر القدس هى امتداد لمؤتمر مكة ١٩٢٦، وأنه جعل هدفه الدفاع عن فلسطين، ولم ينعقد إلا بعد أن أكد الحسينى لبريطانيا عدم الخوض فى قضايا سياسية تحرجها مع الدول الأخرى، وكذلك بعد أن أكد الحسينى لكل من مصر وتركيا والعراق والأردن عدم تعرض المؤتمر لمسألة الخلافة، وبرغم ذلك فقد اعتبر المؤتمر أول مناسبة لتجنيد العالمين العربى والإسلامى لمناهضة الصهيونية، ومناهضة الاستعمار، بل وشكل لجنة للوساطة فى الخلاف اليمنى - السعودى آنذاك، وباندلاع الثورة العربية الكبرى فى فلسطين حظر نشاطه، ولم تنعقد له دورة ثانية حتى ١٩٤٩، برغم الإعلان عن دورية انعقاده مرة كل عامين(٤٦).

(٥) بعد الحرب العالمية الثانية عادت أنشطة مؤتمر العالم الإسلامى، وعقد اجتماع للمؤتمر فى كراتشى بباكستان عام ١٩٤٩،

حضره مندوبو غالبية الدول الإسلامية، وطالبوا بتكوين مؤتمر العالم الإسلامى كمنظمة ثقافية غير رسمية يكون مقرها كراتشى، ولها فروع فى كافة البلاد الإسلامية، واتخذوا عدة قرارات إنسانية، وانبثقت عنه لجنتان للشباب والسيدات(٤٧).

عقد ذلك المؤتمر اجتماعه الثانى فى شباط/ فبراير ١٩٥١، وأعد دستورًا له جاء فيه: تسمى هذه المنظمة «مؤتمر العالم الإسلامى»، وحدد أغراضه وتنظيمه وجوانب أنشطته(٤٨) وأصبح هذا المؤتمر حاليًا من أهم المنظمات الإسلامية غير الحكومية، وله ٦٥ فرعًا فى دول إسلامية وغير إسلامية، وينعقد كل ست سنوات، فضلاً عن الندوة التى تعقدها لجنته التنفيذية كل سنتين(٤٩).

(٦) فى اتجاه التضامن الإسلامى أيضًا عقد فى كراتشى عام ١٩٤٩ المؤتمر الإسلامى الاقتصادى الأول لتشجيع التعاون بين الدول الإسلامية فى هذا المجال، ثم تبعه للغرض نفسه دورة أخرى فى طهران عام ١٩٥٠، أوصت بإنشاء أمانة دائمة، لكن لم يلتئم لذلك المؤتمر اجتماع آخر فيما بعد(٥٠).

(٧) فى عام ١٩٥٢ ترددت دعوة إلى قيام منظمة شعوب المسلمين، وجهها أحد قادة حزب الرابطة الإسلامية السابقين فى باكستان إلى جميع المسلمين بهيئاتهم وأحزابهم، واستجاب للدعوة وفود عديدة، اجتمعت فى كراتشى فى آيار/ مايو ١٩٥٢، وأصدرت بيانًا ختاميًا

حددت فيه أهداف المنظمة، وانتخبت صاحب الدعوة - جودهرى خليق الزمان - رئيسًا، وكذا، اتخذت كراتشى مقرًا لها، وكان ذلك نشاطًا غير رسمى، لم تشترك فيه الحكومة الباكستانية(٥١)، وقد حضر مندوب مستمع يمثل الجامع الأزهر، وأجمعت الوفود المشاركة على قدسية فلسطين، ورفضهم تقسيم أرضها.

(٨) فى ٢٦ من آب/ أغسطس ١٩٥٣ دعت مصر إلى «المؤتمر العربى الإسلامى»، والذى عقد بمقر هيئة التحرير بالقاهرة، وأكد فيه الرئيس عبد الناصر على ضرورة اتحاد العرب والمسلمين لمحاربة عدوهم المشترك(٥٢).

(٩) فى عام ١٩٥٣ أيضًا تشكلت ندوة المؤتمر الإسلامى، فى اجتماع عقد بالقدس، ضم ممثلين عن مسلمى البلاد الإسلامية وغير الإسلامية، وتوالت اجتماعاتها غير المنتظمة، وكان من أبرزها اجتماع دمشق ١٩٥٦، اجتماعا القدس ١٩٦٠، ١٩٦١(٥٣).

(١٠) فى موسم الحج ١٩٥٤ (١٣٧٣هـ) التقى القادة: الملك سعود، الرئيس عبد الناصر، وحاكم باكستان السيد غلام محمد، وقرروا إنشاء هيئة مشتركة تنهض بالمسلمين، وتجمع قواهم، وتوجهها لخدمة الأمة الإسلامية، وفى كانون ثان/ يناير ١٩٥٥ أعلن عن قيام ما عرف بـ «المؤتمر الإسلامى» وتولى منصب أمينه العام السيد محمد أنور السادات، وتم توقيع ميثاقه فى ١٥/ ٣/ ١٩٥٦ من جانب كل من مصر

والسعودية وباكستان: باعتباره منظمة عامة، تتألف من المسلمين جميعًا أفرادًا وجماعات وشعوبًا، وله شخصية اعتبارية، ويمثله مجلس أعلى يتكون من الأعضاء المؤسسين، ينعقد سنويًا برئاسة الملك سعود عقب موسم الحج، وتشكلت له سكرتارية دائمة فى القاهرة. كانت للمؤتمر تحركات وإنجازات منها السياسى: كما حدث فى مواجهته لحلف بغداد، ومنها الثقافى والاجتماعى والتربوى، بل وأسهم بتنظيم مؤتمرات دولية لعلماء المسلمين مثل مؤتمر لاهور بباكستان فى كانون أول/ ديسمبر ١٩٥٧. استمر ذلك النشاط حتى انسحبت السعودية من المؤتمر، وامتنعت عن دفع حصتها فى ميزانيته، ثم ظهرت محاولات تحالفية حول شعار الوحدة الإسلامية أسهمت فى تقويض ذلك المؤتمر، فأنشأت مصر بديلاً عنه عرف بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية عام ١٩٦٠، يتبع تنظيميًا وزارة الأوقاف المصرية.

ولم يكن لذلك المؤتمر جهود تذكر بصدد القضية الفلسطينية تحديدًا(٥٤).

ظهرت تلك المحاولات التحالفية بين مجموعات من الدول الإسلامية متسترة أحيانًا خلف شعار الوحدة والتضامن الإسلامى، ولكنها كانت ضعيفة المصداقية، وكانت مصر طرفًا فاعلاً فى مواجهة تلك المحاولات، التى نعرض لثلاثة منها بإيجاز فيما يلى(٥٥).

(١١) حلف بغداد: وقعت ميثاقه تركيا والعراق فى أنقرة (٢٤/ ٢/

١٩٥٥)، واتخذ بغداد مقرًا له، وانضمت إليه فى العام نفسه إيران وباكستان، حاول استثمار شعار الوحدة الإسلامية فى سياسته المعلنة، برغم أنه كان أداة فى يد الغرب ضد مصالح الشعوب الإسلامية، بدليل انضمام بريطانيا إليه فى ١٥/ ٤/ ١٩٥٥، وانضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى لجنته العسكرية فى ٢٣/ ٣/ ١٩٥٧، وبرغم أنه لم يكن أكثر من تطوير لفكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط - ميدو - ليكون حلقة فى سلسلة الأحلاف الغربية المعادية للاتحاد السوفيتى آنذاك، فملأ الفجوة بين حلف الأطلسى - ناتو - وحلف جنوب شرق آسيا - سياتو.

وقد سقط الحلف بقيام ثورة ١٨ من تموز/ يوليو ١٩٥٨ فى العراق، التى أطاحت بالملك فيصل ورئيس حكومته نورى السعيد.

(١٢) انسحبت العراق رسميًا من حلف بغداد فى آذار/ مارس ١٩٥٩، وفى ٢١/ ٨/ ١٩٥٩ تحول هذا الحلف إلى (منظمة الاتفاق المركزى)، والتى اشتهرت بحلف الدفاع المركزى، ونقلت مقرها إلى أنقرة فى تشرين أول/ أكتوبر ١٩٥٩. اقتصرت عضوية المنظمة المذكورة على إيران وتركيا وباكستان وبريطانيا، واستمرت الولايات المتحدة رقيبًا.

تبنى هذا الحلف فكرة الوحدة الإسلامية فى مواجهة الوحدة العربية؛ لبث الفرقة بين العروبة والإسلام، ولكن تعثرت مسيرته، فلم

تنعقد جلسته الأولى إلا فى نيسان/ أبريل ١٩٦٥ بطهران، ثم توارى.

(١٣) فى كانون أول/ ديسمبر ١٩٦٥ برزت فكرة ما سمى بالحلف الإسلامى، بدعوة من السعودية، وتشجيع إيران وباكستان وتركيا وتونس. وقد عجل بتشويه الفكرة سببان، أولهما تسرب معلومات عن اتصالات بين بعض هذه الدول وإسرائيل، وثانيهما اتهام البعض للسعودية بأنها تحشد بهذه الدعوة جهودها لمقاومة ثورة اليمن. وعمومًا فقد تراجعت تلك الفكرة أمام هجوم الأنظمة التقدمية فى المنطقة آنذاك.

كان الرئيس عبد الناصر فى صدارة معارضى ذلك الحلف، ويوم أعلن إغلاق خليج العقبة، وحظر الملاحة الإسرائيلية فيه، هاجم أيضًا زعماء ذلك الحلف الذين لا يوقفون شحن البترول إلى إيلات.

(١٤) يذكر - أيضًا - أنه كان قد انعقد فى جاكارتا (٦ - ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٤) المؤتمر التحضيرى الإسلامى لشعوب آسيا وأفريقيا. حضرته وفود سبع دول إسلامية من القارتين، وأعلن أنه يعمل بروح مؤتمر باندونج (نيسان/ أبريل ١٩٥٥) ومبادئ السلم والأمن الدوليين، ويسعى إلى حماية الأقليات الإسلامية، وتشجيع شعوب العالم الإسلامى على نيل استقلالها[٥٦] ولم تتوفر معلومات عن دورات أخرى لذلك المؤتمر.

هذا وقد تغلبت المصالح القطرية على معظم المحاولات التى تمت على طريق الوحدة الإسلامية، أو باسم التضامن الإسلامى، وذلك حتى وقعت نكبة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ثم حريق المسجد الأقصى آب/ أغسطس ١٩٦٩.

(١٥) الطريق إلى المؤتمرات الإسلامية الدولية على مستوى الحكومات.

شهد النصف الثانى من الستينيات فى القرن الماضى تكرار الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامى دولى على مستوى الحكومات لبحث مشكلات الأمة أو العالم الإسلامى، وسبل معالجتها.

بل منذ عام ١٩٦٤ دعا مؤتمر العالم الإسلامى المنعقد فى مقديشيو، وعلى لسان الرئيس الصومالى آدم عثمان إلى عقد مؤتمر قمة إسلامى(٥٧).

فى ١٩٦٥ ظهرت (رابطة العالم الإسلامى) بمكة المكرمة امتدادًا للمؤتمر الإسلامى الأول الذى دعا إليه الملك عبد العزيز آل سعود عام ١٩٢٦.

أبدت المملكة السعودية الدعوة إلى القمة الإسلامية على لسان الملك فيصل فى خطاب افتتاحه مؤتمر رابطة العالم الإسلامى عام ١٩٦٥، وفى الدورة السابعة لمؤتمر العالم الإسلامى المنعقد فى عمان

١٩٦٧ دعا المشاركون - أيضًا - إلى عقد مؤتمر قمة إسلامى لبحث قضية فلسطين، واستعادة القدس[٥٨]. وهكذا ترادفت الدعوات إلى عقد قمة إسلامية.

ثم فى كانون أول/ يناير ١٩٦٨ أصدر ملك المغرب نداء لعقد مؤتمر إسلامى لحل مشكلات العالم الإسلامى، لكن بقيت دعوته دون أثر(٥٩)، وفى النصف الثانى من كانون ثان/ يناير ١٩٦٨ زارشاه إيران دولة ماليزيا، وباعتبار أن السيد تنكو عبد الرحمن - رئيس وزراء ماليزيا - كان قد أيد من قبل فكرة الحلف الإسلامى، فقد تردد أو تجدد - أثناء تلك الزيارة - الحديث عن الحلف الإسلامى، وعن مؤتمر دولى إسلامى على مستوى القمة[٦٠].

فى نيسان/ أبريل من العام نفسه، عقدت فى الرياض قمة محدودة شملت ملوك السعودية والأردن والمغرب، استهدفت توحيد المواقف تجاه إسرائيل، وكان ملك المغرب قد زار طهران قبل الرياض[٦١].

من ناحية أخرى كانت المواجهة بين القاهرة والرياض قد خفت حدتها، وشاركت مصر فى مؤتمر رابطة العالم الإسلامى فى مكة فى ١٨/ ١٠/ ١٩٦٨، الذى دعا فى قراراته إلى تحرير الأرض والمقدسات الإسلامية، ثم دعا المجلس التنفيذى للرابطة إلى عقد قمة إسلامية[٦٢].

توجت هذه الجهود بعقد أول مؤتمر إسلامى دولى على مستوى الحكومات، وذلك فى العاصمة الماليزية كوالا لمبور فى الفترة ٢١ - ٢٧ من نيسان/ أبريل ١٩٦٩، اشتركت فيه أربع عشرة دولة عربية وإسلامية، وأصدر قرارًا بإدانة العدوان الإسرائيلى، والدعوة إلى تحرير بيت المقدس والأرض العربية المغتصبة، بل إن حكومة ماليزيا دعت إلى عقد مؤتمر آخر على مستوى أعلى لبحث قضية القدس وأزمة الشرق الأوسط[٦٣].

بعد شهر واحد من ختام أعمال مؤتمر كوالا لمبور، وجه الملك الحسن - ملك المغرب - دعوة جديدة كانت بمناسبة ذكرى المولد النبوى - إلى عقد مؤتمر إسلامى، ولم تكن مجرد نداء عام، كما فعل من قبل، بل وجهت الدعوة بالفعل إلى خمس وثلاثين دولة إسلامية، وذلك فى ٢٩ من آيار/ مايو ١٩٦٩[٦٤].

وفى الشهر الثانى قرر إيفاد ممثلين شخصيين له إلى رؤساء الدول العربية والإسلامية لعرض وجهة نظره فى الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة إسلامى لمناقشة القضية الفلسطينية[٦٥].

آنذاك، وتحديدًا فى ٢١/ ٨/ ١٩٦٩ وقع حادث حريق المسجد الأقصى، متقاطعًا مع مسيرة جهود التضامن الإسلامى، الأمر الذى أسرع بخطى هذه الدول الإسلامية نحو بلورة كيان تنظيمى دولى، يجمع كلمة الأمة، وتنسيق مواقفها السياسية تجاه قضاياها، وفى

مقدمتها حماية المقدسات الإسلامية.

كان ذلك الكيان هو منظمة المؤتمر الإسلامى، التى جاءت تتويجًا للجهود العديدة للدول الإسلامية فى اتجاه التضامن وجمع الكلمة وتنسيق المواقف، ولم يكن ظهورها نتيجة للاعتداء على المسجد الأقصى فحسب، جعلت هذه المنظمة الإقليمية - منذ ظهورها - من قضية القدس همها الأول الذى كرست له معظم نشاطها، وأدت دورًا لا بأس به فى هذا الصدد، سنتناوله فى دراسة مستقلة بالتحليل والتقويم، خاصة وقد مضى على نشأة المنظمة المذكورة وقيامها بهذا الدور ما يزيد على ثلاثين عامًا.

ب - أهم الجهود الطوعية الشعبية الإسلامية فى الدفاع عن القضية الفلسطينية:

تنامت الجهود الطوعية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية - فكريًا وحركيًا - على خطٍ موازٍ للجهود الحكومية أو الدولية، وباعتبار هذا الشق - الطوعى - ليس ذا صلة مباشرة بموضوع الدراسة كسابقه - الشق الحكومى أو الدولى - فسأترك الخوض فى تفصيلاته لدراسة أخرى.

غير أنه من الممكن إثبات عدد من الملاحظات المتعلقة بالجهود الطوعية، فى ضوء ما توفر من معلومات ذات صلة.

١ - إلى جانب جهود الفلسطينيين فى الداخل، باعتبارهم أصحاب الشأن المباشر فى مواجهة العدو الصهيونى، كان السبق فى مؤازرة هؤلاء لجماعة الإخوان المسلمين فى مصر، وامتدادها فى فلسطين(٦٦).

٢ - برغم انحسار دور الإخوان المسلمين مؤخرًا - لأسباب يرونها - فلا يزال للتنظيمات المنبثقة عن هذه الجماعة الدور الرئيس فى جهود المقاومة الطوعية على الساحة الفلسطينية، وفى المقدمة حركتا حماس والجهاد الإسلامى(٦٧).

٣ - باعتبار الأنشطة العلمية تمثل أحد مكونات الجهود الطوعية، فيمكن القول بأنه برغم تنامى الاهتمام العلمى والفكرى بالقضية الفلسطينية، فلا يزال هناك بعض المؤشرات على تغييب بعدها الإسلامى فى بعض الدراسات ذات الصلة(٦٨).

ooo

الهوامش

(❖) راجع:

- د. مانع بن حماد الجهنى (إشراف)، الموسوعة الميسرة فى الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ط٣، الرياض، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٨هـ، المجلد الأول، ص ص ٤١٢ - ٤٢٣، ص ص ٤٩٧، ص ص ٥١٠ - ٥٦٠.

- د. عبد الوهاب المسيرى، اليد الخفية.. دراسة فى الحركات اليهودية الهدامة والسرية، ط١، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨، ص ص ١١٣ - ١٤١.

- محمد عزت محمد عارف، نهاية اليهود، ط٢، جدة، دار عكاظ للطباعة والنشر، ١٩٩٠، ص ص ١٢٤ - ١٣٨.

- د. أحمد نورى النعيمى، يهود الدونمة، ط١، بيروت، دار الرسالة، ١٩٩٥م، ص ص ٩٧ - ١٠١.

- كامل الشرقاوى، كيف قامت دولة إسرائيل؟، القاهرة، مطابع الأهرام، ١٩٩٩م، ص ص ١٥ - ١٨، ص ص ٣٤ - ٣٦، ص ص ٦٢ - ٦٤.

- د. أحمد محمد عوف، خفايا الطائفة البهائية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٢، ص ص ٩ - ١١.

- د. عمارة نجيب، ود. محمود عثمان، البهائية فى ميزان الإسلام، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، رسالة الإمام عدد (٢)، يونيه ١٩٨٥م، ص ص ٤٩ - ٥٦.

- بيان من الأزهر الشريف عن البهائية والبهائيين، القاهرة، مجمع البحوث الإسلامية، ٢٠/ ١/ ١٩٨٦م.

- موقف الأمة الإسلامية من القاديانية، القاهرة، الأزهر (مجمع البحوث الإسلامية) ١٩٧٦م، ص ص ١١٩ - ١٢٦.

- أبو الحسن الندوى، القاديانية - ثورة على النبوة والإسلام، ط٢، القاهرة، المختار الإسلامى للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٥، صفحات: ٥، ١٠، ١٧.

- د. أحمد محمد عوف، القاديانية.. الخطر الذى يهدد الإسلام، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٩، ص٩.

- شيريب سبيربروفيتسن، حكومة العالم الخفية، ترجمة مأمون سعيد، ط٩، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٠م، ص ص ١١ - ١٥.

(١٩) لمزيد من التفاصيل، راجع:

- الخطر الصهيونى - بروتوكولات حكماء صهيون، ترجمة محمد خليفة التونسى، القاهرة، مكتبة التراث، د.ت.

- د. أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودى منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، شباط/ فبراير ١٩٨٤م.

- د. نعمان عبد الرزاق السامرائى، اليهود والتحالف مع الأقوياء، ط١، قطر، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، سلسلة كتاب الأمة، آذار/ مارس ١٩٩٢م.

- د. حسن ظاظا وآخرون، الصهيونية العالمية وإسرائيل، القاهرة، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، ١٩٧١م.

- رياض أحمد، الصهيونية العالمية، ط١، بيروت الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣م.

- محمد عبد الواحد حجازى، انتبهوا - إسرائيل الكبرى، ط١، المنصورة، مكتبة الإيمان، ١٩٩٧م.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل، راجع:

- د. عبد الوهاب المسيرى، اليد الخفية، ط١، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨م.

- عونى عبد المحسن فرسخ، مخطط التفتيت: التحدى الإمبريالى - الصهيونى المعاصر، ط١، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥م.

- فتحى الرملى، الصهيونية أعلى مراحل الاستعمار، ط١، القاهرة، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، ١٩٥٦م.

- د. ممدوح حامد عطية، البرنامج النووى الإسرائيلى والأمن القومى العربى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧م.

- شيريب سبيربروفيتسن، حكومة العالم الخفية، ترجمة مأمون سعيد، ط٩، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٠م.

(٢١) لمزيد من التفاصيل، راجع:

- أحمد منصور، النفوذ اليهودى فى الإدارة الأمريكية، ط١، دمشق دار القلم، ١٩٩٧م.
- قيس مراد قدرى، الصهيونية وأثرها على السياسة الأمريكية ١٩٣٩ - ١٩٤٨، ط١، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٢م.
- رجاء جارودى، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، قسم الترجمة بدار الغد العربى، ط١، القاهرة، دار الغد العربى، ١٩٩٦م.
- جوناثان جولدبيرج، قوة اليهود فى أمريكا، ترجمة نهال الشريف، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٧م.
- جورج و. بول و: دوغلاس ب. بول، أمريكا وإسرائيل: علاقة حميمة - التورط الأمريكى مع إسرائيل منذ ١٩٤٧ حتى الآن، ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل، ط١، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٤م.
- أكرم لمعى، الاختراق الصهيونى للمسيحية، ط٢، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨م.
- محمد السماك، الصهيونية المسيحية، ط٢، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٣م.
- جريس هالس، النبوة والسياسة، ترجمة محمد السماك، ط٤، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨م.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل، راجع:
- أسعد السحمرانى، المشروع الصهيونى الجديد، ط١، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٦م.
- أحمد السيد النجار، دور المساعدات الخارجية لإسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٩٦، ط١، القاهرة، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٨م.
- د. جودة عبد الخالق، من يساعد إسرائيل؟، ط١، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥م.
- د. محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠م.
- د. محمود حسن صالح منسى، فرنسا وإسرائيل، القاهرة، د. ن، ١٩٩٤م.
- د. ناديوس فاليشينوفسكى، إسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية، د. م، القاهرة، هيئة الاستعلامات، سلسلة كتب، ترجمة (٧٠٦) د.ت.

(٢٣) عبد التواب مصطفى، نكبة فلسطين ومسئولية المجتمع الدولى، ط١، غزة،

المركز القومى للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٠م، ص ص ١٢ - ٢٩.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل، راجع:

- د. قاسم عبده قاسم، ماهية الحروب الصليبية، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٤٩، آيار/ مايو ١٩٩٠م.

(٢٥) د. نادية محمود مصطفى (إشراف)، العصر العثمانى من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ط١، القاهرة، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦، ص ١٣.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل، راجع: المرجع السابق، مواضع متعددة.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل، راجع: عبد التواب مصطفى، مرجع سابق، مواضع متعددة.

(٢٨) د. عدنان على رضا النحوى، فلسطين بين المنهج الربانى والواقع، ط٤، الرياض، دار النحوى للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م، ص ص ٥٣ - ٥٥.

(٢٩) د. عبد الودود شلبى، الإسلام وخرافة السيف، القاهرة، دار الخليج العربى، ١٩٨٧، ص ص ٢٤٣ - ٢٥٢، وغير هذا من التصريحات موجودة فى: قادة الغرب يقولون، سلسلة نحو وعى إسلامى، ط٣، القاهرة، منشورات المختار الإسلامى، ١٩٧٧م، ص ص ٤٤ - ٤٥.

(٣٠) د. أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودى منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، شباط/ فبراير ١٩٨٤، ص ١٦.

(٣١) المرجع السابق، ص ١٤.

(٣٢) د. مصطفى عبد الغنى، إسرائيل وبونابرت - علاقة خطيرة، الأهرام، (القاهرة)، ١١/ ٥/ ١٩٩٨م.

(٣٣) محمد أمين المصرى، فلسطين المغتصبة بين نداء نابليون ووعد بلفور، الأهرام، (القاهرة)، ٢٥/ ٤/ ١٩٩٨م.

(٣٤) د. إبراهيم شلبى، دراسات فى المشاكل الدولية العربية، القاهرة، معهد الدراسات الإسلامية، د.ت، ص ص ٢٢ - ٢٣.

و: د. أحمد شوقى الحفنى، محاضرة فى مواجهة الاستراتيجية الاستعمارية الغربية، ندوة المسجد الأقصى المبارك، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، ١٥/ ١/ ٢٠٠١م.

(٣٥) د. مصطفى محمد رمضان، العالم الإسلامى فى التاريخ الحديث والمعاصر، ج١، د. ن، ١٩٨٥، ص ص ١٦٥ - ١٦٨.

والتفاصيل فى: أنطون سليم كنعان، فلسطين والقانون.. تقرير كامبل بانرمان، بحث منشور فى كتاب المؤتمر الثالث لاتحاد المحامين العرب المنعقد فى دمشق ١٩٥٧، ص ص ٤٥٧ - ٤٨٩.

(٣٦) محمد عزة دروزة، القضية الفسلطينية فى مختلف مراحلها، دمشق، دار العرب، د.ت، ص ص ١٦ - ١٧.

(٣٧) د. محمود منسى، تصريح بلفور، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٠م.

و: على محمد على، وعد بلفور والقوى المتصارعة فى الشرق الأوسط، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، د.ت.

و: عبد الوهاب الكيالى، تاريخ فلسطين الحديث، ط٨، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١م.

و: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٧ - ١٩٨٨، نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩٠م.

و: دروزة، مرجع سابق.

(٣٨) د. أحمد الرشيدى، منظمة المؤتمر الإسلامى: دراسة قانونية - سياسية فى ضوء قانون المنظمات الدولية، ط١، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧، ص ٢٢.

و: د. صلاح عبد البديع شلبى، التضامن ومنظمة المؤتمر الإسلامى، ط١، د.ن، ١٩٨٧، ص ٣٩.

(٣٩) د. عبد الله الأشعل، أصول التنظيم الإسلامى الدولى، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٦.

(٤٠) د. محمد فتح الله الخطيب، محاضرات فى المشكلات السياسية المعاصرة، القاهرة، معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨٤، ص ٦.

(٤١) د. عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص ص ٢٦ - ٢٧، وعلى عكس ما ورد لدى د. الخطيب عن المؤتمر المذكور من حيث إعلانه إمكانية تنصيب خليفة، ذكر د. الأشعل أن اللجنة المنبثقة عن المؤتمر والمكلفة ببحث مسألة الخلافة ذكرت استحالة قيام الخلافة بعد نشوء الحكومات الوطنية، وأنها لو قامت فى هذه الحال ستكون وهمية لفقدان الخليفة النفوذ اللازم مع تفرق كلمة الأمة.

(٤٢) معلومات أساسية ووثائق عن «منظمة المؤتمر الإسلامى»، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٤، ص ٥.

(٤٣) د. إنعام الله خان، حديث للأهرام (بصفته أمينًا عامًا لمؤتمر العالم الإسلامى)، القاهرة، ٤/ ١/ ١٩٨٥م.

(٤٤) الأشعل، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٤٥) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها، دمشق، دار العرب، د.ت، ص ص ٧٩ - ٨٦.

(٤٦) د. عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص ص ٢٨ - ٢٩. وقد تحدث د. الأشعل أيضًا فى صفحتى ٢٩، ٣٠ عن بعض المؤتمرات الإسلامية التى عقدت قبيل الحرب العالمية الثانية وأثناءها لكنها كانت على أرض غير إسلامية ومشوبة بالتأثر بتيارات تلك الحرب منها: المؤتمر الإسلامى فى جنيف ١٩٣٥، والمؤتمر الإسلامى العالمى الأول فى طوكيو ١٩٣٩م.

(٤٧) كمال متولى، التيارات السياسية والعالم العربى، القاهرة، مكتبة المصرية، ١٩٥٨، ص ٨١.

و: أحمد كمال الطوبجى، الحلف الإسلامى، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦، ص ص ٩ - ١٣.

(٤٨) عودة، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٤٩) رسالة اليونسكو، محرم ١٤٠١هـ، ص ص ١٧ - ٢٢.

(٥٠) د. عبد الله الأحسن، منظمة المؤتمر الإسلامى - دراسة لمؤسسة سياسية - إسلامية، ترجمة: د. عبد العزيز إبراهيم الفايز، ط١، الرياض، مطابع الفرزدق التجارية، ١٩٩٠، ص ص ٤٤ - ٤٥.

(٥١) عودة، ص ص ٧٥ - ٨٢، وبمراجعة المبحثين الثانى عشر والثالث عشر منه يمكن الوقوف على أبعاد فكرة الكتلة الإسلامية، والتيارات التى تنازعتها رسميًا وشعبيًا وفكريًا، قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها.

(٥٢) فتح الله، مرجع سابق، ص ٨.

(٥٣) معلومات أساسية ووثائق عن منظمة المؤتمر الإسلامى، مرجع سابق، ص ٥.

(٥٤) عبد التواب مصطفى، البعد الإسلامى فى السياسة الخارجية المصرية ١٩٥٢ - ١٩٦٩، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣، ص ص ٣٠٠ - ٣٠٨.

(٥٥) للمزيد من التفصيل: المرجع السابق، ص ص ٣٠٩ - ٣٧٧.

(٥٦) الطوبجى، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٥٧) د. وائل أحمد علام، منظمة المؤتمر الإسلامى، دراسة قانونية لنظام ونشاط المنظمة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ٤١.

(٥٨) الأشعل، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٥٩) شلبى، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٦٠) المكتبة الميكروفيلمية، بمركز المعلومات برئاسة اتحاد الإذاعة والتليفزيون، القاهرة، فيلم ١١٠ لقطة ١٢٤٥.

(٦١) المرجع السابق، لقطة ١٢٥٣.

(٦٢) المرجع السابق، لقطة ١٣١٦.

(٦٣) المرجع السابق، لقطة ١٣٢٣.

(٦٤) شلبى، مرجع سابق، ص ص ٤٣ - ٤٤.

(٦٥) الأهرام (القاهرة)، ١٥/ ٦/ ١٩٦٩م.

(٦٦) كامل الشريف، الإخوان المسلمون فى حرب فلسطين، القاهرة، ط٢، الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٧، صفحات: ٤٢، ١٨٠.

و: د. محمد على حلة، فلسطين والصراع الدولى ٣٦ - ١٩٣٩، ج١، ط٢، القاهرة، الحضارة للدعاية والنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ص ٩٣ - ٩٤.

(٦٧) حركة الجهاد الإسلامى فى فلسطين، ملف العدد، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، شتاء ١٩٩٩، ص ص ٩٤ - ١٢٦.

و: د. رفعت سيد أحمد (إعداد وتوثيق)، الأعمال الكاملة للشهيد الدكتور فتحى الشقاقى، ط١، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث، ١٩٩٧، المجلدان الأول والثانى.

و: د. صلاح الخالدى، فلسطين والحقائق القرآنية، ط٢، القاهرة، المركز العربى الإسلامى للدراسات، ١٩٩٨، ص ٥، ١١٦.

و: د. سليمان صالح، الانتفاضة الفلسطينية، ثورة الذات الحضارية، ط١، القاهرة، الزهراء للإعلام العربى، ١٩٩٢، ص ص ٥٧ - ٦٦.

(٦٨) هذه دراسات أربع - كنماذج - تنصب مباشرة على القضية الفلسطينية، لم يرد بأى منها صفحة واحدة تشير ضمنًا أو صراحة - إلى أن لهذه القضية بعدًا إسلاميًا:

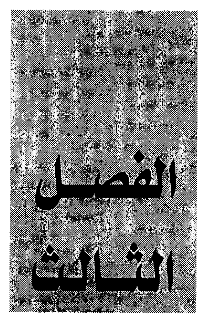
١ - د. إبراهيم أحمد شلبى، دراسات فى المشاكل الدولية المعاصرة، القاهرة، معهد الدراسات الإسلامية، د.ت.

٢ - د. محمد محمود الصياد وآخرون، المجتمع العربى والقضية الفلسطينية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٧م.

٣ - د. محمد نصر مهنا، صور من المشكلات السياسية فى العالم المعاصر، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١م.

٤ - د. محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين واصراع الدولى، ١٩٤٥ - ١٩٦٧، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨م.

ooo



الدولة الفلسطينية ..
إشكاليّة العاصمَة

مقدمة

إذا كانت الحركة الوطنية الفلسطينية بقواها النضالية المختلفة لم تستهدف - يومًا - تقسيم فلسطين التاريخية، أو التنازل عن شبر من ترابها، فإن «الدولة الفلسطينية» فى الضفة الغربية وقطاع غزة - كهدف آنى للنضال الفلسطينى - تأتى محصلة لمعطيات سياق تاريخى وملابسات سياسية، نتجت عن تطور عملية التسوية السياسية، وآثارها القائمة أو المباشرة.

فى هذا الإطار يأتى حديثنا عن عاصمة هذه الدولة الفلسطينية: القدس[1].

الآن وبعد مضى خمسين عامًا على تمزيق أرض فلسطين بين العرب والصهاينة، باسم المجتمع الدولى، إثر القرار الشهير (١٩٤٧/١٨١) الصادر عن هيئة الأمم المتحدة فى شأن تقسيم فلسطين، وتدويل القدس.

وبعد أن أصبح للكيان الصهيونى وجود لا يُنكر، أيًا كانت مسوغاته: الاستعمارية، أو التوسعية، أو القانونية.

وبعد أن تواترت الأدلة والقرائن، والشواهد المريرة على ضعف

الأمل فى أن يكون للمسلمين - حتى الآن - كلمة نافذة بشأن القدس، أو أن يكون للعرب - مسلميهم ومسيحييهم - يدٌ عليا على فلسطين، أصبح مُلحًا وضروريًا أن نتسائل مَن للقدس؟ ومَن لفلسطين؟

ليست لهذا السؤال غير إجابة واحدة، هى: للقدس وفلسطين، أهل القدس وشعب فلسطين، شأنهم فى هذا الصدد شأن كل شعوب الأرض، حين تريد أو تقرر أن تستقل بأوطانها، وأن تمارس سيادتها على أرضها، وإن أتى دعم من العرب والمسلمين، فبها ونعمت، وإن لم يكن فليس الفلسطينيون بأقل قوةً، أو أضعف إرادةً، من سائر شعوب الأرض.

ولست مع القائلين بانتظار توافر كل مقومات الدولة، أو بانتظار نضج هذه المقومات، أو تقويتها، حين تكون موجودة على حال الضعف؛ فلم تولد دولةٌ مكتملةَ العناصر، أو المقومات من أول يوم، ولم تولد إمبراطورية - تحكم شطر الأرض - على حال القوة والعظمة من أول يوم، إنما شأن هذه وتلك، النمو والاستقواء والاستكمال.

لقد قررت إرادة المجتمع الدولى - فى سياق تاريخى معين - أن تقتطع من أرض فلسطين، جورًا وبغير برهان، جزءًا للصهاينة، وأن تقوم دولة للفلسطينيين على الجزء الآخر، وإذْ لا يكون من الحكمة

مناطحة إرادة المجتمع الدولى جملةً، يكون التعامل معها هو الأصوب؛ مادام السياق التاريخى ذاته قائمًا، وإذ لا يكون من الممكن مواجهة تلك الإرادة الجماعية الدولية، فمن الممكن، بل من المحتم والواجب مواجهة قطاع من ذلك المجتمع، نعده أسَّ البلاء بالنسبة لنكبة أمتنا فى فلسطين والقدس، وأقصد بذلك القطاع (الإمبرالية الغربية والصهيونية العالمية)، وأداتهما الذميمة (إسرائيل).

فلتكن دولة فلسطين - ولو قانونًا - ثم تعمل من اليوم الأول على إكمال بناها، واسترداد بقية أراضيها، وتنمية ذاتها اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا ومؤسساتيًا.. إلخ. كما فعل مَنْ لم يكن لهم حق من الأساس: أى الصهاينة.

والقدس عاصمة دولة فلسطين هى موضوع هذه الدراسة، وللمجتمع الدولى فى شأنها كلمة، فلتكن البداية على الأقل من عند هذه الكلمة.

تأتى هذه الدراسة فى ثلاثة محاور هى:

المحور الأول - نجيب فيه عن سؤال: عن أى قدس نتحدث؟

المحور الثانى - الأبعاد القانونية لإشكالية العاصمة الفلسطينية - القدس.

أولاً: المركز القانونى الدولى لمدينة القدس.

ثانيًا - موقع القدس فى الأطر القانونية لعملية السلام فى الشرق الأوسط.

المحور الثالث - نجيب فيه عن سؤال: كيف تكون القدس عاصمة لفلسطين؟

أولاً - إشكالية وسقوف التفاوض.

ثانيًا - سيناريوهات ورؤى مستقبلية بشأن العاصمة - القدس.

المحور الأول ـ عن أى قدس نتحدث؟

ألحّ عليّ هذا السؤال كثيرًا، وكنت أستشعر ألمًا بالغاً ، وحسرة قاتلة، كلما تأملت أبعاد الصورة التى عليها القدس الآن، وكاد القلم يتراجع خجلاً عن أن يخط سطورًا، يثبت فيها واقعًا مرًا تعيشه القدس حاليًا.

بينما تنطلق البيانات السياسية من الجانب الفلسطينى العربى - الإسلامى متحدثة عن القدس باعتبارها اليوم أرضًا محتلة، وغدًا عاصمة لفلسطين، فإن المتأمل فى سوء الموقف الذى تعيشه هذه المدينة حاليًا يمكنه بسهولة أن يتأكد من غفلة كثير من هؤلاء عن ماهية القدس، أو ما تبقى منها؛ لأنهم لم يتحركوا من أجلها قليلاً، وإن

تصايحوا على أطلالها كثيرًا.

وكم سعدت حين اكتشفت وأنا أجمع المادة العلمية لهذا المحور أن هذا السؤال ألحّ على كثيرين من قبلى، وطرحًا عقلانيًا حينًا، ووجدانيًا حينًا آخر، ومختلطًا فيه العقل بالوجدان أحيانًا؛ لأن للقدس شأنًا عظيمًا فى قلوبنا وعقولنا جميعًا.

لكن إذا كانت مادة هذا المحور تأتى إجابة عن سؤال: عن أى قدس نتحدث؟ فإن هناك سؤالاً آخر يفرض نفسه، بل يرى لنفسه حق السبق، وهو: ماذا تبقى من القدس؟ أو: هل لا تزال هناك قدس؟

فى الإجابة عن هذا السؤال قال محللون سياسيون كثيرون: لم يعد هناك شىء؛ بعد أن أجهز الصهاينة على عملية السلام، وظلوا يتسابقون مع الزمن من أجل فرض واقع جديد فى القدس، بحيث يصبح من المستحيل تصحيحه.

ثم يتساءلون: هل يمكن أن يطمئن أحد على مستقبل السلام، فى ضوء ما يجرى فى القدس حاليًا، والتى يراد طمس معالمها، وتغيير هويتها، لكى لا يبقى منها شىء يدل على عروبتها؟ وأى سلام يمكن تحقيقه إذا كان ما يجرى على أرض القدس، ليس مجرد توسع استيطانى غير مشروع، وإنما هو نية مبيتة لفرض حقائق جديدة على

الأرض قبل بدء مفاوضات الحل النهائى، التى تتصدر القدس أهم بنودها[٢]؟.

وسوف نتعرف تفاصيل هذه الصورة بعد قليل فى متن هذه الدراسة:

وقد طَرح السؤالَ نفسه، وأجاب عنه الشاعر فاروق جويدة متحدثًا بلسان كل فلسطينى، وعربى، ومسلم حين قال:[٣].

ماذا تبقى من بلاد الأنبياءْ

• • •

خلعوا ثياب القدسِ

أَلْقَوْا سرها المكنون فى قلب العراءْ

قاموا عليها كالقطيعِ

ترنح الجسد الهزيل

تلوثتْ بالدم أرض الجنة العذراءْ

وهكذا نجد أنفسنا أمام أشلاء وبقايا، أو أطلال ورفات لواحدة من أعرق المدائن وأجملها على ظهر الأرض وهى (القدس) زهرة المدائن، نجدنا نتلمس من هذه البقايا عاصمة لدولة فلسطين.

عفوًا. لا تستهدف هذه السطور تيئيس القارئ، بل تستهدف

استنهاض كرامة كل فلسطينى، وإرادة كل عربى، وعزيمة كل مسلم لجمع أطراف المدينة العربية العريقة - القدس - لتعود كما كانت فلسطينية - كاملة - عربية ومسلمة.

فى هذا المحور نتتبع تنامى الأطر الإدارية، والديموجرافية لمدينة القدس، أو بعبارة أخرى، نتعرف الأبعاد الجغرافية، والتاريخية والدينية لهذه الإشكالية.

فماذا تعنى القدس القديمة؟ وماذا تعنى القدس الجديدة؟

وماذا تعنى القدس الشرقية؟ ومتى كانت هناك قدس غربية؟

وماذا يقصد بالقدس الموحدة الكبرى؟

وما المقصود بالطرح الصهيونى الأخير بصدد ما يعرف بـ «العزيرية وأبو ديس»؟

أولاً - القدس القديمة:

تتواتر روايات المصادر التاريخية على أن اليبوسيين هم بناة القدس الأوائل، وذلك منذ خمسين قرنًا تقريبًا، واليبوسيون بطن من بطون العرب الأوائل التى عاشت فى فجر التاريخ فى الجزيرة العربية، و(اليبوسيون) تسمية أطلقها الفراعنة على هؤلاء، كما يظهر من آثارهم، وبعد أن نجح اليبوسيون فى بناء مدينتهم وعمارتها نجحوا

أيضًا فى صد الغزاة عنها أزمانًا طويلة، واضطروا إلى التحالف مع المصريين - تحتمس الأول ١٥٥٠ ق.م - ليتمكنوا من صد غارات القبائل العبرانية(٤).

عرفت المدينة منذ إنشائها بـ «أورشالم» على اختلاف فى تفسير هذا الاسم، فيرى البعض أن «سالم» اسم لأحد مؤسسى المدينة - اليبوسيين الكنعانيين - ونسبت إليه، وعرفت بمدينة سالم(٥)، ويرى آخرون أن «شالم» كان اسم الإله المعبود فى تلك المنطقة - أيام هجرة اليبوسيين إليها - فأطلق على المدينة الجديدة أيضًا، فأصبحت مدينة شالم، أو أورشالم، وإن ظلت - برغم هذا - محتفظة باسمها الأول «يبوس» نسبة إلى القبيلة التى أنشأتها، وسكنتها أول الأمر(٦)، وترى مصادر أخرى أن أول ذكر لمدينة القدس يعود إلى ١٣٧٠ ق.م فى إحدى صحف تل العمارنة يستنجد فيها حاكم المدينة بالفرعون إخناتون ضد عدو كان يهودها، وكانت تسمى «أورسالم» أو «أُورشليم» أى «مدينة السلام»(٧).

أما من حيث الموقع، فقد جعل اليبوسيون مقر سكناهم بادئ الأمر، على بعض المرتفعات المجاورة لنبع ماء لا ينضب، وهو يدعى اليوم بعين أم الدرج فى قرية سلوان الواقعة فى الضاحية الجنوبية من مدينة القدس الحالية، وحصَّن اليبوسيون ذلك الموقع، أو تلك المدينة(٨).

وبمرور الزمن، هجرت هذه المدينة، وحلت محلها نواة رئيسة مختلفة، تقوم على تلال ومرتفعات أخرى هى: مرتفع الزيتون، ومرتفع الحرم، ومرتفع صهيون، وهذه تقع داخل ما يعرف حاليًا بالقدس القديمة التى يحيط بها سور القدس الشهير الذى بناه السلطان سليمان القانونى فى العصر الإسلامى ١٥٤٢م، والمعروف بأبوابه السبعة(٩).

وبينما يعود الوجود الكنعانى/ اليبوسى فى تلك المنطقة - والقدس تحديدًا - إلى ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد، كما أكدت أعمال التنقيب البريطانية التى تمت عام ١٩٦١م، نجدنا لا نسمع بأى وجود لآراميين قبل عام ١٦٠٠ ق.م، فإن نزوح القبائل السامية الآرامية من بلاد شمال ما بين النهرين، واستيطانها فى الأنحاء السورية يعود إلى الفترة ما بين ١٦٠٠ - ١٢٠٠ ق.م(١١).

وتؤكد المصادر الكتابية العبرية أن تلك البلاد كانت لا تزال تابعة للكنعانيين حتى عهد إبراهيم الخليل وإسحق، وتذكر التوراة أن أمير القدس فى ذلك العهد كان «ملكى صادق»(١٢) وظلت أورشليم أو مدينة اليبوسيين تحت سلطان الكنعانيين اليبوسيين، وبذات اسمها (أورشليم) حتى غزاها النبى داود، وجعلها عاصمة لملكته، وذلك عام

١٠٠٠ ق.م، وهنا تبدأ علاقة اليهود بالقدس(١٣) فى جانبها السياسى.

بنى داود قلعة فى أورشليم، ثم بنى سليمان الهيكل الأول، وأصبحت المدينة عاصمة دينية وسياسية للمملكة العبرية، وكانت يهوذا - أهم قبائل العبرانيين - تسكن منطقة أورشليم، ولكن ما لبثت تلك المملكة أن انقسمت بعيد وفاة سليمان إلى إمارتين: إمارة يهودا «وهى إمارة أسرة داود وبنى يهوذا» وعاصمتها أورشليم، وإمارة إسرائيل فى السامرة، وعاصمتها شكيم بالقرب من نابلس الحالية(١٤).

المعروف أن ملك آشور قضى على إمارة إسرائيل عام ٧٢٢ ق.م، وأجلى سكانها إلى بلاده، وأن ملك بابل قضى على الإمارة الثانية - يهودا - وكسر نهائيًا عرش داود فى أورشليم عام ٥٩٧ ق.م، وهدم أسوار وبيوت أورشليم، وقوّض بناء الهيكل السليمانى من جذوره، وأجلى جميع سكان الإمارة.

هكذا اضمحل مشروع المملكة اليهودية، كما خطط له داود وسليمان، وانتهت تلك المملكة بإجلاء شعبها بشطريه: اليهودى والإسرائيلى، وتشتيتهم.

لكن ظلت بقايا يهود الشتات فى أرض جلائهم - الدولة الآشورية - تحلم بالعودة إلى أورشليم، وتحققت الرغبة عندما سمح لهم كورش

ملك فارس بالعودة (٥٣٨ ق.م).

توالت على القدس سيادات أجنبية أخرى بصورة عارضة ومتقطعة، وكان اليهود يمثلون أقلية ضمن سكانها حتى العصر الرومانى، فتمردت تلك الأقلية مطالبة (بحكم ذاتى على تقاليد التوراة) فحاصر الإمبراطور فسباسيان أورشليم وتبعه ابنه تيطس، الذى تمكن من هدم هيكلهم، وتشتيتهم ثانية فى أطراف الإمبراطورية الرومانية (٧٠م) وظل اليهود والإسرائيليون على شتاتهم هذا، حتى قامت الحركة الصهيونية المعاصرة.

وظلت القدس عربية عبر القرون تنفض عنها غبار أى غزو أجنبى، ولو طال بقاؤه بها عدة قرون؛ وكانت فى كل مرة، تعود عربية خالصة[١٥].

عاد إليها العرب فى ظل الإسلام فاتحين بعد اندحار الجيوش البيزنطية فى اليرموك (٢٠/٨/٦٣٦ ق.م) فقد تخلى عنها الإمبراطور بعد هزيمة جيوشه، وتسلمها عمر بن الخطاب من كبير بطاركتها، الذى ألحّ على عمر فى عدم السماح لليهود بالعودة إلى القدس، فوافقه عمر[١٦].

وظلوا هكذا مبعدين عن المدينة المقدسة، حتى كان عهد صلاح

الدين الأيوبى، الذى غلبت عليه سماحته، فسمح لبعض من اليهود بدخول بيت المقدس، (بالمخالفة) للعهدة العمرية(١٧).

فى الواقع يخطئ البعض حين يتوهم إثمًا أو (مخالفة) فى حق عمر، أو صلاح الدين، فيما قرره الأول بشأن إبعاد اليهود، وعدم سماحه لهم بمساكنه المسيحيين فى القدس، وفيما قرره الثانى بشأن السماح لبعض منهم بالعودة إلى القدس؛ فالقراران سياسيان استهدفا مصلحة المسلمين، وهما صحيحان كلٌ فى سياقه التاريخى الخاص به.

ولو علم عمر أن لليهود مقدسات يؤدون فيها شعائرهم فى المدينة المقدسة لما وافق على طلب البطريك بإبعادهم، فهم - فى شأن العبادة - كالمسيحيين أى أهل كتاب، على عمر أن يحفظ لهم ما حفظ للمسيحيين، لكنه لم يجد لهم شيئًا.

كذلك الأمر بالنسبة لصلاح الدين، فربما كان ما وقع من جانب الصليبيين فى عهده، دافعًا له إلى ألا يخص المسيحيين بسكنى القدس، ورأى أن يعود بها إلى (شأنها المدنى العام)، تستوعب كل أصحاب الديانات مع إقرارهم بالسيادة الإسلامية عليها.

وظلت القدس تلقى اهتمامًا خاصًا من خلفاء المسلمين شهد به المؤرخون، على اختلاف ثقافاتهم، فقد أعار معاوية بن أبى سفيان

مدينة القدس أهمية كبرى؛ لأن مكة والمدينة لم تكونا تحت سيطرته فى بداية عهده، وفيها بويع بالخلافة، ثم بنى فيها الخليفة عبد الملك بن مروان قبة الصخرة، قبل أن (يجدد) هو وابنه الوليد المسجد الأقصى، ومنذ انتزعها السلطان سليم الأول من المماليك ١٥١٧م، ظلت تحت السيادة العثمانية، تلقى الاهتمام نفسه، حتى دخلها الجنرال اللنبى عام ١٩١٧م.

لقد حج إليها السلطان سليم، وأطلق على نفسه فيها لقب «خادم الأماكن المقدسة فى مكة والمدينة والقدس» أما السلطان سليمان القانونى، فهو الذى أعطاها طابعها المتميز، وإليه تعود صورة القدس الكلاسيكية، كما كانت تشاهد من قمة جبل الزيتون، حتى سطا عليها الصهاينة، وغيروا ملامحها[١٨]، يذكر أن هذه القدس القديمة تضم الحرم الشريف بمسجديه «الأقصى وقبة الصخرة» وحائط البراق، وكنيسة القيامة.

ثانيًا ـ القدس الجديدة:

امتد العمران خارج سور القدس القديمة، وأنشأ هذا ما عرف بالقدس الجديدة، والتحمت القرى التى كانت على مقربة من المدينة «النواة» بحيث أصبحت لها ضواحى - مثل قرية سلوان - كما التحمت بالمدينة بعض الأحياء التى أنشئت حديثًا[١٩].

ثالثا ـ القدس العربية:

هى القدس كما أفرزها، أو حددها قرار التقسيم والتدويل رقم (١٨١) الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، أى (القدس وضواحيها)، أى ذلك الجزء من فلسطين التاريخية (العربية)، الذى أفرزه نظام التدويل ولم يمسه قرار التقسيم.

حتى صدور ذلك القرار، كان تعبير «القدس وضواحيها» هو الغالب فى الخطاب السياسى، والتفاوضى والقانونى المتعلق بالقدس، وكان ذلك التعبير يعنى القدس قديمها وجديدها، أى ما التحم بها من قرى وأحياء حديثة، وكان اليهود مجرد أقلية، سواء أكانوا داخل المدينة، أم مبعثرين على أطرافها، أو ضواحيها، وكان هذا شأنهم، منذ سمح ملك فارس (كورش) لبقايا يهود الشتات الأول بالعودة إلى القدس عام ٥٣٨ ق.م، ومنذ سمح صلاح الدين الأيوبى لأقلية من يهود الشتات الثانى بدخول بيت المقدس عقب تحريرها من قبضة الصليبيين[٢٠]، الأمر الذى يعنى عروبة القدس (كلها) تاريخيًا.

وكان لتلك الأقلية من اليهود بعض الممتلكات بالقدس - قديمها وجديدها - لم تزد نسبتها على ٢,١٪ من مساحة القدس، عند نهاية الانتداب «الاحتلال» البريطانى[٢١].

والقدس كما حددها قرار التقسيم والتدويل هى: بلدية القدس،

مضافًا إليها القرى المحيطة بها، بحيث تكون أبو ديس أقصاها شرقًا، وبيت لحم أقصاها جنوبًا، وعين كارم أقصاها غربًا، وشعفاط أقصاها شمالاً.

وفقًا لما جاء فى الجزء الثالث من هذا القرار فإن القدس مدينة ذات كيان مستقل منفصل، تخضع لنظام خاص، يقوم مجلس الوصاية فيه بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

وقد نص البند «د» من الجزء نفسه على أن ينفذ ذلك النظام فى مدة لا تتجاوز ١٩٤٨/١٠/١، وأن يبقى نافذًا أول الأمر لمدة عشر سنوات، مالم يجد مجلس الوصاية أنه من الضرورى إعادة النظر فى أحكام هذا النظام، قبل انقضاء هذه المدة، وبعد انتهائها، يعيد المجلس النظر فى النظام برمته، فى ضوء ما اكتسب من تجربته، ويكون لسكان المدينة عندئذ حرية التعبير عن رغباتهم، عن طريق استفتاء عام.

لكن الذى حدث أنه تعذر تطبيق نظام التدويل، وقامت إسرائيل بعدوانها التوسعى عام ١٩٤٨، فاستولت على ٨٤,٢٣٪ من مساحة القدس، التى حددها قرار التدويل، وأصدر الكنيست فى ١٩٤٩/١٢/١١ قرارًا بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل فى محاولة لفرض سياسة الأمر الواقع، ولكن مجلس الوصاية - بموجب صلاحيته المقررة فى نظام التدويل - أصدر قرارًا مضادًا رقم ١٤١ فى ١٩٤٩/١٢/٢٠ بإبطال ذلك الإعلان الإسرائيلى، وبطلان نقل إسرائيل

بعض دوائرها الحكومية إلى الجزء الذى احتلته من القدس، أى غرب القدس.

لقد رتب البعض على قرار الوصاية هذا القول بأن المجلس عدل عن نظام التدويل، وأعاد القدس إلى أهلها الأصليين، ونحن لا نرى فى هذا استدلالاً صحيحًا يخدم قضيتنا؛ لأن أداء المجلس لدوره حيال منطقة التدويل بمقاومة التعدى الإسرائيلى عليها؛ لا يعنى أن المجلس أعاد المنطقة إلى أهلها، إنما الذى يعيدها إلى أهلها قرار آخر من ذات الجهة التى أصدرت قرار التدويل، أو استفتاء عام يجرى لسكان المنطقة، فيقررون ذلك من خلاله.

وإذ لم يتم استفتاء بعد، وإذ لم يصدر قرار من جانب الأمم المتحدة بإعادة القدس إلى أهلها بعد، فالصحيح أن نبنى دفاعنا عن عروبة القدس (كلها)، على الأسس التالية:

١ - إن اليهود ظلوا أقلية فى القدس طيلة تاريخها، ولم يتملكوا فيها أكثر من ٢,١٪ كما سبق.

٢ - عدم شرعية الوجود الإسرائيلى فيها، فهى أرض محتلة منذ ١٩٤٨، ١٩٦٧.

٣ - بطلان كل ما قامت به إسرائيل فى هذه الأرض، طبقًا لاتفاقات جنيف.

٤ - تعذر تطبيق نظام التدويل، برغم مضى خمسين عامًا على إقراره من جانب الأمم المتحدة، الأمر الذى يعنى - تلقائيًا - عودة الإقليم أو الأرض إلى أصحابها الأصليين - قبل الانتداب - وهم الفلسطينيون. وتعلن الأمم المتحدة رفع يدها عن الإقليم، حيث إنها فشلت فى تطبيق النظام الذى وضعته لإدارته.

رابعًا - القدس الشرقية والقدس الغربية:

هذان هما شطرا القدس العربية، أى القدس كما حددها القرار ١٨١/ ١٩٤٧، وما التمييز بين الجزء الغربى والجزء الشرقى من المدينة العربية إلا تمييزًا بين جزء تمكنت إسرائيل من احتلاله بعدوانها التوسعى عام ١٩٤٩ - هو الجزء الغربى - وبين جزء لم تصل إليه يد ذلك العدوان، وهو الجزء الشرقى.

وقد اصطلح - خطأ - على تعريف الجزء الشرقى من القدس بالقدس الشرقية، وعلى تعريف الجزء الغربى منها بالقدس الغربية، مما رسخ فى الأذهان - على غير الحقيقة - أن هناك قدسين: قدسًا شرقية وقدسًا غربية.

وقد استثمر الصهاينة ذلك الخطأ الشائع، والذى نشأ - فقط - منذ احتلالهم الجزء الغربى من المدينة، واستطاعوا أن يوهموا الكثير منا بأن (القدس الغربية) إسرائيلية، وأنه لا ينازعهم فيها أحد، بينما هى جزء محتل من أرضنا العربية، أو تحديدًا قدسنا العربية.

ولذا، فالصحيح أن نقول: شرق القدس وغرب القدس، فهى قدس عربية واحدة(*).

فى ١٩٤٨ اندلعت الحرب الأولى بين الجيوش العربية والقوات اليهودية، وفى فترة لاحقة وقعت الأردن وإسرائيل اتفاقية وقف إطلاق النار على الجبهة الشرقية بعد تحديد خط بين الجزء الغربى من القدس (المحتل) وبين الجزء الشرقى منها، وتبعتها اتفاقية هدنة، وقعها الطرفان فى أبريل/ نيسان ١٩٤٩، وبتوقيعها تأكدت حقيقة انقسام بين الطرفين: الجزء الغربى، والموجود فيه الجيش الإسرائيلى لإسرائيل، والجزء الشرقى الذى كان تحت سيطرة «الجيش الأردنى» للأردن[٢٢].

خامسًا ـ القدس الموحدة:

فى الواقع هذه كلمة حق يراد بها - حاليًا - باطل، فبينما الأصل فى شأن القدس أنها مدينة عربية واحدة، نجد أن السياسة الإسرائيلية بأبواق دعايتها، تتمادى فى إيهامنا بحقوق مزعومة لهم فى هذه المدينة ليس فى غربيها فحسب، فهذه مرحلة انتهوا منها، بنجاح ملحوظ، بل فى شطريها الشرقى والغربى معًا، وراحوا يعلنون خططهم للقدس الموحدة، أو القدس الكبرى.

إذن الحق فى هذه الكلمة أن تعود القدس مدينة واحدة أو موحدة، كما كانت، والباطل هو أن يتعلق بها المغتصب والمحتل، ومَنْ ليس له فى المدينة حق بالأساس، حتى يصل إلى درجة إحقاق الباطل.

ونظرًا لخطورة جانب الحق فى هذه الكلمة كانت إسرائيل ترفضها بشدة فيما مضى، وكانت ترى فى توحيد المدينة وضواحيها خطرًا عليها، وتوطيدًا للحكم العربى فيها.

نذكر أنه عندما عين الكونت برنادوت وسيطًا بين العرب واليهود المتحاربين بعد الهدنة الأولى، فكر فى توحيد مدينة القدس وضواحيها المفروزة أصلاً للتدويل، فعارضت إسرائيل بشدة مشروعه، وادعت أن هذا المشروع يوطد الحكم العربى فى المدينة، ويزدرى بالتاريخ العبرى، وبما ترمز إليه أورشليم عند اليهود، واغتالت الأيدى الصهيونية الكونت برنادوت.

وطالب وزير خارجية إسرائيل بتدويل القدس القديمة فحسب، معتبرًا الأحياء اليهودية الجديدة مرتبطة عضويًا، بالدولة الإسرائيلية، لكن الجمعية العامة لم تستجب، وأقرت المشروع الأساس لتدويل المدينة المقدسة وضواحيها فى ١٩٤٨/١٢/١١[٢٣]، مؤكدة أنه لا حق لإسرائيل فى ضم جزء من القدس إليها، حتى لو ضم هذا الجزء أحياء يهودية.

لقد كانت نية إسرائيل مبيتة مبكرًا على فرض سياسة الأمر الواقع، وأعلن بن وجوريون رئيس وزرائها فى ١٩٤٩/١/١٣ المرامى البعيدة لإسرائيل حيال القدس؛ إذ صرح بقوله: عندما كانت أورشليم خلال الحرب تحت الحصار اضطررنا إلى أن نقيم مركز الحكومة بالقرب من تل أبيب، ولكن فى نظر إســـرائيل لم يكن، ولن يكون من بديل لأورشليم الأبدية، عاصمة للدولة، هكذا كانت قبل ثلاث آلاف سنة، وهكذا ستكون فى المستقبل وإلى الأبد(٢٤).

وفى إطار تطبيق سياستها بعيدة المدى حيال القدس، استطاعت إسرائيل أن تغير تمامًا ملامح الجزء الغربى الذى كان تحت أيديها، إلى أن يأتى يوم تتمكن فيه من التوسيع فى الجزء الشرقى، وقد تم لها ما أرادت فى الخامس من يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

بالنسبة للجزء الغربى، استطاعت إسرائيل أن تصفى أحياء عربية كاملة، وأن تغير أسماءها، وأنشأت أحياء يهودية جديدة بين الأحياء العربية، ودمرت عشرات من القرى العربية المحيطة بالقدس، وفيما كان الشطر الغربى يتسع غربًا تحت السيطرة اليهودية، كان الشطر الشرقى يتسع شرقًا وشمالاً تحت السيطرة الأردنية(٢٥).

وما أن احتلت إسرائيل الجزء الشرقى من القدس إبان عدوان ١٩٦٧ حتى أطلقت يدها فى المدينة فى إطار سياسة التهويد، والضم،

والتوحيد.

فى ٧ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ أتم الجيش الإسرائيلى عملية احتلال شرق القدس، وفى ٢٩ من الشهر نفسه أزيل الحائط الفاصل بين شطرى المدينة، وارتفع العلم الإسرائيلى ليعلن توحيد شطريها، وشكلت إدارة عسكرية إسرائيلية للمدينة، وبدأت السلطات الإسرائيلية فورًا سلسلة من الإجراءات العملية، بهدف إدماج شطرى المدينة من خلال عدد من القوانين، وتعيين لجنة لترسيم الحدود، والحفاظ على غالبية يهودية، وإلغاء القوانين الأردنية، وإغلاق المصارف العربية، وفرض ضرائب إسرائيلية، ومناهج تعليم إسرائيلية فى المدارس الحكومية الرسمية، وكان أخطر الإجراءات مصادرة الأراضى، وإنشاء مستوطنات جديدة[٢٦].

وأصبح هدف السياسة الإسرائيلية تجاه القدس هو الضم، وإزالة معالمها العربية، وذلك من خلال منع الفلسطينيين من بناء بيوت جديدة، أو ترميم المتداعى من البيوت القديمة، وجرف أحياء عربية كاملة بهدمها، أو بتنحيتها من محيط المدينة، وتوابعها ومصادرة جميع ما يعرف بأراضى الدولة، ثم إعلان ضم ما يعرف بـ «المدينة الشرقية» إداريًا، وسياسيًا، وفرض الجنسية الإسرائيلية على الفلسطينيين.

وهكذا أبعدت عمليات التغيير تلك مدينة القدس عن المعالم التى

حددها قرار التقسيم، فقد اتسعت مساحة القدس بشكل مثير خلال السنوات اللاحقة للاحتلال، فأضيفت إليها أحياء ذات كثافة فلسطينية محدودة، ونزعت ضواحى كاملة مثل أبو ديس، والعيزارية فى الشرق، وألحق بها نحو ٢٨ قرية عربية، فأصبحت القدس التى تحت السيطرة الإسرائيلية فى ١٩٦٧ ضعف القدس - الجزء الغربى - التى احتلتها ١٩٤٨، وأصبح شرق القدس الذى لم يكن به مستوطن واحد عام ١٩٦٧ يضم ١٦٠ ألف مستوطن عام ١٩٩٣، وكذلك تحددت مساحة القدس جغرافيًا على نحو ١٤٪ من مساحة الضفة الغربية، والمخطط أن يصل إلى ٢٠٪(٢٧).

وتتواصل الضغوط الإسرائيلية لإفراغ القدس من حقائقها العربية الفلسطينية فى بعدها المؤسساتى، كالضغط لإزالة الوظيفة السياسية لبيت الشرق وغير ذلك.

وفى إطار السياسة التوسعية، والنية المبيتة لدى إسرائيل حيال القدس، سنّ الكنيست فى ١٩٨٠/٧/٣٠ قانونًا أساسيًا لإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، وكان المقصود بالطبع القدس الموحدة، وتكثفت ونشطت عمليات الاستيطان حتى صدقت الحكومة الإسرائيلة على بناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية فى منطقة جبل أبو غنيم «هارحوما» فى أبريل/ نيسان ١٩٩٥، ثم جاء قرار بلدية القدس بإقامة حى رأس

العمود بالجزء الشرقى من المدينة عام ١٩٩٧، ثم الخطة التى أعلنت فى يونيو/ حزيران ١٩٩٨ لتوسيع بلدية القدس - الجزء الغربى - لتشمل مختلف المدن، والتجمعات الاستيطانية، التى أقيمت فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧(٢٨).

سادسًا - القدس فى الطرح الصهيونى الأخير «العزيرية وأبو ديس ورام الله»(٢٩):

حاولت إسرائيل استنساخ قدس جديدة، لتكون عاصمة ممسوخة للدولة الفلسطينية، وهى - أيضًا - لا تقدم هذا الطرح خالصًا دون شرط، بل من خلال مساومة ممقوتة، فى محاولة لأن تجعل لما تقدمه ثمنًا تحصله، فهى تعطى بيد، وتأخذ بأياد عديدة، هذا إن كانت لديها أهلية للعطاء من الأساس، أو كان لديها ما تعطيه، فالقدس أرضنا، وحين تعود، فهى حق عاد، وليست عطاء.

هذا؛ لأنه عندما احتلت إسرائيل القدس عام ١٩٦٧ كانت العزيرية وأبو ديس ضمن مدينة القدس، فانتزعتهما إسرائيل من القدس، ثم أعلنت القدس - بعد أن أعلنت توحيد شطريها الشرقى والغربى - عاصمة لها، وأبقت العزيرية وأبو ديس خارج ترسيمها الخاص للقدس، برغم أنهما جزء من المدينة، كما رسمها القرار (١٨١/١٩٤٧).

ويجرى حاليًا تكبير المنطقتين «العزيرية وأبو ديس» وربطهما برام الله؛ لتكون هذه المنطقة العزيرية وأبو ديس ورام الله القدس الفلسطينية، ويتم إنشاء ممر بينها، وبين الأماكن المقدسة الدينية بإشراف مشترك، وليس دوليًا بين فلسطين وإسرائيل لتأمين حرية العبادة للمسلمين والمسيحيين.

وكان مما طرحه المفاوض الإسرائيلى فى إطار هذه المساومة، وتعهده بألا تنعت إسرائيل القدس - شرقيها وغربيها - بهذا الاسم «القدس» بعد أن يتركها الفلسطينيون، وتكتفى باسم أورشليم، حتى يكون اسم القدس خاصًا بالمنطقة التى ستكون عاصمة لفلسطين أى العزيرية وأبو ديس ورام الله.

المحور الثانى - الأبعاد القانونية لإشكالية العاصمة

يعالج هذا المحور موضوعين فرعيين هما المركز القانونى لمدينة القدس، وموقع القدس فى الأطر القانونية لعملية السلام فى الشرق الأوسط.

أولاً - المركز القانونى لمدينة القدس:

تمثلت بوادر التدخل الدولى فى شؤون القدس، فيما عرف بامتيازات الدول الأوروبية فى حماية الأماكن المقدسة فى القدس،

ويمكن أن نعد هذا أسوأ وأخطر ما ارتكبته الدولة العثمانية فى حق المدينة المقدسة، حين جعلت لتلك الدول يدًا فى أمر القدس، بمنحها هذه الامتيازات.

أثبتت الدول الأوروبية لنفسها هذه الامتيازات فى مؤتمر باريس فى مارس/ آذار ١٨٥٦، ثم فى مؤتمر ومعاهدة برلين ١٨٧٨، كما أثبتت أيضًا ما عرف (بالحقوق الراهنة) للدول الموقعة على تلك المعاهدة، والتى انصبت على الامتيازات فى الأماكن المقدسة، وظلت تلك المعاهدة القاعدة الأساسية للتعامل الدولى بشأن القدس، حتى الحرب العالمية الأولى، واحتلال الحلفاء مدينة القدس فى ١٩١٧/١٢/٩(٣٠).

ثم ظلت القدس عاصمة للدولة الفلسطينية تحت الانتداب البريطانى منذ عام ١٩٢٣، وحتى عام ١٩٤٨(٣١).

بعد هذا يعد قرار تقسيم فلسطين وتدويل القدس رقم ١٨١ الصادر عن الأمم المتحدة فى ١٩٤٧/١١/١٩ حجر الأساس ونقطة الانطلاق الرئيسة فى تحرير المركز القانونى الدولى لمدينة القدس؛ لأنه المعبر عن الإرادة الدولية، أو الشرعية الدولية، الممثلة فى هيئة الأمم المتحدة.

وفيما أرى يجب ألا يعتد بغير ذلك القرار فى هذا الشأن سواء ما

سبقه من بيانات، واتفاقات ثنائية أو جماعية، عبرت عن مصالح وامتيازات لبعض الدول الاستعمارية فى القدس، وما لحقه من إعلانات، أو قرارات، أو قوانين من جانب دولة إسرائيل، وما يصدر من تصريحات عن بعض الفلسطينيين، توحى بالتفريط فى كثير مما احتواه المركز القانونى الدولى لمدينة القدس، حين يتحدثون عن (القدس الشرقية) فحسب، ويغفلون الجزء الغربى من المدينة.

وفى الحديث عن القدس العربية فى المحور السابق، انتهينا إلى أن مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، أصدر قراره رقم ١١٤ فى ١٩٤٩/١٢/٢٠ بإبطال إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها.

وحسنًا فعل المجلس بقراره هذا، ومن ثم أصبح المركز القانونى للجزء الغربى من القدس، والذى احتلته إسرائيل عام ١٩٤٩ من قبيل الأراضى المحتلة التى تخضع لاتفاقات جنيف(٣٢).

المعروف أن إسرائيل رفضت قرار التدويل، ومع تعذر تطبيقه أطلقت إسرائيل قواتها، فاحتلت معظم القدس، وتمكنت الجيوش العربية من منعها من الاستيلاء على القدس القديمة، وبعض ضواحيها الشرقية، وتم توقيع اتفاقية هدنة إسرائيلية أردنية فى أبريل/ نيسان ١٩٤٩ تأكد فيها تقسيم المدينة واقعيًا بين الطرفين، ثم عبرت إسرائيل عن مطامعها التوسعية، فأعلنت أن حرب ١٩٤٩/٤٨ قد بدلت عناصر

جديدة مما أقرته المنظمة الدولية عام ١٩٤٧، وأنه لابد أن تراعى هذه العناصر عند مفاوضات السلام النهائية، ورفضت فى مذكرة لاحقة رفعتها إلى الجمعية العامة فى ١٩٤٩/١١/١٦، كل فكرة تستند إلى قرار التدويل، واعتبرت أن الوضع الراهن، أى التقسيم الفعلى للمدينة هو الذى يقره الحكم القانونى، ولكن الجمعية العامة لم تعبأ بهذا الادعاء، وأقرت من جديد مبدأ التدويل الأصلى الصادر فى ١٩٤٧/١١/٢٩، وعلى هذا الأساس الدولى أصدرت هيئة الوصاية التابعة للمنظمة الدولية نظام الإدارة الدولية الخاص بالمدينة المقدسة فى ٤ أبريل عام ١٩٥٠(٣٣) أما شرق القدس فتم ضمه كوديعة إلى الأردن، إذْ لا يمكن اعتبار الوجود الأردنى فيه من قبيل القوة الأجنبية المحتلة، كما هو شأن قوات الاحتلال الإسرائيلية فى غرب (القدس).

وفى عام ١٩٥٠ حدث تطور آخر، فلم تكتف إسرائيل بما اغتصبته من القدس فى إطار ما أسمته «التقسيم الفعلى» أى ما تم الاتفاق عليه مع الأردن، فأعلنت فى ١٩٥٠/١/٢٣، أن القدس كلها وبدون تحديد هى عاصمتها السياسية، فما كان من الحكومة الأردنية إلا أن قررت هى بدورها اتباع سياسة الأمر الواقع، فضمت المناطق التابعة لها فى القدس وضواحيها، وفى الضفة الغربية من الأردن إلى المملكة الأردنية فى ١٩٥٠/٤/٢٢ (ضم الأردن الضفة الغربية بما فيها شرق القدس

إلى إمارة شرق الأردن تحت مسمى المملكة الأردنية الهاشمية، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٦٧، حيث تم احتلال شرق القدس فى عدوان الخامس من يونيو/ حزيران، فأصبحت أرضًا محتلة، مثل سابقتها - غرب القدس - خاضعة لاتفاقات جنيف(٣٤).

منذ ذلك الحين أصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات بمنع إسرائيل من القيام بأية تغييرات جغرافية، أو ديموغرافية فى الأرض المحتلة مع تأكيد بطلان أية إجراءات تؤدى إلى مثل هذه التغييرات.

وحين سن الكنيست الإسرائيلى فى ١٩٨٠/٧/٣٠ قانونًا أساسيًا لإعلان القدس عاصمة لإسرائيل استنكر المجتمع الدولى هذه الخطوة، وصدر القرار ٤٧٨ من مجلس الأمن بإدانة إسرائيل، ودعوة الدول التى أقامت بعثات دبلوماسية فى القدس إلى سحب هذه البعثات، وبالفعل قامت ١٢ دولة بسحب سفاراتها من القدس من مجموع ١٣ دولة، ولم تبق سوى سفارة كوستاريكا(٣٥).

تمشيًا مع قرارات القمة العربية والجمعية العامة باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، أعلن الأردن فك الارتباط القانونى والإدارى بالضفة الغربية عام ١٩٨٨.

وفى إطار إبراز المركز القانونى للقدس، ننوّه هنا بأهمية المرتكزات

أو الأسس التى سبق توضيحها فى الحديث عن القدس العربية بالمحور الأول، مضافًا إليها ما تضمنه إعلان المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر ١٩٨٨/١١/١٥ بشأن قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف داخل حدود قرار التقسيم ١٩٤٧/١٨١.

ويعنينا فى هذا الإعلان أنه نص على أن القدس الشريف هى عاصمة الدولة الفلسطينية، وباعتراف ١٢٤ دولة بقيام فلسطين، على هذا الأساس تكتسب القدس مركزًا قانونيًا دوليًا كعاصمة لفلسطين، بينما على الجانب الآخر نجد العالم كله يعتبر الوجود الإسرائيلى فى القدس وجودًا غير شرعى لقوة احتلال ليس لها إلا مجرد إدارة المدينة، إلى حين عودة السيادة الوطنية إليها، بعد التحرير.

وبهذا تكون الدول الـ ١٢٤ التى اعترفت بقيام دولة فلسطين، قد تجاوزت الوضع الخاص لمدينة القدس الذى تقرر فى القرار ١٩٤٧/١٨١، وأثبتت لها مركزًا قانونيًا جديدًا (عاصمة لفلسطين).

وعلى أساس الإعلان نفسه رحبت الأمم المتحدة - الجمعية العامة - بقيام دولة فلسطين، وعدلت مسمى بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة إلى مسمى بعثة فلسطين، بل إنها قامت، مؤخرًا برفع مستوى تمثيل بعثة فلسطين إلى مستوى تمثيل بعثات الدول - باستثناء حقى الترشيح والتصويت - ولم يكن يخفى

على الهيئة الدولية أن إعلان قيام دولة فلسطين قد نص على أن عاصمة هذه الدولة هى القدس الشريف(٣٦).

ثانيًا - موقع القدس فى الأطر القانونية لعملية السلام فى الشرق الأوسط:

نقصد بهذه الأطر كلاً من إطار اتفاق كامب ديفيد، وأعمال مدريد، واتفاقات أوسلو، وما تضمنته رسائل التطمينات الأمريكية إلى الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى.

١ - موقع القدس فى اتفاقات كامب ديفيد الإطارية للسلام فى الشرق الأوسط سبتمبر/ أيلول ١٩٧٨:

تضمنت هذه الاتفاقات عنصرين مهمين:

- أن الأساس المتفق عليه لإيجاد تسوية سلمية للصراع بين إسرائيل وجاراتها هو قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بجميع أجزائه.

- اعتراف الطرفين - لأول مرة فى اتفاق رسمى - بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، ومتطلباته العادلة.

غير أنه لم يكن هناك اتفاق بشأن الانسحاب الإسرائيلى من القدس، وقد تجلت الآراء المعارضة للطرفين الموقعين فى رسائل

متبادلة أرفقت بالوثيقة، وقد اعتبرت هذه الاتفاقات مجرد حل جزئى؛ لأنها لم تتناول أيًا من القضيتين المهمتين المتعلقتين بالقدس، وبالسيادة الوطنية الفلسطينية، ومن ثم فقد رفضت من جانب غالبية البلدان فى الجمعية العامة(٣٧).

وإذا كانت السياسة المصرية لم تعتبر إسقاط القدس من وثائق كامب ديفيد يحول دون الحديث عنها فى سياق الإطار الجغرافى للحكم الذاتى المنصوص عليه فى وثائق كامب ديفيد، وترى أن القدس جزء من الضفة الغربية التى يشملها الحكم الذاتى، والتى ينطبق عليها القرار ٢٤٢ أساس التسوية، وقد تأكد هذا فى رسالتين بعثهما الرئيس السادات إلى كل من الرئيس كارتر ١٩٧٨/٩/١٧، والملك الحسن الثانى ملك المغرب فى شأن القدس(٣٨)، يظل الإعلان من طرف واحد (مصر) بأن القدس جزء من الضفة الغربية، والاعتماد عليه فى الدفاع عن عروبة القدس، يعد أساسًا ضعيفًا، وغير كاف، لعدم إشارته إلى المركز القانونى، السابق الإشارة إليه لمدينة القدس، والذى يستند إلى الإرادة الدولية، التى يجب أن تنصاع لها إسرائيل، والذى يعتبر القدس أرضًا فلسطينية محتلة، يجب أن تعود السيادة عليها إلى الفلسطينيين، أصحاب الأغلبية فيها قبل الاحتلال، حيث لا شرعية لكل ما أحدثته قوة الاحتلال من تغيرات جغرافية أو ديمغرافية فيها.

٢ - القدس فى وثائق مؤتمر مدريد[٣٩] واتفاقات أوسلو[٤٠]:

أشار حيدر عبد الشافى - رئيس الوفد الفلسطينى إلى مؤتمر مدريد - فى كلمة الوفد الفلسينى فى جلسة افتتاح المؤتمر ١٩٩١/١٠/٣١ إلى أن القدس هى حاضر ملموس برغم غيابها المزعوم عن مسرح المؤتمر، واستبعادها المصطنع منه، وقال إنها برغم كونها مدينة السلام، فقد منعت من حضور مؤتمر السلام، وحرمت من أداء رسالتها.

وأكد على أن ضم إسرائيل (للقدس العربية) سيظل غير مشروع فى نظر المجتمع الدولى، ويعد بمثابة إهانة للسلام الذى تستحقه هذه المدينة.

ثم عاد ليؤكد فى كلمته بجلسة الردود ١٩٩١/١١/١ أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢، ومبدأ الأرض مقابل السلام، إنما يشكلان أساسًا مرجعيًا ومصدرًا للسلطة القانونية لمؤتمر مدريد والمفاوضات، مستندًا فى ذلك إلى ما تضمنته كتب الدعوة لهذا المؤتمر.

وانصب تأكيده فى هذه الجلسة على أن البنود الواردة فى القرار ٢٤٢ تنطبق على (القدس الشرقية)، وقال: إن القدس الفلسطينية هى رمز هويتنا، وتأكيد وجودنا على أرض وطننا.

يذكر أن إسحق شامير - رئيس الوفد الإسرائيلى - لم يشر إلى

القدس فى كلمته بالجلسة الافتتاحية، وفى كلمته بجلسة الردود.

وكذلك فعل الجانبان الأمريكى والسوفيتى فى كلماتهم بالجلسة الافتتاحية وجلسة الردود، فلم يشيرا إلى القدس تحديدًا، وإن أشار إلى أن القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ هما أساس هذه العملية السلمية، وأن القرار ٢٤٢ تضمن مبدأ مبادلة الأرض بالسلام.

أما من ناحية إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى الموقع فى واشنطن حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، فقد نص على أن القدس تقع ضمن القضايا المتبقية لمفاوضات الوضع النهائى المادة (٥) فقرة (٣) كما نص الملحق الأول لهذا الإعلان، وهو بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها، فى فقرته الأولى، على أن فلسطينيى القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق فى المشاركة فى العملية الانتخابية، ووفقًا لاتفاق بين الطرفين.

وأرى أنه من الضرورى لإبراز التزامات الجانب الإسرائيلى حيال القدس الرجوع إلى إعلان المبادئ، الموقع بالأحرف الأولى فى أوسلو ١٩٩٣/٨/٩، والرسائل المتبادلة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى سبتمبر/ أيلول، وأكتوبر/ تشرين ١٩٩٣ المتضمنة تعهدات إسرائيلية بشأن (القدس الشرقية)[٤١].

٣ - القدس فى رسائل التطمينات الأمريكية[٤٢]:

فى الوقت الذى تؤكد رسالة الرئيس الأمريكى جورج بوش التى أرسلها إلى إسرائيل فى ١٨/١٠/١٩٩١ التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل، وتثبيت تفوقها النوعى، وضمان حدود آمنة وقابلة للدفاع عنها، نجدها لم تشر إلى القدس مباشرة، وإنما اكتفت بالإشارة إلى سلام عادل بين إسرائيل وجيرانها، يستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨.

أما رسالة الضمانات التى بعثت بها الإدارة الأمريكية إلى الجانب الفلسطينى فى التاريخ نفسه ١٨/١٠/١٩٩١، فقد أسهبت فى الحديث عن القدس، حيث قالت: والولايات المتحدة تفهم مدى الأهمية التى يعلقها الفلسطينيون على مسألة (القدس الشرقية)؛ لذلك نريد التأكد (التطمين) على أنه لا شىء يعمله الفلسطينيون بخصوص اختيار أعضاء وفدهم فى هذه المرحلة من العملية، يمكن أن يؤثر على مطالبهم بشأن (القدس الشرقية)، أو أن يضر بنتيجة المفاوضات، أو أن يكون بمثابة سابقة فيها، ويبقى موقفًا حازمًا للولايات المتحدة كون القدس يجب ألا تعود أبدًا مدينة مقسمة، وكون وضعها النهائى يجب أن يتقرر بالمفاوضات؛ لذلك نحن لا نعترف بضم إسرائيل (القدس الشرقية)، أو بتوسيع حدودها البلدية.

وتضمنت تلك الرسالة أيضًا أن موقف الولايات المتحدة هو أنه يحق لفلسطينيى القدس الشرقية الاشتراك فى التصويت لانتخابات سلطة حكم ذاتى انتقالية، وأن الولايات المتحدة تعتقد أيضًا أنه يحق للفلسطينيين من (القدس الشرقية)، ومن خارج الأرض المحتلة، أن يشتركوا فى المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائى.

وكذلك تضمنت أن الولايات المتحدة تدعم حق الفلسطينيين فى طرح (أى مسألة) على طاولة المفاوضات.

وهذه الضمانة الأخيرة - الحق فى طرح أية مسألة - أراها مدخلاً مناسبًا للحديث بقوة عن القدس العربية بمفهومها المطروح فى هذه الدراسة، ومن خلال المركز القانونى الدولى الذى أبرزته هذه الدراسة أيضًا لهذه المدينة العربية، ويجب ألا تستدرجنا أية خطابات سياسية رسمية أو غير رسمية إلى قصر حديثنا، أو تفاوضنا على الجزء الشرقى من مدينة القدس، وإغفال الجزء الغربى منها.

المحور الثالث ـ القدس كيف تكون عاصمة لفلسطين؟

يعالج هذا المحور موضوعين فرعيين هما: إشكالات وسقوف التفاوض، وأهم السيناريوهات، والرؤى المستقبلية لإشكالية العاصمة: القدس.

أولاً - إشكالات وسقوف التفاوض حول القدس:

نقصد بإشكالات التفاوض مجموعة المشكلات والعقبات التى تصاحب هذه العملية، ونقصد بسقوف التفاوض المحددات والأطر التى تحكم عملية التفاوض بشأن القدس؛ لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية، وعليه فسوف نشير إلى هذه الإشكالات والسقوف، راجين من القيادة أو المفاوض الفلسطينى أن يعمق رؤيته بصددها، وأن يحدد موقفه منها بدقة بالغة.

المشكلة الأولى: أصبح لدينا ما يمكن تعريفه «بمتاهة مفاهيمية» متعلقة بالقدس، حاول العدو الصهيونى بآلياته المختلفة أن يغرقنا فيها، بعد أن استطاع إهدار ملامح المدينة المقدسة، برغم كل خصوصياتها التاريخية، والديموغرافية، والدينية، والحضارية.

فالقدس لا تعنى - كما يريد البعض لها - مجرد (مصطلح أثرى)، ينصب على المدينة القديمة داخل الأسوار، ولا تعنى فحسب، كما يريد لها آخرون مجرد (مصطلح دينى) يتلخص معناه أو ينحصر فى الإشارة إلى المعالم الدينية المقدسة.

وهى لا تعنى أيضًا، كما يريد لها العدو الصهيونى حاليًا، ذلك (الترسيم الهلامى التوسعى الاستعمارى) الذى طُرح ضمن مشروعه لما

يسميه «القدس الكبرى».

كذلك لا يمكن قبول قضية القدس (كمرادف للقضية الفلسطينية)، فقضية فلسطين باعتبارها قضية تحرير أرض، وتقرير مصير شعب، هى قضية تقليدية، كقضايا كثير من الشعوب والبلدان قبل الاستقلال، أما قضية القدس، فهى، إلى جانب هذا، (قضية عقيدة، وحضارة).

بقيت نقطة نتحدث فيها بالخطاب المناسب للأخ والشريك فى الدفاع عن عروبة القدس، وهى أن القدس - أيضًا - لا تعنى فحسب ما جرى على الألسن، خطأ أى (القدس الشرقية)، أو (القدس العربية مقصودًا بها - لفظًا أو سياقًا - شرق القدس، أى ما تم احتلاله عام ١٩٦٧).

إنما علينا أن نستدعى فى ضميرنا الحضارى دائمًا أوضح المعانى التى رسخت فى قلوبنا وعقولنا، بشأن القدس: تاريخيًا، وجغرافيًا، ودينيًا، وحضاريًا، ثم قانونيًا، وأن نجتهد فى تفعيل المركز القانونى الدولى لها، والمنصبّ على معنى القدس قبل وبعد صدور قرار التقسيم، والمحدد فى تعبير «القدس وضواحيها» أى القدس بشطريها الحاليين شرقًا وغربًا.

وعليه أيضًا فنحن نرى أن مطالبة المجلس الوطنى الفلسطينى إسرائيل فى إعلان استقلال فلسطين الصادر فى ١٩٨٨/١١/١٥

بالانسحاب من الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية أى شرق القدس؛ لا تعنى أنه تنازل عن بقية القدس - شطرها الغربى - حيث إن لهذا الشطر الغربى مركزه القانونى - كأرض محتلة - فى مقررات دولية قائمة وسارية المفعول يمكن الاحتجاج بها أمام أى محفل دولى، وهى تَجُبُّ الإعلان الفلسطينى فى تقصيره أو خطئه إن اعتبرناه كذلك. وقد سبقت الإشارة إلى هذا المركز القانونى كغرب القدس.

وهناك ما يفيد أن سكوت الإعلان لم يكن تقصيرًا أو خطأ، وإنما اعتمادًا على المركز القانونى المستقر للشطر الغربى - كأرض محتلة - وهو عودة المجلس الوطنى نفسه إلى التأكيد على أن القدس بشطريها يجب أن تخضع لمفاوضات الحل النهائى، وذلك فى بيانه بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢.

كذلك فإن ما يتردد فى خطاب السلطة الفلسطينية وهو قولها «القدس الشريف» لا نظنه ينصب على المعالم الدينية المقدسة فحسب، فإن هذه السلطة تستخدم هذا التعبير اسمًا لعاصمة الدولة الفلسطينية، والعاصمة مؤسسات سياسية ودستورية وقضائية، وتشريعية، وليست مجرد معالم دينية أو مجموعة مقدسات.

لكن الخطر الذى يجب التنويه به هو قصر دلالة هذا التعبير القدس الشريف على شرق القدس، أو ما اشتهر خطأ (القدس

الشرقية أو العربية)، وإن رأى البعض هذا الخطر محققًا بالفعل، فى ضوء سلوك السلطة الفلسطينية الحالى، أو فى ضوء حديث رسالة التطمينات الأمريكية إلى الجانب الفلسطينى بشأن (القدس الشرقية)، أو فى ضوء الرسائل المتبادلة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى والمضمنة تعهدات إسرائيلية، بشأن (القدس الشرقية) تحديدًا، فيمكننا القول هنا إن الباب ما يزال، وسيظل مفتوحًا أمام الفلسطينيين عمومًا، والسلطة الفلسطينية تحديدًا لطرح قضية القدس بشطريها على مائدة التفاوض استنادًا إلى:

أ - حيثيات المركز القانونى للمدينة - شرقها وغربها - السابق شرحه وتأكيده.

ب - ما تضمنته رسالة التطمينات الأمريكية إلى الجانب الفلسطينى بشأن حق الفلسطينيين فى طرح (أى مسألة) على طاولة المفاوضات.

ج - ما ورد فى المادة الأولى من إعلان المبادئ نصًا على أن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية هو من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية، ويهمنا هنا عبارة (من بين أمور أخرى) التى تسمح بطرح كل ما يراه الفلسطينيون موضوعًا للتفاوض.

د - لا يوجد فى الشرعية الدولية والمقاربة الأممية للقدس ما يحول دون الطعن فى ضم إسرائيل لغرب القدس(*).

أما عن مخاوف البعض بشأن ما ورد في المادة الأولى من إعلان المبادئ، والتى تعتبر قرارى مجلس الأمن (٢٤٢) أساسًا للتسوية الدائمة، وتحصر المفاوضات فى هذا الإطار، الأمر الذى يجعل من الجائز استبعاد بقية القرارات الدولية التى تتحدث عن تدويل القدس، وعدم شرعية ضم إسرائيل الشطر الغربى من المدينة فى ١٩٤٨ فنقول - فى تناول جديد لهذا القرار، وفيما يفيد فى إمكانية سريانه على كل الأرض المحتلة منذ ١٩٤٨ -: إن الفقرة (أ) من المادة الأولى فى هذا القرار نصت على ضرورة انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضى التى احتلت فى الصراع الأخير.

ولم أستخدم هنا كلمة «أراضٍ» متعمدًا، واستخدمت «الأراضى» استنادًا إلى:

١ - دليل منطقى، يتمثل فى أنه لا يتصور أن يصدر قرار عن مجلس الأمن منطويًا على تضارب وخلل فى بنيته الموضوعية، فكيف يؤكد فى المقدمة مبدأ عدم جواز حيازة الأرض بطريق الحرب، أو العدوان، ثم يأتى في مادته الأولى فيسمح لإسرائيل بارتكاب هذه المخالفة الدولية، ولا يطالبها بالانسحاب من كل الأراضى التى احتلتها

بالقوة أو بالحرب؟!

وكذلك، كيف يؤكد القرار (٢٤٢) فى مقدمته على المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التى تقرر عدم مشروعية اللجوء إلى القوة فى العلاقات الدولية، ثم يأتى فى مادته الأولى، فيسمح لإسرائيل بذلك فيوافقها على ألا تنسحب من الأراضى التى احتلتها بالقوة، أو يقرها على احتلال بعضها؟!

٢ - **دليل وثائقى:** إذ إن القرار ٢٤٢ ببقية اللغات المعتمدة فى الأمم المتحدة حين صدوره، يخلو من هذا الدَّخَل أى الالتباس المتعمد فى النص الإنجليزى، والذى اصطنعته الإمبريالية، متواطئة مع الدوائر الصهيونية.

٣ - **دليل سياسى:** إذ إنه نتيجة للمراجعات العديدة بين مجلس الأمن والدول المعنية إبان إصدار القرار المذكور، وخاصة مصر التى كانت مدركة خطورة تنكير كلمة أراضٍ فى القرار اضطر القوى الغربية إلى أن تمنح وعودًا شفوية بالتدخل، إذا حدثت مشاكل فى التطبيق، وذلك لعلمها بأن كلمة أراضٍ غير مناسبة فى مثل هذا القرار.

وهناك دليلان تفسيريان:

- الأول تضمنه القرار ٧٩٩ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٩٣

بشأن قضية المبعدين الفلسطينيين، حيث حرص على تأكيد أن اتفاقية جنيف الرابعة تسرى على (جميع الأراضى) التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧[٤٣].

– الثانى يتمثل فى أن المادة الأولى فقرة (أ) من القرار ٢٤٢ استخدمت عبارة (الصراع الأخير)، ولم تستخدم عبارة العدوان الأخير، أو عدوان الخامس من يونيو/ حزيران الماضى، وقد صدر القرار فى ١٩٦٧/١١/٢٢ أى بعد حدوث العدوان بما يزيد على خمسة أشهر.

وكما هو معروف فإن كلمة (صراع أو نزاع) من خلال استخداماتها اليومية فى الخطاب السياسى، والتفاوضى، أو الدبلوماسى، والقانونى، والإعلامى أشمل، وأوسع دلالة، بحيث نستطيع أن نقول: إنها تستوعب حلقة (الصراع العربى – الصهيونى) الأخيرة منذ بدء حرب ١٩٤٨ وحتى اليوم، بحيث نستبعد قصر دلالة عبارة الصراع الأخير التى استخدمها القرار على عدوان ١٩٦٧/٦/٥، فهو مجرد عدوان خاطف فى إطار هذا الصراع، ولو كان مجلس الأمن يقصد ذلك العدوان تحديدًا لقال: (العدوان الأخير) أو (عدوان الخامس من يونيو/ حزيران الماضى)، ولا نعرف من الذى تطوع فتحدث باسم مجلس الأمن؟ وقال: الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ فحسب، بينما المجلس

يقول: (الأراضى المحتلة فى الصراع الأخير)، على الإطلاق.

المشكلة الثانية: تتعلق بمهارات التفاوض، فإنه من الضرورى التزود بها فى شخص المفاوض، وفى أدواته. معروف أن المفاوض قد يتنازل، أو يفرط نتيجة ضعف الموقف الذى يمثله، أو نتيجة لضعف أدواته أو غيابها، أو نتيجة لخيانة متعمدة، أو نتيجة لضعف مهاراته الشخصية، وإمكانية خداعه من جانب خصمه.

لقد تردد أن المفاوضين الفلسطينيين كانوا يطلبون من الخصم الصهيونى أن يزودهم بالخرائط، أهم أدوات التفاوض!

وقد هوجم موقعو اتفاقات أوسلو كثيرًا؛ لدرجة اتهامهم بالتفريط أو التنازل، وفى معرض الدفاع عنهم قال البعض: إنهم خُدعوا؛ لقد أعطاهم رابين وعودًا شفوية بوقف الاستيطان، ورفض أن يعطيهم الوعود مكتوبة، متعللاً بأن ذلك يهدد بسقوط حكومته، وبالتالى لم يكن هناك التزام إسرائيلى مكتوب يمنع إسرائيل من المضى فى الاستيطان، أى أن المفاوض الفلسطينى قد خدع من جانب خصمه، ولم يتنازل[٤٤]، ونحن نرى أنه مخطىء فى الحالين.

كذلك نحذر من أن تخدعنا الفرحة باستعادة جزء، فنغفل عن جزء آخر، خاصة إذا كان الطرف الآخر لا يخجل من اللجوء إلى الإيهام،

والتزييف، والتدليس.

لقد قالها بصراحة، دورى جولد - مستشار نتينياهو السابق ومندوب إسرائيل فيما بعد فى الأمم المتحدة -: «وعلى الطرف الآخر ألا يلومن إلا نفسه»[٤٥] فى معرض حديثه عن التدليس فى التفاوض.

المشكلة الثالثة: تتمثل فيما خلّفته سياسة الأمر الواقع التى اتبعتها إسرائيل فى القدس بشطريها على مدى خمسين عامًا، حيث خلقت ما يعد معضلة بمعنى الكلمة تحتاج جهودًا مكثفة للتعامل معها فى أبعادها المختلفة إداريًا وديموغرافيًا وثقافيًا.

ولعل هذا كان أحد الأسباب التى دفعت مجلس الوصاية إلى اتخاذ قراره بإبطال قرار الكنيست الإسرائيلي، بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل عام ١٩٤٩، فقد كان يخشى أن يمكنها ذلك من إحداث تغييرات ديموغرافية على حساب الأغلبية العربية فى القدس[٤٦]، وإن لم يَحُلْ ذلك دون تنفيذهم ما أرادوا.

ولم يَحُد توقيع إعلان المبادئ الفلسطينى - الإسرائيلي من سياسة إسرائيل الاستيطانية؛ فغداة بداية ما عرف بالمرحلة الانتقالية من الاتفاق، صرح نائب رئيس بلدية القدس:

«إن هدف إسرائيل هو زيادة عدد اليهود فى القدس بما يعادل ٧٠

ألفًا خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ موعد بدء المفاوضات النهائية»، وذلك يعنى وصول نسبة اليهود فى المدينة إلى ٨٠٪، وليس هذا خافيًا على صناع القرار، فهم يعرفون أنه حين يأتى موعد المفاوضات النهائية؛ لن يكون هناك ما يمكن التفاوض عليه بشأن القدس؛ إذ كيف يتأتى التفاوض حول مدينة بات نحو ٨٥٪ من عقاراتها ملكًا لليهود، وهم يمثلون ٨٠٪ من سكانها؟[٤٧].

المشكلة الرابعة: كذلك نرى أن من أخطر مشكلات التفاوض بشأن القدس، ما يعرف بسقوف أو محددات هذه العملية، خاصة إذا تعمدت وضع هذه المحددات قوى دولية كبرى ذات صلة، جاعلة منها قيدًا يصعب على المفاوض اجتيازه، ونقصد تحديدًا الدور الذى تلعبه الولايات المتحدة نيابة عن إسرائيل، وأصالة عن نفسها، باعتبارها مصممة وراعية لعملية السلام فى الشرق الأوسط[٤٨].

وحتى لا يسقط هذا السقف محطمًا رؤوسنا، أو حتى لا ينخفض إلى درجة تنكتم عندها أنفاسنا، لابد من التحرك الجاد، والمكثف والفورى.

لابد من استيعاب الصورة المؤلمة لواقع القدس[٤٩]، وكذا الصورة القبيحة للغطرسة الصهيونية، وللأطماع الغربية الرامية إلى التدنى بهذا السقف إلى مجرد السماح للفلسطينيين، بحد الإشراف على

المسجد الأقصى لممارسة العبادة(٥٠).

لابد من تكاتف الجهود وتجميعها لمواجهة معركة بهذه الحدة، وهذه الخطورة، ولابد من رصد أهم اجتهادات الفقهاء العرب والمسلمين فى القانون الدولى، بشأن تأكيد عروبة القدس، وكيفية تحريك قضيتها فى المحافل ذات الصلة، ودعم دور المفاوض الفلسطينى، وإجهاض المزاعم الإسرائيلية حول المدينة المقدسة(٥١).

ثانيًا ـ سيناريوهات ورؤى مستقبلية:

تتباين هذه الرؤى إلى طرفى نقيض بين الطرح العربى والطرح الصهيونى، ويظل التباين قائمًا؛ لكن بدرجات متقاربة بين الرؤى المختلفة التى يقدمها الجانب العربى باجتهاداته العديدة.

وبداية نسجل رفضنا التام لكل الرؤى الصهيونية بشأن العاصمة الفلسطينية؛ لأنها - بإيجاز - تقوم على تسليم مجرد بؤر أو مساحات متفرقة من الأرض، أو تبادل مناطق، أو الإقرار بسيادة جزئية للفلسطينيين(٥٢).

وقبل أن نتناول الرؤى العربية نشير إلى رؤية المحامى الدولى الشهير جون ويتبيك المتخصص فى الشؤون الفلسطينية الإسرائيلية وعملية السلام تحديدًا؛ إذ يرى أنه فى حالة وجود دولتين (فلسطين

وإسرائيل)، فسيكون على إسرائيل أن تختار أحد خيارين:

الأول: القبول بتقسيم السيادة على القدس - عاصمة لفلسطين مثلها فى ذلك مثل إسرائيل - بما يتلاءم مع ما ينص عليه القانون الدولى، باعتبار كل التوسعات التى تتم فى (القدس الشرقية) هى انتهاكات لأراض أو مناطق محتلة.

الثانى: أن تتم المشاركة فى السيادة على قدس موحدة غير مقسمة داخل حدودها المحلية الحالية التى حددتها إسرائيل من جانب واحد، مثل مناطق السيادة المشتركة Condominium التى قد تتحول لتكون عاصمة واحدة، غير قابلة للتقسيم لدولتين ذات سيادة.

وفى كلا الحالتين يمكن التنبؤ بمدينة مفتوحة طبيعيًا، يسمح بدخولها لجميع الفلسطينيين والإسرائيليين.

أما عن الرؤى العربية فعلّة التباين فيها تعود إلى المتاهة المفاهيمية التى سبق الحديث عنها ضمن مشكلات التفاوض، وفيما عرضه أيضًا المفكر الفلسطينى د. أحمد صدقى الدجانى(٥٤)، بشأن مفهوم قضية القدس، وكيف أصابه الضمور والتدنى من مرحلة كانت فيها قضية القدس تعنى دفع الخطر الصهيونى الاستعمارى عن المدينة قبل فوات الأوان (١٩١٧ - ١٩٤٨) أو تعنى تحرير القسم الغربى المحتل منها

١٩٤٨ - ١٩٦٧، إلى مرحلة ينكر فيها خصمنا وحلفاؤه وجود قضية القدس من الأساس، مرورًا بمرحلة انصب الحديث فيها على (القدس الشرقية) فحسب، واعتبارها قضية القدس.

ولذا فلا غرابة أن نجد غالبية الرؤى العربية معتلة أو سقيمة، أو ضامرة، بضمور المفهوم فى الأذهان، لقد توارت دلالته حتى كادت تخفت تمامًا، فى أذهان البعض، وإن لم يمنعنا هذا من أن نتعرف بعضها.

طرح الباحث القانونى الفلسطينى أسامة الحلبى فى كتابه (الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب) رؤية يقول فيها: إن مفاوضات المرحلة النهائية يجب أن تؤدى إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن، بما يتلاءم مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، الذى يعنى السيادة دون تدخل أجنبى؛ بحيث يتم الانسحاب الإسرائيلى من المناطق التى احتلتها عام ١٩٦٧، وتقام الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس: إما القدس الشرقية بحدودها حتى عام ١٩٦٧، وبذلك تحل مسألة القدس بتقسيمها مرة أخرى، وإما أن تقام العاصمة الفلسطينية فى جزء من القدس يتفق عليه، بحيث تبقى مدينة القدس مفتوحة، وتتسع للعاصمتين: عاصمة الدولة الفلسطينية، وعاصمة دولة إسرائيل(٥٥).

وهكذا تغفل هذه الرؤية الإشارة من قريب أو بعيد إلى الشطر الغربى من القدس.

كذلك سبقت الإشارة إلى الرؤية الفلسطينية الرسمية التى تُستقى أو تُفهم من خطاب السلطة الفلسطينية، والتى تنصب أيضًا على (القدس الشرقية)، وأوضحنا محاذير هذه الرؤية ومخارج وأدوات تخطيها.

وكذلك شأن الرؤية الرسمية المصرية التى تنصب أيضًا على (القدس الشرقية)، حيث لم يجر مجرد تشكيك فى الوضع الذى (اشتقته إسرائيل وحدها) للشطر الغربى من المدينة منذ عام ١٩٤٨(٥٦).

بقيت الرؤية التى تقدمها هذه الدراسة، حيث تتبنى هذه الدراسة الرؤية الحضارية التاريخية العقيدية المتكاملة لقضية القدس من المنظور الفلسطينى/ العربى/ الإسلامى الذى يرى قضية القدس قضية مدينة عربية محتلة، يجب تحريرها بشطريها انطلاقًا من، أو استنادًا إلى مركزها القانونى، الذى حدده المجتمع الدولى ممثلاً فى هيئة الأمم المتحدة.

وإجرائيًا على السلطة الفلسطينية أن تتمسك بالاعتراف الدولى المكثف الذى تم حتى الآن بدولة فلسطين على أساس إعلان الجزائر،

الذى نص على أن القدس الشريف عاصمة للدولة الفلسطينية، وتوظيف الاعترافات الضمنية[٥٧] من جانب الولايات المتحدة، وبريطانيا وإسرائيل بهذا الإعلان، ثم الانطلاق بعد ذلك إلى الدفاع عن بقية القدس - أى جزئها الغربى - استنادًا إلى ما فصّلته هذه الدراسة من مرتكزات وأدلة وقرائن.

يُذكر - مثلاً - أن السلطة الوطنية الفلسطينية، طالبت فى بيان لها، بعد توقيع اتفاقات أوسلو، بأن تعيد إسرائيل إلى الفلسطينيين ٤٠٪ من أراضى غرب القدس، باعتبارها أراضٍ عربية صادرتها قوات الاحتلال الإسرائيلى عام ١٩٤٨.

بهذه الخطوة، ومثيلاتها، تظل قضية القدس (العربية كلها) حية متوقدة فى القلوب والأذهان، ولا يسقط حق وراءه مطالب.

○○○

الهوامش

(١) لمزيد من التفصيل عن إشكالية الدولة الفلسطينية - عامة - راجع:

- أحمد نافع، لا تستطيع إسرائيل منع قيام دولة فلسطين، الأهرام (القاهرة) ١٨/ ٤/ ١٩٩٨.

- د. أسامة الغزالى حرب، الطريق الصعب نحو الدولة الفلسطينية، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٥/١٧.

- أنيس منصور، مواقف، الأهرام (القاهرة) ٢٨/ ٦/ ١٩٩٦.

- «البيان» سيناريوهات الولادة المتعسرة للدولة الفلسطينية، الوفد (القاهرة) ١٩٩٨/٥/١٦.

- حسن فؤاد، بيت الشرق نواة الدولة، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٦/٢٨.

- خليل يوسف، الفلسطينيون على أبواب الدولة الفلسطينية، صوت فلسطين (بيروت) أكتوبر ١٩٩٨.

- الدولة الفلسطينية: حدودها ومعطياتها وسكانها، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩١.

- عبد القادر ياسين، من صراع الوجود إلى صراع الحدود، الأهرام (القاهرة) ١٨/ ١٩٩٨/٨.

- د. عبد العليم محمد، ثمة بديل للتسوية المأزومة، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٨/١٠.

- عربى، على هامش السياسية، دولة فلسطين، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٧/١١.

- السفير على محسن حميد، إعلان الدولة الفلسطينية فى مايو ١٩٩٩ ... لم العجلة؟ الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٨/٢٣.

- فهمى هويدى، الصراع ليس على الدولة، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٥/١٩.

- كارم يحيى، اللعبة المزدوجة لنتنياهو .. ومستقبل الدولة الفلسطينية، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٦/٢٧.

- د. ليلى تكلا، فلسطين دولة، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٦/١٦.

- محمد الأنور، الفلسطينيون على طريق الدولة، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٧/١١.

- محمد سيد أحمد، الدولة الفلسطينية هى المحك (١) الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٤/٣٠.

- يوسف شعبان لبّد، قيام الدولة الفلسطينية يضع الصراع فى إطاره الحقيقي، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٨/٥.

- يوسف شعبان لبّد، الدولة الفلسطينية .. الكونفيدرالية، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٨/١٢.

- عمرو موسى: .. ولا تسوية للصراع دون دولة فلسطينية، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/١٠/٣٠.

- فرانكفورتر الجمانية الألمانية، دولة فلسطين قائمة فعلاً، الأهرام (القاهرة)١٥/١٩٩٨/٤.

- مسؤول أمريكى: إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد ... الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٩/٢٧.

نتنياهو: الدولة الفلسطينية تعنى عراق آخر ... الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٤/٢٧.

- هنرى سيجمان، السلام بدون دولة فلسطين مصيره الفشل، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٥/٢٠.

(٢) الأهرام، القاهرة ١٩٩٨/٧/٢.

(٣) الأهرام، القاهرة ١٩٩٨/٦/٢٨.

(٤) د. محمد محمد الفحام (شيخ الأزهر) المسلمون واسترداد بيت المقدس، القاهرة، مجمع البحوث الإسلامية ١٩٧٠، ص ص ٨-٩.

(٥) د. أحمد صدقى الدجانى، محاضرة بالمؤتمر السنوى الحادى عشر للبحوث السياسية: القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٦-١٩٩٧/١٢/٨.

(٦) محمد صبيح، القدس ومعاركنا الكبرى، ط٢، القاهرة دار التعاون، ١٩٩٨، ص١٥٧ - ١٥٨.

(٧) يواكيم مبارك، القدس - القضية، ترجمة مها فرح الخورى، ط خاصة، بيروت، مجلس كنائس الشرق الأوسط، ١٩٩٦، ص٨.

(٨) د. جوزيف موسى حجار، القدس ماضيها وحاضرها، ط١، دمشق، د.ن ١٩٩٥، ص٧.

(٩) محمد خالد الأزعر، أية قدس ستكون موضع التفاوض، صامد الاقتصادى (عمان) أبريل ١٩٩٧، ص١١ - ١٢.

(١٠) مبارك، مصدر سابق، ص٧.

(١١) حجار، مصدر سابق، ص٨.

(١٢) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

(١٣) مبارك، مصدر سابق، ص٧، وصبيح، مصدر سابق، ص ١٥٨، ١٥٧.

(١٤) حجار، مصدر سابق، ص ٩-١٦.

(١٥) للمزيد، راجع وجيه أبو ذكرى، القدس عربية عبر العصور، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٧، و: عبد الحميد الكاتب، القدس/ من الفتح الإسلامى حتى الهجمة الصهيونية، ط خاصة، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨.

(١٦) مبارك، مرجع سابق، ص٢٢.

(١٧) حسن أحمد عمر، المركز القانونى للقدس ...، (٣) الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٨/١٣.

(١٨) للمزيد راجع:

- أبحاث ندوة القدس: ماضيها وحاضرها، القاهرة، جامعة الأزهر، ١٩٩٥/١١/١٢.

- أحمد يوسف القرعى، دفاعًا عن هوية القدس، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٣/٢٦.

- أعمال ندوة «أمن وقدسية المسجد الأقصى» القاهرة، المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين العالمية، ديسمبر ١٩٨٨.

- أعمال ندوة «القدس فى العقيدة الإسلامية والتاريخ الإسلامى» القاهرة، المجلس الإسلامى العالمى للدعوة والإغاثة ١٩٩٦/٦/٢٩.

- أعمال ندوة «الحق العربى فى القدس» جامعة القاهرة، كلية الحقوق ١٩٩٨/٥/٢٠.

- أعمال ندوة (القدس مدينة السلام) القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،

مارس ١٩٩٥.

- أمين محمد أمين، بانورما عربية: القدس تتحدث عن نفسها، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٣/٢٠.

- جريس سعد خورى وآخرون (إعداد) القدس: دراسات فلسطينية إسلامية مسيحية، ط١، القدس، مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية فى الأرض المقدسة ١٩٩٦.

- حجاز، مرجع سابق، ص٣٦-٤٠.

- د. حامد زيان غانم (إشراف وتقديم) أعمال ندوة فلسطين عبر عصور التاريخ، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات التاريخية ١٩٩٦.

- د. عبد الخالق عبد الله جبه، عروبة القدس فى الفكر اليهودى، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٦/٨/٢٠.

- د. عبد الرحمن رشدى الهواري، عروبة فلسطين فى التاريخ، الوفد (القاهرة) ١٩٩٨/٥/١٥.

- د. عبد الفتاح مقلد الغنيمى، عروبة فلسطين منذ ٤٠٠٠ ق.م، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/١/٣٠.

- فتوى علماء المسلمين بتحريم التنازل عن أى جزء من فلسطين ط٢، عمان، دار الفرقان.

- فهمى ناشد، الحق العربى فى القدس، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٥/٣١.

- د. محمد إبراهيم منصور (تحرير) القدس: التاريخ والمستقبل، جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٦.

- د. محمود محمد محمد غيث، عمران القدس (زهرة المدائن) الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٦/٢٧.

- ملخص بحوث مؤتمر مصادر تاريخ القدس، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات بالتاريخية، ١٩٩٨.

- ملف خاص (٥٠ عامًا على نكبة فلسطين): كتب التاريخ بما فيها بعض المراجع اليهودية تؤكد إسلامية القدس، عقيدتى (القاهرة) ١٩٩٨/٥/١٢.

- نشوى الديب، علماء الإسلام ينتفضون ضد الصهاينة فى ذكرى اغتصاب فلسطين.

و: د. عبد السميع جاد: تحرير القدس فرض عين على كل مسلم، العربى (القاهرة) ١٩٩٨/٥/١٨.

– وثيقة القدس، ط خاصة، الجماهيرية الليبية، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، د.ت.

– مبارك، مصدر سابق، ص٢٢ – ٣١.

(١٩) الأزعر، مصدر سابق.

(٢٠) حجار، مصدر سابق، صفحات: ١٥، ١٨، ٤١.

(٢١) الأزعر، مصدر سابق.

(٢٢) غادة الشرقاوى، من أوراق القرن العشرين، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٦/٢٩.

(٢٣) حجار، المصدر السابق، ص ٥٦-٥٧.

(٢٤) المصدر السابق، ص٥٩.

(٢٥) الأزعر، مصدر سابق.

(٢٦) الشرقاوى، مرجع سابق.

(٢٧) الأزعر، مرجع سابق.

(٢٨) للمزيد راجع:

– أحمد الملا (السفير) إسرائيل والقدس الكبرى، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٦/٢٩.

– بعد الإعلان عن خطة توسيع القدس .. اللواء الإسلامى (القاهرة)، ١٩٩٨/٧/٩.

– التفاصيل الكاملة لوثيقة بيلين – أبو مازن، القدس يهودية والمستوطنات باقية، العربى (القاهرة) ١٩٩٧/٢/١٠.

– سرور: مطلوب موقف أوروبى أكثر وضوحًا من قرار توسيع القدس، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٧/١٢.

– سليمان قناوى، حتى لا يسقط المسجد الأقصى، الأخبار (القاهرة) ١٩٩٦/١٠/٤.

– صلاح بديوى، ماذا تنتظرون ....، الشعب (القاهرة) ١٩٩٦/١٠/١.

– الصلف الصهيونى، الشعب (القاهرة) ١٩٩٨/٣/٢٧.

– طاهر شاش (السفير) هل يمر قرار توسيع القدس، الأهرام (القاهرة)

١٩٩٨/٧/١٢.

- الشرقاوى، مرجع سابق.

- فرنسا تنتقد الخطة الإسرائيلية لتوسيع القدس، الأهرام القاهرة ١٩٩٨/٦/٢٣.

- محمد باشا، سيناريو صفقة مدريد (٢) من تهويد القدس، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٦/٢٩.

- نتنياهو: لن نعود أبدًا إلى حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ .. ولن تقسم القدس أبدًا، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٥/٢٥.

- نتنياهو: إسرائيل تحتفظ بالقدس الكبرى ووادى الأردن ومستوطنات بالضفة، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٧/٦/٥.

(٢٩) للمزيد راجع:

- الدجانى، محاضرة .. مصدر سابق.

- الأزعر، أية قدس .. مصدر سابق.

- عمر، المركز القانونى للقدس .. ج٣، مصدر سابق.

(٣٠) حجار، مرجع سابق، ص٤٢-٤٤.

(٣١) الشرقاوى، مرجع سابق.

(٣٢) عمر، مصدر سابق، جـ(٢).

(٣٣) حجار، مصدر سابق، ص٥٤-٥٨.

(٣٤) المصدر السابق، ص٥٨، وعمر، مصدر سابق جـ٢.

(٣٥) الشرقاوى، مصدر سابق، وعمر، المصدر السابق.

(٣٦) للمزيد عن المركز القانونى الدولى لمدينة القدس، راجع:

- د. جعفر عبد السلام، المركز القانونى الدولى لمدينة القدس، بحث مقدم إلى ندوة: «القدس: ماضيها ومستقبلها» جامعة الأزهر ١٩٩٥/١١/١٢.

- حسن أحمد عمر، المركز القانونى للقدس .. عاصمة لفلسطين، ج١ - ج٣، الأهرام (القاهرة) ١١، ١٢، ١٩٩٨/٨/١٣.

- الدولة الفلسطينية: حدودها ومعطياتها وسكانها، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩١، ض ٩٣-١١٢.

- عمر مصالحة، السلام الموعود، ط١، بيروت، دار السابقي، ١٩٩٤، ص٢٤٥-٢٦٨.
- القدس: وثائق أساسية ... وقرارات دولية، بيروت، مجلس كنائس الشرق الأوسط، يونيه ١١٩٦.
- د. مفيد شهاب، البعد القانونى الدولى لقضية القدس، بحث مقدم إلى المؤتمر الإسلامى العالمى، القدس محور السلام، القاهرة، المجلس الإسلامى العالمى للدعوة والإغاثة ١٥/٥/١٩٩٧.
- ملف قضية القدس، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٨٠.
- وثيقة القدس، مصدر سابق.
- وضع القدس، نيويورك الأمم المتحدة ١٩٩٧.

(٣٧) وضع القدس، مصدر سابق ص٢٩.

(٣٨) ملف القدس، مصدر سابق، ص١٤، ٣٤، والأزعر، مرجع سابق.

(٣٩) خليل حسين (إعداد)، وثائق مؤتمر مدريد: ٣٠/ ١٠-٥/١١/١٩٩١، بيروت المركز اللبنانى للبحوث والتوثيق والإعلان، ١٩٩٢.

(٤٠) إعلان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية ١٣/٩/١٩٩٣، ترجمة وإصدار: منظمة التحرير الفلسطينية - السلطة الفلسطينية: القاهرة، دار الطيف للمطبوعات، د.ت.

(٤١) عبد الرحمن سعد، وبدأت معركة القدس، أوراق الضغط فى أيدينا دوليًا وعربيًا وإسرائيليًا أيضًا، الأهرام (القاهرة) ١٨/٦/١٩٩٦.

و: محمود عباس (أبو مازن) طريق أوسلو، ط٢، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الملاحق فى ص٣٤٢ - ٣٤٧.

(٤٢) خليل، مصدر سابق.

(٤٣) عمر، مصدر سابق، جـ٢.

(٤٤) طاهر شاس (السفير)، تعقيب ومداخلة، المؤتمر السنوى الحادى عشر للبحوث السياسية، مصدر سابق.

(٤٥) عمر، مصدر سابق، جـ٢.

(٤٦) المصدر السابق، جـ٢.

(٤٧) الأزعر، مصدر سابق، وللمزيد، راجع:

- خليل التفكجي، كيف استوطنوا القدس، تهويد القدس: حقائق وأرقام، بحث مقدم إلى ندوة «القدس مدينة السلام» القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مارس ١٩٩٥.

- طاهر هاشم النمرى، واقع العملية التربوية والتعليمية ومؤسساتها فى مدينة القدس ومحيطها، بحث مقدم إلى الندوة سابقة الذكر.

- فواز حامد الشرقاوى، الاستيطان الصهيونى فى فلسطين، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد ١٩٩٠.

(٤٨) د. أحمد صدقى الدجانى، سقف التفاوض حول القدس فى عملية السلام، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٧/١٢/١٥.

(٤٩) مرسى عطا الله، نظرة على القدس قبل أن تضيع، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٣/٢٦.

(٥٠) الدجانى، سقف التفاوض، مصدر سابق.

(٥١) أحمد يوسف القرعى، دعوة لصياغة وثيقة الدفاع عن القدس، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٧/٣٠ - ١٩٩٨/٨/١٣، وسعد، وبدأت معركة القدس، منصدر سابق.

(٥٢) على سعيد بدوان، واقع القدس الراهن والبدائل الإسرائيلية، صامد الاقتصادى (عمان) أبريل ١٩٩٧، ص١٧٤ - ١٨٣.

(٥٣) أجندة فلسطين: خيارات وبدائل، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٦/٢٤.

(٥٤) القدس .. والخيار الصعب أمام المفاوض الفلسطينى، الأهرام (القاهرة) ١٩٩٨/٩/٨.

(٥٥) الشرقاوى، مصدر سابق.

(٥٦) الأزعر، مصدر سابق.

(٥٧) موجز هذه الاعترافات الضمنية فى: عمر، مصدر سابق، ج ٣

○○○

المؤلف في سطور

- من مواليد القليوبية - مصر - فى ٢٤/ ٩/ ١٩٥٨.
- مقدم أول البرامج الدينية بالتليفزيون المصرى - ق١.
- عضو الجمعية المصرية للقانون الدولى.
- تخرَّج فى كلية الإعلام بجامعة القاهرة - قسم الإذاعة والتليفزيون - ١٩٨٠.
- أتم دراسات عديدة فى الإعلام التليفزيونى بمؤسسة فريد ريك نومان الألمانية (غ) ومعهد الإذاعة والتليفزيون بمصر.
- حصل على دبلوم المعهد العالى للدراسات الإسلامية ١٩٨٥.
- حصل على دبلوم معهد البحوث والدراسات العربية - شعبة العلوم السياسية - ١٩٨٦.
- حصل على الماجستير فى التاريخ والحضارة المصرية من معهد الدراسات القبطية ١٩٨٨.
- حصل على الماجستير فى العلوم السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٩٢.
- باحث بمرحلة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة.

صدر له:

- ملحمة الجنوب.. قصة الديموقراطية فى دولة سوار الذهب، القاهرة (أخبار اليوم).
- العلاقات الدولية والسياسية الخارجية فى الإسلام، القاهرة (دار الملتقى).
- نكبة فلسطين ومسئولية المجتمع الدولى، غزة - فلسطين.
- دراسات سياسية عديدة فى الدورية المحكمة (صامد الاقتصادى) عمان - الأردن.

●■●

تحت الطبع

تحرير فلسطين: الثوابت، المتغيرات، الواجبات

د. عبد الستار المليجي

٭٭٭

الفكر اليهودي بين تأجيج الصراعات وتدمير الحضارات

د. عبد الحليم عويس

٭٭٭

القنابل الاستشهادية: توازن ردع وبشائر نصر

د. وجدي سواحل

٭٭٭

انتفاضة الأقصى: نموذج حضاري إسلامي للمقاومة

د. سليمان صالح

٭٭٭

القدس: مقدسات لا تُمحى وآثار تتحدى

د. أحمد الصاوي

٭٭٭


صدر حديثاً عن مركز الإعلام العربي
سلسلة رسائل القدس
صلاح الدين
محرر القدس
فلسطين
الإنسان والأرض

المحتويات

■●■